

مطول

ورده نظر

ترجمة مؤلف هذا الكتاب مولانا سعد الملة والدين ابن مسعود بن عمر بن شمس الحق الغازي التفتازاني عليه الرحمة والرضوانه
استاذ العلماء المتأخرين وسند الفضلاء المتقدمين مولانا سعد الملة والدين ولد بتفتازان في صفر المظفر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة وفرغ من تصنيف شرح الزنجاني حين بلغ سنه ست عشرة سنة في شعبان بترمد سنة ثمان وثلثين ومن شرح المفتاح في صفر سنة ثمان واربعين بهراة ومن اختصاره سنة ست وخمسين بغجدوان ومن شرح الرسالة الشمسية في جمادى الآخرة سنة سبع وخمسين بمزار جام ومن شرح التوضيح في ذي القعدة سنة ثمان وخمسين بكلستان تركستان ومن شرح العقائد في شعبان سنة ثمان وستين ومن حاشية شرح المختصر في الاصول في ذي الحجة سنة سبعين ومن رسالة الارشاد سنة اربع وسبعين كلها بخوارزم ومن شرح مقاصد الكلام وشرحه في ذي القعدة سنة اربع وثمانين بسمرقند ومن تهذيب الكلام في رجب ومن شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم في شوال سنة تسع وثمانين بظاهر سمرقند وشرع في تاليف الفتاوى الحنفية يوم الاحد التاسع من ذي القعدة سنة تسع وتسعين بهراة ومن تاليف مفتاح الفقه سنة اثنين وثمانين ومن شرح تلخيص الجامع سنة ست وثمانين كلاهما بسرخس ومن شرح الكشاف في الثامن من ربيع الآخر سنة تسع وثمانين وسبعمائة بظاهر سمرقند وتوفي في يوم الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة بسمرقند ونقل الى سرخس ودفن بها يوم الاربعاء التاسع من جمادى الاولى من تلك السنة روح الله روحه
من روض الاخبار لابن الخطيب قاسم

٥٧١

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغا دار السعادة الشريفة
لسنة ثمان وخمسين ومائة
والف

هذه النسخة الجميلة من هبة حضرة مولانا صاحب الخيرات الحسان حائز الجود والاحسان
منور مصابيح المقاصد بانوار العناية مصحح معاقد المراصد بمفتاح الكفاية
جامع محاسن العلم والعمل حائز محامد الكمال الاكمل آغا دار السعادة
الحاج بشير وهبه للفقير المذنب والاثم الكبير من هو على كل شيء قدير
[illegible] العبد الى الله تعالى محمد [illegible]

عفي له

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان • وخصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان • أتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال • وأورد برأفته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال • والصلوة على محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة • وأشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة • وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق وأشرق وجه الدين • واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين • وبعد فإن أحق الفضائل بالتقديم • وأسبقها في استيجاب التعظيم • هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان • المطلع على نكت نظم القرآن • فإنه كشاف عن حقائق التنزيل رائق • مفتاح لدقائق التأويل فائق • تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة • ملخص لغوامض مشكل كتابه المعضل • مقرب للغوص على فرائد مجمله ومفصله • قواعده كافية في صعود المصباح إلى أنوار التأويل • موارده شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل • به ظهر لباب آثار زبر الكتب وصحفها • ومنه عذب عباب بحار أساليبه وصفا • لا يدرك الوصف المطري خصائصه • وإن يكن سابقا في كل ما وصفا • ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد • فطفقوا

فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد • يحومون في تحرير مقاصده حول الفضل والنائل • ويقتصرون من تقرير المطابقة على ذكر المقام والحال • لا تخرج عن ربقة التقليد أعناقهم • حتى يسرح في رياض التحقيق أحداقهم • ولا يرتفع غشاوة التعصب عن أبصارهم • حتى ينطبع دقائق التعقل في ضمائرهم • كل بضاعتهم اللجاج والعناد • وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد • فهيهات التنبه للنكتة الدقيقة الشان • أو التفطن للمخبأة الخفية المكان • وأني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري • وأجلت في مستودعات أسراره قداح نظري • بعثني صدق الهمة في الارتقاء إلى مدارج الكمال • وفرط الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال • على الترحل إلى جرجانية خوارزم محط رحال الأفاضل ومخيم أرباب الفضائل • صرف الله عنها بوائق الزمان • وحرسها عن طوارق الحدثان • فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف • واقتناص الأوابد من عيون اللطائف • وصرفت شطرا من الزمان • إلى الفحص عن دقائق علم البيان • أراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره • وأباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره • وكثيرا ما كان يخالج قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام العلامة عمدة الإسلام • قدوة الأنام • أفضل المتأخرين • أكمل المتبحرين • جلال الملة والدين • محمد بن عبد الرحمن • القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه شآبيب الغفران • وأسكنه فراديس الجنان • إذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر أصول هذا الفن وقواعده • حاويا لنكت سائره وعوائده • محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين • منطويا على دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين • مائلا عن غاية الإطناب ونهاية الإيجاز • لائحا عليه مخايل السحر ودلائل الإعجاز • ففي كل لفظة منه روض من المنى • وفي كل سطر منه عقد من الدرر • وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده • وسدت مصادره وموارده • وخلت دياره ومراسمه • وعفت أطلاله ومعالمه • حتى أشفت شموس الفضل

على الافول • واستوطن الافاضل زوايا الخمول • يتلهفون من اندراس
اطلال العلوم والفضائل • ويتأسفون من انعكاس احوال الاذكياء
والافاضل • وهكذا يذهب الزمان على العز ويفنى العلم فيه ويدرس
الاثر لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين • على تعلم هذا الكتاب و
تحصيله • وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله • والتماسهم قد حرموا
توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار • اذ لم يقع له
شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار • ترى بعض متعاطيه قد اقتنعوا
بما فهموه من ظاهر المقال • من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال •
وبعضهم قد قصدوا السلوك طريقة من غير دليل • فاضلوا كثيرا وضلوا
عن سواء السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا • مع ما اتجرع من الزمان
غصصا • وطفقت اقتحم موارد السهر غائصا في لجج الافكار • والتقط
فرائد الفكر من مطارح الانظار • وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار
اليهم بالبنان • وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان • لاستمداد دلائل
الاعجاز • واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة
ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما بذل لي صنعاء بصناعة الايمة • وتسهيل طريق
الوصول الى ذخائر كنوزه المخفية • واودعته فرائد نفيسة سمحت بها
كتب القدماء • وفوائد شريفة تمخضت بها اذهان الاذكياء • وغرائب
نكت اهتديت اليها بنور التوفيق • ولطائف فقر اقتدتها من عالم
التحقيق • وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف •
وتجنبت في رد ما اورد عليه مذهب البغي والاعتساف • واشرت
الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح • ونبهت على بعض ما وقع من التسامح
للفاضل العلامة في شرح المفتاح • واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الاخذين
في هذه الصناعة • واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة
ورفضت التأسي بجماعة حظروا تحقيق الواجبات • وما فرضت على نفسي
سنتهم في تطويل الواضحات • وحين فرغت عن تسويد الصحائف • بتلك

بتلك اللطائف • رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال •
فصرت اذا اصابتني سهام • تكسرت النصال على النصال • وذلك من
تواتر الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان • عند تلاطم امواج
الفتن في بلاد خراسان • لا سيما ديار بها حل الشباب تمائمي • واول
ارض مس جلدي ترابها • فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان •
واباد من كان فيها من السكان • فلم يدع من اوطانها الا دمنة من
ام اوفى • ولم يبق من جرهم الا قوم بلغوا عجمي • كأن لم يكن بين الحجون الى
الصفا • انيس ولم يسمر بمكة سامر • فطرحت الاوراق في زوايا الهجران •
ونسجت عليها عناكب النسيان • وضربت بيني وبينها حجابا مستورا •
وجعلتها كأن لم تكن شيئا مذكورا • والى الله المشتكى من دهر اذا اساء
اصر على اساءته • وان احسن ندم عليه من ساعته • ثم الجأني فرط الملال
وضيق البال • الى ان يلفظني ارض الى ارض • ويمجني رفع الى خفض حتى
القت بجرجان عصاها • حماها الله تعالى عن الآفات • فتيح الله تعالى عني منها
على جنة النعيم • بلدة طيبة ومقام كريم • لقد جمعت فيها المحاسن كلها
واحسنها الايمان واليمن والامن • فشاهدت ان قد سطعت انوار
العدل والهداية • وخمدت نيران الجهل والغواية • وظل ظل الملك ممدودا
ولواء الشرع بالعز معقودا • وعاد عود الاسلام الى رواته • واوى روض
الفضل الى مائه • ونظم شمل الخلائق بعد الشتات • ووصل حبلهم عقيب
البتات • واستظل الانام بظلال العدل والاحسان • وارتعوا في رياض
الامن والامان • كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام • ظل الله
على الانام • مالك رقاب الامم • خليفة الله في العالم • حامي بلاد اهل
الايمان • ماحي آثار الكفر والطغيان • ناصر الشريعة القديمة • سالك الطريق
المستقيمة • باسط مهاد العدل والانصاف • هادم اساس الجور
والاعتساف • والى لواء الولاية في الآفاق • مالك سرير الخلافة
بالاستحقاق • المجتهد في نصب سرادق الامن والامان • المتمكن

بنص ان الله يامر بالعدل والاحسان • الخالص طويته في اعلاء كلمة الله
الصادق نيته في احياء سنة رسول الله • خليفة ملك الافاق سطوته • والحق
كان مداره ايه سلكا • نجوم حول ذراه العالمون • كما ترى الحجيج ببيت الله معتركا •
يحيى نسيم رضى منه الزمان وكم • مكارم مطلي من سنحها هلكا • اطار صاعقة من نصله
فيها • الى السماء لواء الشرع قد سمكا • وصادف الرشد منها كل معتسف •
قد كان في ظلمات الغي منهمكا • فالدين صار قرير العين مبتسما • والملك اقبل
بالاقبال ممتسكا • علا فاصبح بدعوة الورى ملكا • ورثى فنحو اعنان الملكا •
وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين •
غياث الاسلام ومغيث المسلمين • ابو حسين محمد كرت لا زالت اقطار
الارض مشرقة بانوار معدلته • واغصان الخيرات مورقة بسحاب رافته • فهو
الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام • وشيد بنيان الهداية اشرافا على
على الانهدام • وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام • وخص من بينهم
العالمين بمزيد الاشبال والاكرام • اقامت في الرحاب له ايادي هي الاطواق
والناس الحمام • فقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن • ووسمت
بنسيان الاحبة والوطن • وصرت بعميم لطفه مغبوطا محفوظا • وبعين عنايته
ملحوظا محفوظا • فشدت ذلك عضدي • وقوي من عطفي • ثم هداني الله
سبحانه وتعالى سواء الطريق • وافاض علي سجال التوفيق • حتى رجعت
الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه • واستنهضت الرجل والخيل
في تنقيحه وتهذيبه • واضفت اليه ما سنح بي في اثناء ذلك الفكر الغائر •
وسنح بعون الله للنظر القاصر • فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد •
وبحرا مشحونا بنفائس الخرائد • فجعلته تحفة للحضرة العلية • وخدمة لسدته السنية
لا زالت ملجا لطوائف الانام • وملاذا لهم من حوادث الايام • وحصنا حصينا
للاسلام • بالنبي محمد واله عليهم السلام • والمرجو من خلاني وخلص اخواني
ان يشفعوني بصالح الدعاء • ويشكروا الى ما عانيت في هذا التاليف
من الكد والعناء • والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق

للحق طالبون • وعن طريق العناد ناكبون • وغرضهم تحصيل الحق المبين •
لا تصوير الباطل بصورة اليقين • وهذا المرمى موصوف عزيز المرام •
قليل الوجود في هذه الايام • فلقد غلب على الطبايع اللدد والعناد •
وفشا الجدال والجدل بين العباد • ولئن فاتني من الناس الثناء
الجميل في العاجل • فحسبي ما ارجوا من الثواب الجزيل في الاجل •
وما توفيقي الا بالله • عليه توكلت واليه انيب • قال المصنف رح

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله • افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله
سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر
اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل
ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان
ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد
الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان
وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار
المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في
مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة
وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم
للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او
الرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف
بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله
اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص
الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما توهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال
العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على
معنى ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول

الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون
الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما
هو المصدر المنكر مثل سلام عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به
الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال
لا سيما في المصادر وعند خفاء قراين الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى
التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فقط فاذن لا يكون ثمه استغراق وما في
على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي
انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان
التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتداء محذوف او نصب
بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف
المنعم اكمل من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة
به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصولها المحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان
الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع
بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها
وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات
والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله تع عليهم بتعليم البيان
وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم انه هذا الاجتماع انما ينتظم اذا
كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه
ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل
لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي
علم الشرايع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو
الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر
بايات تدل على ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات
نبينا عليه السلام القران الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف

من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان
كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان • ومن البيان • بيانه
لقوله • ما لم نعلم • قدم عليه رعاية للسجع • والصلوة على سيدنا محمد خير
من نطق بالصواب • دعاء للشارع المعين للقوانين • وافضل من اوتي
الحكمة • اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع على ما فسر في الكشاف
ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا
الفعل لا يصلح الا له تعالى • وفصل الخطاب • اشارة الى المعجزة لان الفصل
التميز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام
الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل
من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا
لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله • وعلى اله
اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي
سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل • الاطهار • جمع طاهر
كصاحب واصحاب • وصحابته الاخيار • جمع خير بالتشديد • اما بعد • اصله
مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتداء وفعل
هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط
غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداء قضاء
لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال
متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ استعمل استعمال الشرط يليه
فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل
لو فتوهم منه بعضهم انه حرف الشرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم • علم البلاغة • هو المعاني
والبيان • و • علم توابعها • هو البديع • من اجل العلوم قدرا وادقها
سرا • لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل
طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه

وكل حزب بما لديهم فرحون. اذ به اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقايق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا و به يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القران استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقايق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبى عليه السلام فى جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكر فى المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلت معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب عنه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا فى مواضع من المفتاح كقوله فى علم الاستدلال وجه الاعجاز امر خارج من حسن الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفى موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه الا من كما ذكر فى المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز فى النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية و اثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المصنف والقران فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبى عليه السلام ونظم تاليف كلمات مترتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب ما تقتضيه العقل لا توالبها فى النطق وضم بعضها الى البعض كيف ما اتفق بخلاف

بخلاف نظم الحروف فانه توالبها فى النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز لمجرد الالفاظ والالكان للطايف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدر. ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكى تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه اى فى علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شئ فى مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لالية ولكونه انهما تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لكن معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقديم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعى ولا تأخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير فى الكلام والتقدير تكلف وليس كل مأول بشئ حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشئ منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع فى الظروف ما لم يتسع فى غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اى غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما فى باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة على الذهن بتحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا اخبرا اى كان

محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت
مختصرا جواب لما اى كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر يتضمن ما فيه
اى فى القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهى حكم كلى ينطبق على جزئياته
ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده فانه
ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان
يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر توكيد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على
ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهى الجزئيات التى
تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهى الجزئيات
التى يستشهد بها فى اثبات القواعد لكونها من التنزيل او فى كلام العرب
الموثوق بعربيتهم فهى اخص من الامثلة ولم ال من الالو وهو التقصير جهدا
بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد
استعمل الالو فى قولهم لا الوك جهدا معدى الى مفعولين والمعنى لا امنعك
جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادا فى تحقيقه
اى المختصر يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اى تنقيحه ورتبته
اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا وهو فى الاصل مد اليد الى الشئ
ليأخذ من ترتيبه اى ترتيب السكاكى او القسم الثالث اضافة للمصدر
الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ فى اختصار لفظه اى المختصر تقريبا مفعول له
لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا لتعاطيه
اى تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأول الفعل المنفى بالمثبت
على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة فى الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل
بل لامر آخر وهذا مبنى على اصل ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان من حكم
النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد
وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع
وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمرى لقد افرط المصنف فى وصف القسم الثالث
بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا

ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اى لا تطويل
فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث واضفت الى ذلك
المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اى اطلعت فى بعض كتب القوم
عليها اى على الفوائد وزوائد لم اظفر اى لم اعثر فى كلام احد من القوم بالتصريح
بها اى بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها
منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعنى لم يتعرضوا لها لا بالنفى ولا بالاثبات
كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب فى جعل ملتقطات كتب
الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال
الله تعالى لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا مقتضى للتخصيص
ولا للتقوى فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله
حال من ان ينفع به اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم
الثالث منه انه اى الله ولى ذلك النفع وهو حسبى اى محسبى
وكافى لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسال
بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبى والمخصوص
محذوف كما فى قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية
على الاسمية الاخبارية واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص
هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى قولك زيد نعم
الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل
كما فى قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل على راى لكنه فى الحقيقة من عطف
الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع فى المقصود فنقول رتب
المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد
فى هذا الفن اولا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز
عن الخطاء فى تأدية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه
الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا فهو ما يعرف به وجوه
التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه

قوله اوان الشرع في المقصود في الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن
مقصود العلم ثانيا والمراد من المختصر في قوله رتب المختصر المقصود منه فلا تندرج فيه الخطبة ومن الفن في قوله في هذا الفن اما فن البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب
واما فن البلاغة مع توابعها فالاندراج اظهر قوله الثاني المقدمة اخره في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى الشق الاول
لاشتماله على اقسام قوله عن الخطاء في تادية المراد لم يذكر قيدا يخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة ولان ذكر الخطاء في
كيفية التادية لانها قوله فهو ما يعرف به وجوه التحسين غير الاسلوب تنبيها على فائدة البديع قوله وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء تقرير المنع ان
قوله والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيئا اخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجده غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم
ان الشارح رحمه الله يجوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم كلي لثبوته في جزئياته ورده الشريف
رحمه بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول
الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معروف بل نجعله
دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكما ان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا تتاتى
الا بعد حصول الاقسام كذلك حصره فيها اي لا يتاتى حصر المقسم في الاقسام الا بعد حصول الاقسام قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث
وذلك لان المص قال في اخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع
بعض المصنفين منها ما ينبغي اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه او لكونه داخلا فيما
ذكرناه مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيئان
نعقد لهما فصلين نختم بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما لما ينبغي اهماله
بسبب احد الامرين فيتعين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ والا ينبغي اهماله وليس راجعا الى المحسنات
الذاتية بل العرضية وهو البديع حسن چلبي قوله صار كل منها معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول لا يكون اشارة الى علم المعاني والا لكفى الحمل في الفنون كلها بل
الى ما يحترز به عن الخطاء في تادية المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث بعد العهد اجرى الفن الاول مجراهما سوقا للفنون الثلاثة على نسق واحد
ولو لم يذكر الفن في الاول لقرب العهد كما فعل صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين
لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية الذكر التقديري في العهد الخارجي لما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلثة فهم السامع اجمالا
بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلاثة وما يجري مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع
اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذكره بازاء علم المعاني او غيره اذ التقديم المذكور في بيان الانحصار لا يفيد التقدم في الترتيب الا ترى ان الشارح قدم
في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تاخره في الترتيب فافاد المص ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقرير ان كلا من طرفي
الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في زيد اخوك فان قلت فالحاجة فاللغوية لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوعة
والمسند بعد العهد قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح قوله وانحصار علم
البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص بعلم البلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة
وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ماذا وغيرهما حسن چلبي عفي عنه عفي عنه

على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لانه الثاني انه توقف عليه المقصود فمقدمة
والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما بينه هناك
انه تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون
الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها
ولا الاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه
مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي
المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها
ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج
اليها والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من
قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته
وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود
لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض
بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي
عنهما الى التكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه
المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع
في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما
منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة
اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير
ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور
يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت
فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام
يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح
وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف
بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ
ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا

وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا
وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم
انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين
المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق
بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي يكون جارية
على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد
اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما
عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير
الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة
في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة
بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان
مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان محصولها كون
الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع
صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمها باعتبار ما يقعان وصفا له
ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة
في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من اطلاق
اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة و
لا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك
فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس
لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله
لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ
ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كان
معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريف
البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة

الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس
اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من
هذه الثلاثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها
على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع
بالهاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه
ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه
جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات
مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات
ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى
الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة
وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعني ان ذوائبه مشدودة
على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول
تغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء
الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة
بين التاء التي هي من المهموسة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال
مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الزاء المهملة ايضا من
المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشاء الثقل
هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب
بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة ولا بسبب
قربها وان الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد
غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما هو
بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة
ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل
هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء
كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم

والمرسل خلاف المثنى صح

يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة
الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام أن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج
سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير
فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا
فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف
الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل وهذا غلط فاحش
لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف
لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات
جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد
غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم
والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام
العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون
كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة
عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال
القران على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز
الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر
ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى
بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم على كتكأكؤكم
على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح
وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة
وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه
فافلت من ايديهم وقال ما لكم تتكأكأون علي كما تتكأكأون على ذي جنة
افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بلغة الهندية ومنه
ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرجا في قول العجاج ومقلة وحاجبا

افرنقعوا صح

وفرجاً اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي
انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريج اسم
قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا
قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه بهجه
وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال
وان يكون هذا مولدا استحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله
وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه
حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا ينافي الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة
غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم
والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب
يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة
المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نم ان الغرابة بذلك المعنى مخل بالفصاحة
لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب
الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها
والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب
استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر
واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب
القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع
كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر
ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا
غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير الوحشية فمنع كونه مخلا بالفصاحة
المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر وزعمت
ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة
ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات
الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو

في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى وعور
واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة
في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع
فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالف
ما لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله
الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه
مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ
من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات
منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشي في قول ابي
الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب
كريم الجرشي اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقة
اسم امير المؤمنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه واللقب مشهور بين
الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر
لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشي من قبيل
تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان
ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني
ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات
فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين
الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم
من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت
منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب
وليس شيء للمقطع يستكره الجرشي دون النفس سواء ادي بصوت
حسن او غيره وكذا جفخت وطمع دون فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك
واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد عرض
لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان

مفردات الالفاظ يتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة
ولفظ ضنرى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف
التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير
في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل
وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر
الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة
متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام
على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور
كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان
مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش
وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله
لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير
للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تع
اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن
كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا
على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات
ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب
اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء
ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدا خبره معي والواو للحال اي
لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال
اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه
تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او

او الهجو مما عابه الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء
والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه
امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد
امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال
القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن
العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير
في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن
حد الاعتدال نافر كل التنافر وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشأ الثقل
في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم
ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل
ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان
فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام
معقدا على ان المصدر مبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة
على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ
على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير
ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على
القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها
شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض
منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون
مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح
خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي
وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله
في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي
المال والملك اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي
ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته

هذا تنظير لتنافر الالفاظ وتباينها لا تمثيل ولا يخفى بعده
حن

الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي
هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم
المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه وهو حي فلهذا نصبه والا فالمختار البدل
فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثل مبتداء
وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل على العكس وبطلان العمل لتقديم الخبر
وكلا الوجهين يوجب فلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس
حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثل اسم ما وفي
الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثل ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في
الانتقال اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع في انتقال الذهن عن المعنى
الاول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون
لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القرائن
الدالة على المقصود كقول الاخر وهو العباس بن الاحنف سأطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا وتسكب اى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة
المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع
لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة
والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اى ساءني
وسرني ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية
عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال
من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على
مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء
ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لازالت عينك جامدة
كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها
كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين
من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه

لكونه لازما لها عادة قلت هذا انما يكفي بصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه
عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام
الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني
ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي
ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء
كما ستعرف في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان و
الاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود
واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق
فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب
الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان نصبت تسكب بتقدير
ان عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن
الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال فرح لا يدخل
سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكب عليه ولازمه ملازمة الامر المطلوب
ليظن الدهر انه مطلوبه فياتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم
ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاه عدم التعمق في المعاني
وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق
طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم
اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
والتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا تفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر
ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في
ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب
ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار
وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع
الاضافات فكثرة التكرار كقوله اى انه الطيب وتحدبه في غمرة بعد غمرة

والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة بسبوح فعول بمعنى فاعل من السبح
وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسنة
الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد
وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف
والضماير كلها لسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها
وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي
ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تانيث
الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة
الى الجندل وهو ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت
بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى
مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لانه كلام من كثرة
التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل
الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام
الكريم بن الكريم بن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق ابن ابراهيم
قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها
لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله
ثلجة في خيارة ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه
ملح ولطف كقوله وظلت تدير الكاس ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه
ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن
شهاب وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل
تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء
غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث
مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات
ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة
وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا

هذا الا انا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما
بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى
ذكر رحمة ربك عبده وكقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة
في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة
قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربا المفهوم
الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة
الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني
الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات
المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره
المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي
القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم ان الكيفية ان اختصت
بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وح ان كانت راسخة في
موضعها يسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله
ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود
بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله
يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي
النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان
من الازمنة ولا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص
بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ
فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي
كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم
ان يقدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد
ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما ان اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا
مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا
قال بلفظ فصيح دون بكلام فصيح وقول بعضهم دون بكلام فصيح او لفظ بليغ

سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والجبوة
ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلت لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط
ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل
فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال
الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي
يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم
حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى
التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى
ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة
الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف
فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري
فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما
وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال
مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال
حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف
مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللايق بهذا المقام غير الاعتبار
اللايق بذلك واختلافهما عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع
في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان
ذلك ان مقتضى الحال كما سيجي اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان
يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشي من ذلك
اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او
مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه
محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشي
من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير
مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره

الاطلاق لكونه عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى [illegible]

او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا المتعلق او غير مقيد على ما نفصل
واما الثاني فيكون وصل الجملتين او فصلهما صح
واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة
في بابه وهذا حديث اجمالي يفصل علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول
مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند
يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او
المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع
او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند
او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه
وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين
مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين
مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع
القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه
من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين
مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها و
لانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام
الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل
من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا او مراتب متفاوتة
ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب
الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من
الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي
وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها
لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من
شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها
اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها مع ما يشارك

تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله
مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات
الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام
والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام
ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة
الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند السببي مقام ومع الفعلي
مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان تتصور هذا المقام فجميع ما ذكر
من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات
مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم
مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره
المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت
الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات
وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى
ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في
البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية
او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح
وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع
على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان
الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر
تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع
بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان
احديهما ان ليس ارتفاع الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية
ان ليس ارتفاع الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار

المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وهو
ظاهر وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه
الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث قال النظم هو توخي معاني النحو فيما بين
الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر
في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي
يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه
التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق و
المنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء
نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير
ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او هو يسرع
او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث
ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ينفرد كل منها بخصوصية
في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نفي
الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين
ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع
الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء
من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير
والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب لكل من ذلك مكانه
وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير راجعة للالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن
تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها
من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو
في لفظ آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت اخر قبيحة والى هذا
اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث
انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام

بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة
من غير افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا او غير مطابق ضرورة
ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام
وكثيرا ما نصب على الظرفية لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة
والعامل فيه ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي حينا
كثيرا من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى
بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى
ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام
للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي
والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة
فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق بين الكلامين
انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات
الالفاظ اراد انها ليست من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند
التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات
هذا خلاصة كلام المص فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو
مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين
احدهما ما مر في صدر المقدمة والنزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني
وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة و
البلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها
عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا
هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ منكر على كلا الفريقين ويقول
ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل باللفظ على معناه

على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك
الفاظ ومعان اول ومعان ثوان فالشيخ يطلق على المعاني الاول بل على
ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم
والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان
الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق
الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك
انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا
في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها
فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك المعاني
الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق و
سوي فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو
يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب
المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب
المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا
اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي
دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم
انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات
والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم بان يقولوا اللفظ وهم يريدون
الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة
تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا
فلما ان تباين انسان من انسان ان يكون بخصوصية توجد في هذا دون
ذاك كذلك يوجد المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن
ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك و
ليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ

وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه
شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ
في ذلك كل مبلغ وقال بسبب الفساد وعدم التميز بين ما هو وصف للشيء
في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني
الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل
لطايف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطاء في
الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة
ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة
ومما اوقعهم في الشبهة انهم لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان
مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة
انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ
على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها
المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان
اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي
الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل
ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم
البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان
يراعيهما حق الرعاية فيأتي بالكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة
ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال يقتضي
ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية
الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فامكان الاحاطة
بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا ما من مهرة هذا الفن تراه
لا يقدر على تاليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب
منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب
من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية

العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب
ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف
الاعلى هو حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام غير البشر وما يقرب
منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد
لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية
وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة
الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع
الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة اي مرتبة للبلاغة ودرجة
هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت
نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن
معارضته ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه
عطف على هو والضمير في منه عايد الى الطرف الاعلى لا الاعلى
حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة
تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي
من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده
كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض
وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز
ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما
اي طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي
ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند
البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق
من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما
اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض

بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب
الاخلال بالفصاحة • وتتبعها • اى بلاغة الكلام • وجوه اخر • سوى
المطابقة والفصاحة • تورث الكلام حسنا • هذا تمهيد لبيان
الاحتياج الى علم البديع وفيه اشاره الى ان تحسين هذه الوجوه
للكلام عرض خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه
الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها
تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا
بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى من اوصاف الكلام خاصة
والبلاغة • فى المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم •
تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة فى المعانى و
والبيان وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة وفيه تعريض
لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها
للمعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو بعض علم مما تقدم امران
احدهما ان كل بليغ • كلاما كان او متكلما • فصيح • لان الفصاحة
مأخوذة فى تعريف البلاغة على ما سبق • ولا عكس • اى ليس كل فصيح
بليغا وهو ظاهر • و • الثانى • ان البلاغة • فى الكلام • مرجعها • وهو
ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قال مرجع الصدق والكذب
الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما به يتحققان ويحصلان ذلك
الى الاحتراز عن الخطاء • فى تأدية المعنى المراد • والا لربما ادى المعنى
المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف
البلاغة • والى تمييز • الكلام • الفصيح من غيره • والا لربما اورد
الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق
من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل فى
تمييز الكلام الفصيح من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد فسر
مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل لهو وجه قلت

قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به
المصنف يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال
فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء فى اداء المقصود وتمييز الكلام
الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به
واريد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم يفيد
هذين الامرين او يتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها
فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين
والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو
او يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة
الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعانى والبيان واما تحقيق قوله والثانى
ان تمييز الفصيح من غيره يعنى معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير
فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره اى معرفة
ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم
من المخالفة من غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم
تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين فى متن علم اللغة اذ به يعرف ان
فى تكأكأتم وسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب
المتداولة واحاط بمعانى المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر
الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ يضبط بها يتبين الاشياء
وتمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يبين فى علم الصرف اذ به يعرف
ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقى فاتضح
ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يبين • اى يوضح • فى علم متن اللغة

كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني
معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد يطلق على جميع اقسام العربية
او في علم التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف
التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به
يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو
اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي
اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم عن التعقيد المعنوي
عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة
او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق
لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التأدية وتمييز السالم
من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز به
عن الخطاء وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك
علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص
لها بهما والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في
التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين
احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح
عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن
التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني
والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك
بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع
البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به
وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة و

فمن علم مما ذكره في المقدمة ان مقاصد هذا المختصر في الفنون الثلاثة لكنه عسى ان يقع الاشتباه في ان الفن الاول والثاني والثالث اي شيء هو فحمل علم المعاني على الفن الاول وعلم البيان على الفن الثاني وعلم البديع على الفن الثالث ازالة لهذا الاشتباه وكثيرا ما يجري الالفاظ مجرى معانيها فيطلق على ما يطلق على معانيها تسمية للدال باسم المدلول كالمقدمة فانها اسم لما يتوقف عليه الشروع في العلم من المعاني اطلق على ما يدل عليه من الالفاظ ولذا قيل المقدمة كذا
مصنفك رحمه الله

وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي
الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني
البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه
المناسبة والله اعلم

الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه
منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد
في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار
ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في
مقاصد الفن اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب
زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها
تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه
ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال
وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا
بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من
تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين
العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو
لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية
هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم
نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك
الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون
علمته وايضا المعرفة لادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك
ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم
ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال
يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكأنه قال هو علم يستنبط منه

قوله قدمه لان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة انما يعتبر بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال كما يشعر به تعريف البيان فيتوقف على رعاية المطابقة فيكون البيان متأخرا عن المعاني
مصنفك رحمه الله

قوله اذا اريد بالعلم الملكة او نفس القواعد لم يحتج الى تقدير متعلق العلم لكن اذا اريد به الادراك فلا بد من تقديره اي علم بقواعد او اصول والتفصيل ان المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق وهو المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء وهو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على كل منها اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجازا مشهورا وقد اختار الشارح حمله على احد هذين المعنيين وحمله على الادراك جائز ايضا
سيد شريف

اظهر من المختصر [illegible] يعارض بالتقديم
[illegible]

ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى
ان اي فرد يوجد منها امكنا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل
لان وجودها لا نهاية له ح وعلى هذا اندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو
مح لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين
فلا دلالة عليه وكذا ما قيل انه ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد
او البعض ويكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ
الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك
ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع و
النصب وغير ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية
من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة
خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم المعاني عبارة
عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير
مثلا وهذا واضح لمن له ادنى مسكة وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال
اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد التشبيه
او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كانت احوال اللفظ
هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهو بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة
المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله
الاحوال التي بها تطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال
الا تلك الاحوال بعينها قلت تسامحوا في القول بان مقتضى الحال
هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق

وقوله التي بها يطابق مقتضى الحال احتراز عن العلوم التي يعرف بها احوال اللفظ العربي التي ليس لها مدخل في مطابقة مقتضى الحال كالنحو والتصريف
والاشتقاق والابواب الراجعة الى اللفظ من علم البديع وقد صعب على بعض الطلبة معرفة مقتضى الحال فقالوا الحال يقتضي رفع الفاعل ونصب
المفعول والنسبة والتصغير والاعلال والادغام فكيف يخرج النحو والتصريف عن التعريف فخصص بعضهم الاحوال فقالوا المراد بالاحوال
الاحوال التي سنذكر في الابواب الثمانية وقال الاخرون المراد بمقتضى الحال الخصوصيات الزائدة على ما به يفيد الكلام اصل المعنى وهذا كله لعدم تصورهم
مقتضى الحال كما ينبغي فلا بد من تحقيقه فنقول الحال ما يدعو المتكلم على الهيئة المخصوصة في الكلام وهي مقتضاها كالحال التي تدعو الى ان يقال
زيدا عرفت وهي كون المخاطب حاكما بحكم مشوب
بصواب وخطا وانت تريد تقرير صوابه ورفع
خطائه وما يبحث عنه في النحو من الحال التي يقتضي رفع
الفاعل ونصب المفعول ليس مقتضاها الهيئة المخصوصة
فان النحوي كما يجوز ان يقال في الحالة المفروضة زيدا
عرفت يجوز فيها عرفت زيدا بخلاف صاحب
علم المعاني فانه يخطئ في تلك الحالة عرفت زيدا او النحوي
كما يجوز ان يقال للمنكر ان زيدا القائم يجوز ان يقال له زيد
قائم وصاحب المعاني لا يجوزه والتصريفي يجوز
ان يستعمل رجيل في تصغير رجل في كل مقام وصاحب
المعاني لا يجوزه في مقام التعظيم فان اخذت
الفطانة بيدك علمت منه الفرق بين مقتضيات
الاحوال في هذه العلوم
جلال الدين
افسرائي

يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد
وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات
ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق
على ان زيدا قايم انه كلام مؤكد وعلى زيد قايم انه كلام ذكر فيه المسند
اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف منه المسند اليه فظاهر ان
تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في
التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان
كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي
مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ
العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره
ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال
ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح
تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء
حيث قال اعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل
تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ
من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله
البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص
التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد
جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد
بالتتبع المعرفة كما صرح في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على
انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب
ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز

وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة المعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله يتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا و والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة والعجب من الفاضل وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومفاسد قول الشارح مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر

وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر في تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام على الآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا مما لا وجه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه

بعد تقييد الكلام بالتبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال
فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا • او غير زائد • هذا كله ظ لكن لا طائل تحته
لان جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من
احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان بيان سبب افراد
هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه والا فقبول كل من
المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل منها
بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالتردد بين النفي والاثبات فقد
كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال
الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند
فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه
او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث
وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف
ولهم به مزيد اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يجعل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له
شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال تشترك فيها
الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة
جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية **تنبيه** وسمى هذا البحث
بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم
ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه
او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو
الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم
الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور و
ايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور
في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر

[هامش: لم يجعل كل من هذه الاحوال بحثا]

[هامش: التنبيه هو التوقيف على المعنى الذي تضمنه الكلام السابق من الخفاء على وجه لو لم تنبه عليه لم يعلمه الا الاذكياء • ح]

والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا
على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف
القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله
صدق الخبر مطابقته • اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب
الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة • للواقع وهو
الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري • وكذبه عدمها • اي عدم
مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة
بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك
فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون بينهما نسبة
ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه
النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة
الخارجة بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا
معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت
ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل
بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت
الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في
الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان
النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين
قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق
موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه
فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية • وقيل قائله
النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
ذلك الاعتقاد خطاء • غير مطابق للواقع • وكذب الخبر
عدمها • اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول
القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير

[هامش: يعني ان المراد من الواقع والخارج بمعنى نفس الامر ... النوع كلي والجنس ذاتي فالحيوانية والانسان نوع والحيوان جنس • ح]

[هامش: فان الخارج في هذه الصورة ظرف لنفس حصول القيام لزيد لا لوجود الحصول ... وحصول القيام امر متحقق موجود في الخارج فان الخارج ظرف لوجود حصول القيام لا لنفسه • ح]

معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اى لو لم يكن
خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح
فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو
حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم و
الخبر المعتقد والخبر المظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم
بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان
الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح
فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم الا ان يقال
اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا
لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق
بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب العقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق
للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها فذهنه لم يحكم
بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار
مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في
الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهو ظاهر وتمسك النظام بدليل
قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى
سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق
للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقته للواقع لما صح هذا
ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم
فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا
كاذبا وهو ان شهادتنا هذه عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد
بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع
لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وقيل
انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لظهور

لانه كلام اسند احد الامرين فيه الى الاخر فهو
خبر محتمل للصدق والكذب

لظهور انه ليس بخبر بل انشاء . او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اى
في تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة
مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق
اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار فلو سلم
فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع
كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين
الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود
اى المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني قولهم انك لرسول
الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد
لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه
صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل لئلا يتوهم
ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة
الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين فيه بون بعيد فظهر مما ذكرنا
فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم
ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا
الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن
زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن
سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من
حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله
عليه السلام الى عبد الله بن ابي بن سلول واصحابه فحلفوا ما قالوا
فكذبني رسول الله وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست
في البيت فقال لي عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله ومقتك

فانزل الله اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي عليه السلام فقرأ
فقال ان الله تعالى قد صدقك يا زيد• الجاحظ انكر انحصار الخبر في
الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما
مطابق للواقع اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد
انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق
وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير
المطابق للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق
ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد
بانه مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها معه• اي عدم مطابقة
للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر
للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح
وغيرهما اي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع الاعتقاد ولا
مطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة
او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب• فكل من الصدق
والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما
جميع الامرين الذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط
في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح
ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ• بدليل• قوله تعالى• افترى على الله
كذبا ام به جنة• لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر
في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد
بالثاني اي الاخبار حال الجنة• غير الكذب لانه قسيمه• اي لان الثاني
قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب
ان يكون غيره• وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه• اي الصدق فعند
اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم
ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة

مرفوع بالفاعل اي قال الجاحظ او على الابتداء
اي الجاحظ قال بحذف الخبر وهو عالم من المتكلمين
تلميذ حسن البصري وهو اول من تكلم في مذهب
الاعتزال

جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه بمرادهم
بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل
اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا
كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم
ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق
ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه
صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر
ورد• هذا الدليل بان المعنى• اي معنى ام به جنة• ام لم يفتر فعبر عنه
اي عن عدم الافتراء• بالجنة لان المجنون• يلزمه ان لا افتراء له لانه
الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب
بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصر الخبر الكاذب
في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى
الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد
لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف
الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون
وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم
حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا
كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب
ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون
والنائم والساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه
لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم
ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات
مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر
بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان
عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس

والاسمي مركبا تقييديا وتصوريا كما في قولنا يا زيد الانسان والفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا حرج

الباب الاول

احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجريها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتداء بابحاث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالب المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم

او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا عم رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر سمعه في علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولا يتحقق الكذب اصلا ولزم عدم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد يفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو

الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح
قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم انهما متناقضان لامتناع تحقق المتناقضين
ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ
لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم
يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل
من حيث هو اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا. ويسمى
الاول اى الحكم الذى يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثانى اى كون المخبر
عالما به لازمها. اى لازم فائدة الخبر لما ذكر فى المفتاح ان فائدة الاولى
بدون الثانية تمتنع وهى بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوات
اى اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون
الملزوم لا يمتنع تحقيقا بمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هى الحكم ولازمها كون
المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما فى حفظت
التورية وزعم العلامة فى شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هى استفادة
السامع من الخبر الحكم ولازمها هى استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف
ما صرح به صاحب المفتاح فى بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص
فى تقرير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل العلم الثانى وهو
علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو
علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل
قبل او لم يحصل بعد والاول بط لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من
ان يكون هذا الحكم حاصلا فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك
الخبر وكذا الثانى لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصوله انما
هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل حصول
الاول وعلى الثانى بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى
منه ولا يمتنع انه لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز انه
لا يكون الاول حاصلا قبل حصول الثانى فلا يمكن حصوله لامتناع حصول

حصول الحاصل كالعالم بكونه حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم
فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما
نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن المخبر
ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما يحصل
فى ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا يكون فيكون الاول
حاصلا غايته انه لا يكون على جديد فالجواب عن الاول ان العلم بكون
صورة الحكم حاصلة فى ذهن المخبر ضرورى لوجود علته اعنى سماع الخبر
والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان
يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعنى حصول صورة
الحكم فى ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم
بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافى تفسير المص وعن الثانى ان الذهن
اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علم ولو سلم
فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر شاهدا اياه فانه يحصل العلم
الثانى دون الاول وهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نم انه كلما افاد
الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما
او كذبا محضا قلت ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق
بل هو حصول صورة هذا الحكم فى ذهنه وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى
للاخبار. وقد ينزل المخاطب العالم بهما. اى بفائدة الخبر ولازمها. منزلة
الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة. لعدم جريه على موجب العلم
فان من لا يجرى على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك
للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين
يديك ما هو الكتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هى عصاى
فى جواب ما تلك بيمينك ونظايره كثيرة فى موجبات العلم قال صاحب
المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه
ما له فى الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون

كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي
واخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم
بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية
لا ان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء
على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا
منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام
يلوح عليه اثر الاهمال او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به
لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم وايضا ولا دليل على كونهم عالمين به
وهو ظ على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى
زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة
عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي الشيء واثباته وما رميت اذ رميت
واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة
حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن
من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا
مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام
من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من
التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس
بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها
ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد فيه متنافيان
لا يجتمعان قط استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم
وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف
التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له
حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع
ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن
على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه

لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي
الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا
مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب
توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا وكلما ازداد في
الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عم
اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة و
في المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام
واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر
مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكانت الرسل ودعوتهم
الى الاسلام على وجه ظنوا انهم اصحاب وحي ورسل من الله بناء على ان الرسالة
من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين
فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا
ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية
في اعتقادهم انما ينافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا
اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد
المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ
ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون
ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قوينا هما برسول ثالث وهو يونس
او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا
والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة
وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني و
وجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر
وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل
مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى
الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام

فقلت ان زيداً القائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي
التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك
هذا القسم لكونه غير بليغ فح يكون بينهما عموم وخصوص من وجه لا مطلقا قلنا
لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال
بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال
بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء
العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار
الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه. وكثيرا ما. نصب على الظرفية او المصدر
اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه. اى خلاف مقتضى
الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله
حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل.
اذا قدم اليه ما يلوح له. اى لغير السائل. بالخبر. اى يشير اليه
فيستشرف. غير السائل له. اى للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء
اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا. اى لا تدعني
يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا
كلام يلوح بالخبر مع ما سبق واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام
ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا
ويطلبه فيتنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون. مؤكدا اى محكوم عليهم بالاغراق
والمراد ان كلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر بحيث ان النفس تقتضي
والفهم للسامع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر
وخصوصيته. ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء. وصل
عليهم ان صلوتك سكن لهم. ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير
في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح

لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه. ويغني غناء الفاء
ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح. اى ظهر عليه اى على غير المنكر شيء من امارات
الانكار. نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق. اسم رجل عارضا رمحه. اى واضعا
على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني
عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة
انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب
خطابا التفاوت بقوله. ان بني عمك فيهم رماح. مؤكدا ابانهم ثم اكثم بعد
ذلك ليتبين مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لانه تمادى بهم في الغفلة
والاعراض عن العمل بما يعدل من امارات الانكار. ويجعل المنكر كغير
المنكر اذا كان معه. اى مع المنكر. ما ان تامله. اى شيء من الدلائل والشواهد
ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع. عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر
ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام
حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتاملها
ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة
لا فائدة في ايرادها وقوله لا ريب فيه ظاهر التمثيل لما نحن بصدده
فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي
الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد
والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد
بقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد
قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المص انه قد يجعل انكار المنكر
كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما يجعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب
حتى يصح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا للتنزيل وجود
وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على مزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي
الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا انه نامول من احدهما

ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلاريب تعويلا على ما يزيله لا يكون
مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه
بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه
لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب
فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح
لكنه ينكره كثير من الكفار فينبغي ان يؤكد لكنه ترك تاكيده لانهم جعلوا
كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى
به من دل على نبوته بالمعجزة الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث
الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني
زيد نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور
في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق
لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك
الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر
صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل
وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت
هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت
فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام
على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن
التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن
تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما يتشكك
عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد
ينطق عن سعادة جده • اثر النجابة ساطع البرهان • ان قوله اثر النجابة
ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار
والنطق مع انه رضيع في المهد فعبر بهذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر

الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته وندوره
مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الرأي ويتوجه الى السؤال عن بيان
كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل
المستشرف الى كيفيته بيانه المتشوف الى ساطع برهان وقس على هذا
البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل
الاثبات سوى قوله لا ريب اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال
وهكذا اعتبارات النفي • من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته
بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري
والامثلة ظاهرة وكذا تخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر
كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة
ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد
ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد
قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من
المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من
المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه قد فعل
جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون
ومن خصائصها ان الضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل
لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح
الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان يصلح مبتدأ كقوله ان شواء
ونشوة وخبب البازل الامون وان كان النكرة موصوفة تراها
مع ان احسن كقوله • ان دهرا يلف شملي بسعدى • لزمان يهم بالاحسان •
ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت
ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان
نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج
منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه

والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا
امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا
باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء
انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك
من العقائد واما انه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة
اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق
رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم وكان مظنة ومئنة
للتاكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له
كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله
واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء
ان هذا الخبر على وفق اعتقاده يؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا
ليطابق ادعاءه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لرفع
الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب
المقام • ثم الاسناد • مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره
بالاسم الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاسناد الخبري • منه حقيقة عقلية
لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده
كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه
حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة
للاسناد دون الكلام كما جعل عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما
اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا
لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد
يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا
باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد
كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا

لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له
وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي
الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة
والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل
لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز في علم البيان كما فعل صاحب المفتاح و
من تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه
مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجرد عن المؤكدات
وفيه نظر لان العلم المعاني ان يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال فظاهر ان البحث في الحقيقة
والمجاز عقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون
داخلا في العلم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال
المسند اليه او المسند • وهي • اي الحقيقة العقلية • اسناد الفعل او معناه
كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا
الحيوان جسم • الى ما • اي شيء هو • اي الفعل او معناه • له • اي لذلك الشيء
كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو
فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم
ليس للنهار • عند المتكلم • متعلق بالظرف اعني له وبهذا يدخل فيه
ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الا
الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله • في الظاهر • وهو
ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم
فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب
قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به
ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره و

وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط
صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع
والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط
نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي
لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان
الاسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر
وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق
شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم
انه لم يجئ دون المخاطب فهو ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله
وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما
بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما
ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ و
الثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند
المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون
حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل
ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى
ما يكره كما صرح به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له
عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه
لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد الثاني
انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان
جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة
وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد

المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس
لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد
سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر
والاعتذار عنه بانه انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره
صاحب المفتاح في تعريف المجاز او لانها لا يلتفت اليه في التعريفات
بل جوابه انا لا نم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به
ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول
تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي
اقبال وادبار جعلت وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي
نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما
حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر
كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد
انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى
شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق
والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام
قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء
بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن
الملابس اي الى فاعل او مفعول هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا انما
الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما
الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات
فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في
الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له
فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي

وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم • وحاصل الاشكال ان الاسناد
اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه
ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه
لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى
ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة
وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه
اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر
الانشاءات مثل نهارك صائم وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل
ومنه اي ومن الاسناد مجاز عقلي • ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات
واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه • الى ملابس له
غير ما هو له • اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني
للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول به • بتاول • متعلق باسناده وحقيقة
قولك تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي
يؤول اليه من العقل لان اولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اليه
اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان ينصب قرينة
صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له • وقد اشار الى تفسير النوعين
بقوله وله • اي للفعل • ملابسات شتى • مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى
يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب •
ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده
الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به
يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى المفعول به اذا كان
مبنيا له حقيقة • فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من
الامثلة • واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني
غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول للملابسة
يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد

فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير الاسد للرجل
لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد
وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل
الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه
الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم
حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولك شبه ما بليس
فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم
وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني
للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه
اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل
وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر
وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل
عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان
يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه
به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء
وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى
الامير المدينة في السبب الآمر وضربة التاديب في السبب الغائي ومثل
يوم تقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي امران
احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال
وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل
الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول
لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله
مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد
اليه مجازا يجب انه يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى
المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب

الیم فان البعید انما هو الضال لا الیم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده
کذا فی الکشاف وظاهر ان هذا المصدر لیس مما بابه ذلک المسند
ویمکن الجواب عن الاول بانه لیس عنده مجاز کما انه لیس بحقیقة وعن الثانی
بان الملابسة اعم من ان یکون بواسطة حرف او بدونها وهذه
الصور من قبیل الاول اذ الاصل هو حکیم فی اسلوبه وکتابه وبعید والیم
فی ضلاله وعذابه فیکون مما بنی للفاعل واسند الی المفعول بواسطة فاعل
وقس علیه نظایره والمعتبر عند صاحب الکشاف تلبس ما اسند الیه
الفعل بفاعله الحقیقی لانه قال المجاز العقلی ان یسند الفعل الی شیء
یتلبس بالذی هو فی الحقیقة له کتلبس التجارة بالمشترین فی قوله تعالی
فما ربحت تجارتهم ویمکن ان یجعل امثال هذا من قبیل الاسناد الی السبب
فان قیل کثیرا ما یطلق المجاز العقلی علی ما لا یشمله هذا التعریف من نحو قوله
لا شقاق بینهما ومکر اللیل والنهار وقول الشاعر یا سارق اللیلة
اهل الدار وقولنا اعجبنی انبات الربیع وجری الانهار ونحو قوله تعالی ولا تطیعوا
امر المسرفین وقولنا نومت اللیل واجریت النهر وما اشبه ذلک
من النسب الاضافیة والایقاعیة فالجواب ان المجاز العقلی
اعم من ان یکون فی النسبة الاسنادیة او غیرها فکما ان اسناد الفعل
الی غیر ما حقه ان یسند الیه مجاز فکذا ایقاعه علی غیر ما حقه ان یوقع علیه
واضافة المضاف الی غیر ما حقه ان یضاف الیه لانه جاز موضعه الاصلی
فالمذکور فی الکتاب اما تعریف للمجاز العقلی فی الاسناد خاصة او مطلقه
باعتبار ان یجعل الاسناد المذکور فی التعریف اعم من ان یدل علیه الکلام
بصریحه کما مر او یکون مستلزما له کما فی هذه الامثلة فانه جعل فیها البین
شاقا واللیل والنهار ماکرین واللیلة مسروقة والامر مطاعا وکذا فیما
جعل الفاعل المجازی تمییزا کقوله تعالی اولئک شر مکانا واضل سبیلا لان
التمییز فی الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفیس واعلم ان هذا المجاز قد یدل
علیه صریحا کما مر وقد یکون کنایة کما ذکروا فی قولهم سل الهموم انه من المجاز

من المجاز العقلی حیث جعل الهموم مخزونة بقرینة اضافة السلة الیها فافهم
وعسر ولا تقصر المجاز العقلی علی ما یفهم من ظاهر کلام السکاکی والمصنف
وقولنا فی التعریف بتاول یخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربیع
البقل رائیا الانبات من الربیع فهذا الاسناد وان کان الی غیر ما هو له
لکن لا تاول فیه لانه مراده ومعتقده وکذا شفی الطبیب المریض ونحو ذلک
مما یطابق الاعتقاد دون الواقع ویخرج ایضا الاقوال الکاذبة فانه
لا تاول فیها فان قلت ای سر فی بیان فایدة هذا القید ولیس
هذا من عادته فی هذا الکتاب ثم ای سر فی التعرض لاخراج نحو قول
الجاهل دون الاقوال الکاذبة وهذا القید یخرجهما جمیعا قلت السر فیه
ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلی بانه الکلام المفاد به خلاف
ما عند المتکلم من الحکم فیه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة
وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتکلم دون ما عند العقل لئلا یمتنع طرده
بمثل قول الدهری انبت الربیع البقل وعکسه بمثل قولنا کسا الخلیفة الکعبة اذ
لیس فی العقل امتناع ان یکسو الخلیفة نفسه الکعبة وانما قلت لضرب
من التاویل لیحترز به عن الکذب واعترض المصنف علیه بانا لا نم بطلان طرده بما ذکر
لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عکسه بما ذکر لان المراد بخلاف
ما عند العقل خلاف ما فی نفس الامر لان معنی ما عند العقل ما یقتضیه
العقل ویرتضیه لا ما یحضر عنده ویرتسم فیه ونحو کسی الخلیفة الکعبة
خلاف ما فی نفس الامر فاشار ههنا الی ان التاول لا یختص باخراج
الاقوال الکاذبة کما یتوهم من المفتاح بل یخرج نحو قول الجاهل ایضا فلا یبطل
طرد تعریفنا بنحو قول الجاهل ولقایل ان یقول ان مفهوم قولنا ما عند

العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور
الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع
في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما
في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون
هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم
وبضرب من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في
الذكر والمقصود بالتبيين اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب
ان تقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة
في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين فان
قلت ما ذكرت من تقرير الكلام المص مشعر بان المراد غير ما هو له عند
العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن
يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل
الكافر بالتاول والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد
الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة انه اراد غير ما هو له في نفس الامر
فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكره وان اراد عند المتكلم في الظاهر
بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة
بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا باسناد اخراج
نحو قول الجاهل اليه فكذا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه
الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني
في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل نحو قول
الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع و
قول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول
وبقي التعريف سالما يخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري
والمعتزلي نحو انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول

بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع
البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول
الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفاء حاله عن الدهري واظهار انه
غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم
في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساد كل فكيف
يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم
من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان
الفساد انما كان ينشا من ارادة الخاص لخصوصه فلا فساد في ارادة
العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام يستصعبه الاقوام ولهذا اي
ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله
اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة
ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة
ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم
التاول ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني ما لم يعلم ولم يستدل
على شيء انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى
جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا
كله لم اصنع من ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا
عن قنزع اي بعد قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي
اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضت عامته
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر
ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي ما شئت ايها الليالي فلا تتفاوت
الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق بما استدل
عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم

او شعراسه قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا وارت
الافق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل بيده وانه المبدي والمعيد
والمنشئ والمفني فيكون اسناد منير الى جذب الليالي بتأويل بناء على انه زمان
اوسبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه
والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان
وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض
تهيج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء
في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية
وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها
النامية وهي في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته
الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفتان نحو انبت البقل
شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى
الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات
وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي
لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة
فانه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة
ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة
على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه
فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا
زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا
الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيا الى ملاقاته لا اسناد الجملة
الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال
وهو اي المجاز العقلي في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات
الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى او نحوا ايهاما للاقتباس وان المعنى
اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القران كثير

او المقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله
وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي
هو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس
عن ادم وحوا وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة
سبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما
نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان
بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان
وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان
فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال
يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل
وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفاين والخزائن نسب الاخراج
الى مكانه وهو فعل الله خاصة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته
بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري
في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله تعالى فلا يخرجنكما
من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب وكذا الاخراج فعل الله
وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد
جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب
صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تقطع امر فلان
على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك وكذلك
ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان
المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر
في قول ابي النجم من قوله قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند
بالمذكور اي المسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون
بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل
اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك

او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه
اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد
ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام
عن الموحد في ما تدعي الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان
الدهري المبطل يدعي قيامه مثل اشاب الصغير البيت وانبت
الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناد
مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا البيت
مما يستحيله العقل في الاكثر ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتاج
في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد
حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل
او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند
الى ما هو له قطعاً كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل
فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه
قطعاً فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية
لا يظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله
عند رؤيتك وقوله اي قول ابن المعتز يزيدك وجهه حسناً
اذا ما زدته نظراً اي يزيدك الله حسناً في وجهه لما اودعه من
دقايق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك
اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه
ومحبتك جائت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني
هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك
بهذه الحالة وهو ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك ففي معرفة
الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها

هذا الفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت
حقيقة كما في قوله فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك
حق لي على ان ثم فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني و
يزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه
فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجوداً في الكلام
على حقيقته فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا
كان معنى اللفظ موجوداً في الكلام على الحقيقة لم يكن مجازاً فيه نفسه فيكون
في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر
وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة
لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز
والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي
نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل
الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة
للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة
بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي
ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع
ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب
المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات
يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير
هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الله في الحقيقة بقرينة نسبة
الشفاء اليه وكذا بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة
نسبة الهزم اليه والحاصل ان تشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل
الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرد بالذكر وتنسب اليه شيئا من
لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي وفيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه

١

يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها
للملابسة في الكتاب من تقرير الاستعارة بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب
عيشة راضية وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه
في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل
ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار ح فلان
نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت
تجارتهم ولو مثل بقوله فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي
كان ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة
انما هي في ضميره المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن
المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان
لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان
المراد ح هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه
ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني
رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان
اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن
الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع ذايع في كلام
من سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه
من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة
بالكناية ان يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان
ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة
بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ
السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما

قوله وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء نوقش فيه
بانه لا نم عدم صحته انه يقال خلق الابن من ابيه قال الله
خلقكم من نفس واحدة والجواب ان المقصود بيان
مادته والتنبيه على انه خلق من هذا الماء النجس
كما ينبئ عنه قوله تعالى فلينظر الانسان مم خلق لا بيان
منشائه
[illegible]

للشغب في الصحاح الشغب بالتسكين تهييج الشر
وهو شغب الجند ولا يقال شغب اي بفتح الغين
المعجمة وشغب عليهم بالكسر اشغب شغبا
اي بالفتح لغة ضعيفة وشغب ايضا بالتحريك
اسم امرأة
قريمي

للسبع مرادفا له بان نكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع
لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها وانكار ان يكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها
بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة
حتى يفيد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان
النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لغرض المباشرة ولا يكون
الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو
الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر
نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي تذكره في علم البيان
ان شاء الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله
قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر
طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه
وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه
لا الاستعارة وجوابه انا لا نم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة
بل اذا كان كما صرح على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد
او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل
الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا
شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه نهارا او غيره صائم
ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن
الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى في عيشة
مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب
اضافة العام الى الخاص مطلقا ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم
فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستشنعة وحمل الكلام الذي هو في البلاغة
بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز لغيره
حقيقة وخفي عليه انه اذا كان بلفظ يا هامان هو البناء حقيقة كما فهم لم يكن

وقد يدفع الاول بان المراد بالعيشة صاحبها كما ورد
في الاثر عيشة اللهم [illegible] وبان المراد بالعيشة
اصحابها ويكون المعنى هو فيهم اي في جملتهم وكلاهما
ضعيف والاول اضعف
قاسم

نحو سعيد كرز وهذا انما يتم لو كان الضمير في نهاره
راجعا الى الاسم وليس كذلك بل الى المستتر
كما لا يخفى
قاسم

الاحرى له لحقيقة ولا مجاز الا يرى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون
الام للحيوان المفترس ابدا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب
المص والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف
ولذا صح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك
لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب
على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقف

الباب الثاني احوال المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث
انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات
الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم والمسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم
مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه مقدم او مؤخر معرف او منكر
ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه
على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان
لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو
ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان
الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا
دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول
فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن
لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة
الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا
الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ
والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين
من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظ
وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف
اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت
من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدلالة عند الحذف ايضا

احوال المسند اليه

قوله الحذف يفتقر الى اه اراد حذف المسند اليه الذي
يكون بصدده وهو ما يكون جزءا من الكلام مقصودا
لا متروكا منسيا كما في حذف فاعل المصدر وحذف
فاعل الفعل واقامة المفعول مقامه وقد يقال الحذف
عند الاطلاق لا يتناول حذف ما يكون متروكا منسيا
ولهذا قد اطلقوا القول بان حذف الفاعل لا يجوز
ولا ينافيه ما سيذكر من انه قد يكون المسند اليه
المحذوف هو الفاعل
قاسم

لا يبعد ان يقال ان ذكره عبث بناء على الحقيقة لان
الذكر في الحقيقة لافادة المعنى واحضاره في ذهن السامع
وقد حضر المسند اليه في ذهن السامع بالقرينة فيكون ذكره
عبثا حقيقة واما انه ركن من الكلام فانما يقتضي
ذكره رعاية للامر اللفظي فلا يكون عبثا ظاهرا بل حقيقة
قاسم

ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة على
العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف يكون
الاعتماد على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل
للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة
هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا
او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه
اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار
لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتاتى لك ان تقول ما اردته بل
غيره او تعينه او ادعائه اي التعين او نحو ذلك كضيق المقام
عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة او محافظة
على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد
غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء
عن غير المخاطب من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على
تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك
نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون
فيه المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا
فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا
هذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل
وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة
على تعيين المحذوف بل على مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل
الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن
من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه يبلغ من الفخامة مبلغا
لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة
التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لانه جعل الذكر او يبلغ من الفظاعة
الى حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه

ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع فربما يقال لا تسأل عنه اما لانه يخرج ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانه لا يقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره • واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه • او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون تكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها • او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب • اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي • ولهذا اطيل الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعار الزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله عم الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعل صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد

منه او لا شك ان تحقق الحكم في نفس الامر اذا كانت الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد احتمال تحققه في نفس الامر لكثرة شرائطه وموانعه ومنها ما يقرب لقلتها على مراتب متفاوتة ومتى كان احتمال تحقق الحكم بعيدا كان بعيد الارتسام في الاذهان ومتى كان بعيد الارتسام فيها كانت الفائدة في الاعلام به قوية ومتى كان احتمال تحققه ابعد كالمنتزع من ابعد فكانت الفائدة في الاعلام به اقوى وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص الطرفين فافادة اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف

هو الله جل جلاله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا يغني بالقرينة ليدل على المراد وقيل مراد المصنف فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة • واما تعريفه • اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادة اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف حيث لا يشاركه فيه غيره كقوله اعبد لها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضع بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله • فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لانه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا • وقد يترك اي الخطاب مع معين • الى غيره • اي غير معين • ليعم الخطاب • كل مخاطب

على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم. لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين. اى تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور وبلغت النهاية فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك. فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب. دون مخاطب. بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القران كثير نحو ولو ترى الاية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد العموم ليفيد العموم متعلق بقوله لا يريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه فى صورة الخطاب لفا د المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى يحمل على هذا اعنى عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم لشعر بذلك لفظ المفتاح. وبالعلمية. اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشى مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها. لاحضاره. اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنس نحو رجل عالم جائنى. فى ذهن السامع ابتداء. اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جائنى زيد وهو راكب. باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس بشى منها مختص بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشى معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان

فى الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه بغير احضار الا يتوقف بعد العلم بالوضع على شى آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم والتى يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى سائر المعارف فانها لا يفيد اول زمان ذكرها الا مفهوما منها الكلية وافادتها للجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها فى الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المصنف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شى ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سها الا يرى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله فى هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشى من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له فى الوجود او موجودا الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما فى الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح

له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدي ابي لهب اي يد جهنمي
لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال ابو الخير وابو الشر
واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي
لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم
او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم
انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون
في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار
لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب
او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا
الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فيجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل
ههنا في الشخص المسمى به لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل
في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة ولو قلت رايت اليوم
ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف
يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون في شيء من الكناية فليتامل
فان هذا المقام من مزالق الاقدام او ايهام استلذاذه
اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل
على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام او بالموصولية
اي لتعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم
عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله
بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء
في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس
ولتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا
من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور
وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح
احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى المشار اليه

الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على
ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلهذا كانت الموصولات
معارف بخلاف النكرة الموصوفة المخصصة بواحد فان تخصيصها ليس
بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه
لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك
قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك
لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف
الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها
وهذا هو المقام الصالح للموصولية ثم المص اشار الى تفصيل الباعث الموجب
له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك
الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او كليهما علم بغير
الصلة نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام
وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير
الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي
راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب
وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي
لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن
التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور
ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومملوكا لها يوجب
قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عليها وعدم الانقياد لها
يكون غاية في النزاهة عن الفحش وقيل معناه زيادة تقرير المسند لانه
كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة
وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا
وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثل في التي هو في بيتها
فانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض

المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف
صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا . فانه ادل على عدم خوفهم
النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال
لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انه مثال لها وللاستهجان
التصريح بالاسم لانه قال او ان تستهجن التصريح او ان تقصد زيادة
التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة
واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن
الحكاية فافهم . او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم . ومنه في غير المسند
اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم . واسمت سرح
اللحظ حيث اساموا . وبلغت ما بلغ امرء بشبابه . فاذا عصارة
كل ذاك اثام . او تنبيه المخاطب على خطاء . نحو قول عبدة بن
الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه . ان الذين ترونهم اي تظنونهم
اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا . اي تهلكوا او تصابوا
بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في
قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل
الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه عن الخطاء ورده المص بانه
ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء
نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك
اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين
تظنونهم اخوانكم فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة و
يباين المحبة . او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت
هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تأتيه
بالموصول او الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه
اي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك
وحاصله انه تأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في

في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم
داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال
بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر
ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر
نحو قول الفرزدق ان الذي سمك السماء اي رفع بنى لنا بيتا اراد به الكعبة
او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله
ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء
بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم
بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان
غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين . ففيه ايماء
الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب
وهو ظ وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف
الفقه قد صنف فيه او لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان
فهو خاسر . وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة
اليها ايماء الى ان طريق الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة
ثم انه يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر بينهما
فرق فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا يرى ان قوله ان الذي سمك
السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء وليس فيه تحقيق الخبر
وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التأمل في هذا المقام
فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح
الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله
ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة

اى جعل المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر
في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذي ترونهم لعدم
تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير
الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا
اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون
في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الوجه
عند المصنف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير
او الترحم ونحو ذلك كقولك جاء الذي اكرمك او اهانك او الذي
سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه
الذكر انك لمجنون ولطايف هذا الباب لا يكاد تنضبط
وبالاشارة اى تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة حتى يصلح
المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره
في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة
ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها
الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره
كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض
الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه
اكمل تمييز نحو قوله اى ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح
او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان
بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة
السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى الفرزدق اولئك
آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله
اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند اليه في القرب او البعد
او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد

قوله وسوق الكلام الخ اذ لو كان لتعظيم ذا اسم الاشارة للقريب بعد الاشارة باسم الاشارة البعيد في قوله ... جعل المسند اليه موصولا لا يكاد يصح ... الى الايماء او التعسم

الضال جمع ضالة وهي شجرة السدر والسلم جمع سلمة وهي شجرة العضاه

وذاك

وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني
لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر
مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر
فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان
قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه
المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره في هذا
المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله
او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو هذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد
به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد
نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة
وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا
او تحقيره بالبعد عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله
منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا
كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك
الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز
على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اى هالني هذا
الضرب المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن
قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد
نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان الذي لم يدرك حسا فكانه
بعيد او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند
تعقيب المشار اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقيب
المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول
الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اى جعلت الشيء على عقبه على انه
اى التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة
من اجلها اى من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين

يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون عقب الم ذلك الكتاب وهو الذين يؤمنون باوصاف
متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف
المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم
احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح
آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق
الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او المخاطب باحواله ونحو
ذلك وباللام اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود
اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان
او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر
الذى طلبت امرأة عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى
اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب انى وضعتها انثى
لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب انى
نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور
دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب
بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت
اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى حاضر كما في وصف المنادى
واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير
من المرأة ومنه اللام الداخل على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق
والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي
المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن
لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى

الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة
باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا
اياها كما يطلق الكلى الطبيعى على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة
على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود لا من
حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان
الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق
بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس
نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه
فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة
المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم
من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان
ذلك الاسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف
نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
من القرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى
انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعنى بعد
اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه
مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس
وهذه الاحكام اللفظية هى التى اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون
نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان
عود الضمير في قوله وقد يأتى الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى
مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا
المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وفى التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا

على ان يحمل صفة للجار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او
للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين
حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسماً موصولاً يصح
هذا ايضاً لان الموصول ايضاً يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب
الكشاف ان الذين النعت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر
على اللئيم فيصح ان تقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفاً
له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد
كما في ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز
قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال
الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى
وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين
على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار
الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا
في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى
الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى
الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث
تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء
الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره
وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج
فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج
فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا نظر
صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق
كما ذكره في قوله ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى

ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيراً ما يطلقه
على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون
الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق
على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو
تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة
منها واحداً كان او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم
الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله
النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافاً
الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة
فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز
من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية
نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها
باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل
الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه
انا لا نم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر
في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان
النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة
في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار
الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي
وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب
والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد
مما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة
اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفاً لا صاغة الدنيا فان
قلت الصاغة جمع صايغ واللام في اسم الفاعل والمفعول اسم موصول
لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت

الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون
انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس
بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة
المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقاً وكلام الكشاف والمفتاح
يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف او غيره واسم الموصول ايضاً يأتي للاستغراق
نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب الفاسقين الا عمرا وهذا
ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل
من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد من الافراد واستغراق
المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق
الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين
بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان عن دون
لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد المثال
بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة
في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل
عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان
فانه ح يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق
وقد تستعمل فيه مجازاً كثيراً في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلاً في غيره
نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم
واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف
حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع
تجوزه وفي لقائل ان يقول لا نسلم كون الاستغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية
فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستغراق يشمل الافراد
كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء

وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب
السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا
لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله
يريد ظلماً للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني القوم
او العلماء الا زيدا او الا الذين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة
من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب
الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا
جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد
والاثنين ايضاً لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين
مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل
في الحكم فيما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم باعتبار
ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار
مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسألة فظهر بطلان
ما ذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه
ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً
لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح
اسناد الوهن الى حقيقة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن
لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك
لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل
الوجه في افراد العظم ما ذكر في الكشاف وهو ان الواحد هو الدال
على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام
واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد
الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها حتى كانه
وقع من السامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر

الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب المقام فهذا الكلام صحيح فان وهنت
العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج عنه البعض
وكلام صاحب المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض
العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا تنافي
بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان البعض
عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل
والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم
وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل
فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به
حيث قال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن
وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى
ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما
اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس
مما يسمى بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
الذي هو جمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل
ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد ههنا الى معنى آخر وهو
التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد
والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق
الحكم بكل ما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما يسمى بالعالم
وهل هذا الا تهافت والبضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما يسمى به
على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالم ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع
بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع
يفيد تعلق الحكم بكل فرد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به
الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في عدة مواضع فلا وجه لرفض جميع ذلك
لكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس

ادلم

من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه
الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع
الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية
في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لان في وحدانه
كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها
مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي
عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف
بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس
كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع
قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام
بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رض ولم يقصد
انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد
بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار
ومطارح الافكار كم زلت فيه الافاضل اقدامهم وكلت دون الوصل
الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم
يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده فالوحدة والتعدد
مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق
وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام
التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن
الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وامتنع
وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي
ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد
ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش نحو الدينار
الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان
الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها

مشيج اى خلطه والمشيج المخلوط والجمع امشاج ويقال نطفة امشاج لماء الرجل يختلط بماء المرأة ودمها

مشيج مختلط فوصف المؤتلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة
اى تعريف المسند اليه باضافته الى شىء من المعارف لانها اخصر طريق
الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثى هواى
اى مهوى وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب
لضيق المقام وفرط السامة لكونه فى السجن والحبيب على الرحيل مع الركب
اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه جنيب وجثمانى
بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد
ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها
تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك فى الاول
عبدى حضر وفى الثانى عبد الخليفة ركب وفى الثالث عبد السلطان
عندى تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو
وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف
اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف
نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما
نحو ولد الحجام يجالس زيدا او ينادمه وقد تكون الاضافة لاغنائها
عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد
فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقدم بعض على بعض من غير
مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد
فعلوا كذا او كسامة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن
الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك او عدوك
بالباب ومنه قوله تعالى ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده
فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا
لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذى
ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيف مجازيا وهو الاضافة بادنى
ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره

سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية
وتعميما كقولهم يدلك على خراج الارض النفخة من رائحتها بمعنى على جنس الخراج اى
ذلك لان الاسم المفرد حاصل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف
اضافة اى من خواص الجنس ودون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف
فى نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجىء ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد
اى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو
وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى نوع منه
نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامى عن آيات الله وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة
عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان
المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واد فى
بتأديته او التعظيم او التحقير يعنى انه بلغ فى ارتفاع شانه او انحطاطه
مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابى السمط له حاجب
اى مانع عظيم فى كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف
اى الاحسان حاجب حقير فكيف بالتعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا
وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم
والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان والتكثير بحسب ارتفاع
الكمية تحقيقا او تقديرا كما فى المعدودات والموزونات والمشبهات
بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم
والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذوو عدد
هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجىء للتحقير
والتقليل ايضا نحو اعطانى شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير
قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه
لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه
يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل

بدله شيئاً لا يقبل بمثله احترازاً عن القبيح بنسبته الى بخيل ممدوح

وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك

للتحقير واعترض المص بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها

اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي

فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلاً في افادة

التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف

وان اراد ان التحقير المستفادة من الآية مفهوم منهما بحيث لا مدخل

للتنكير اصلاً فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه

في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني

اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب

ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني

كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان

العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد

او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب

من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب

من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الذي يختص بذلك النوع من الدواب

وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية

لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصاً او نوعاً كقوله تعالى

والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق

التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديراً اذ التقدير

كل دابة خلقها الله تعالى من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه

ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصاً او نوعاً

لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم فأذنوا بحرب من الله

ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظناً اي ظناً حقيراً ضعيفاً اذ الظن مما

يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد

وكذا

وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك

في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد

على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد

مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر

نظن محتملاً غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة

الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن

الا نظن ظناً ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغتراراً اي ما اغتره

الا الشيب اغتراراً ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربت زيداً

مثلاً يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري

مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى

منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكأنك قلت

ما فعلت شيئاً غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة

وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضاً اي ارضاً منكورة مجهولة بعيدة

عن العمران وللتقليل قوله فيوماً بخيل تطرد الروم عنهم ويوماً بجود تطرد

الفقر والجدبا اي بعدد نذر من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان

جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد

التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات

اراد محمداً ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله

قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير

ايضاً نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض

اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر المص ذكر التوابع

وضمير الفصل عن التنكير جرياً على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب

التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظراً الى ان ضمير الفصل

وكثيراً من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه

دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته

اي المص

والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر
وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف
اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه
كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله
ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف
لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة
بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين
قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا
الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا الالمعي واليلمعي
الذكي المتوقد وهو اما وقع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان
او بتقدير اعني وخبر ان قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة
من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي الخ
وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي
فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق
هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع
عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص
ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع
محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك
والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر
عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته رفعت ذلك الاحتمال
او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل
او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف
والتعين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يعلم المخاطب يعرفه

بعينه

بعينه قبل ذكر الوصف واشتراط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا
او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس
الدابر كان يوما عظيما فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون
الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما من
دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر
بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف
قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب
يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون
باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة
نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون
خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم
باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب
الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة
فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية
ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل
قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير
اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة
هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب
ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس
الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان
الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل وفي كلامه ايضا ما يشعر
بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى
فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون
قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم

قوله ثم قال انما جاءت الخ قال الفاضل اورد عليه في الجواب عن الاول انه يجوز ان يكون هذه الآية في سورة التحريم مكية فقط مع كون السورة مدنية
لا يقال سورة التحريم مدنية الا خلاف من غير استثناء شيء من الآيات لانا نقول التصريح بذلك يدل على عدم الوفاق في جميع السورة ومن الثاني ان ما سبق
روايته عن علقمة ولم نجده مدنيا حتى يرد الاعتراض تحقيق ان المراد بما رواه العلامة ان كل خطاب وحكم نزل فيه يا ايها الناس مكي اي المخاطب به اهل مكة وان نزلت
الآية بمدينة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين آمنوا مدني اي المخاطب به اهل مدينة وان نزلت الآية بمكة تم

قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت
النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت
اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة
مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان
يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عليه الصلوة والسلام والمشركون
لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما التوكيد
فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله
مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا
ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله
على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو
لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما
اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم او ربما
كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم
والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يتبين
ان اي موضع في بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه وهو خلاف
ما صرح به في نحو لا تكذب انت فان تأكيد المسند اليه انما يفيد
مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التأكيد الصناعي
بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته
قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا يرى ان
تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم
وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي
الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل في اوائل بحث تأخير
المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك
اشارة الى ما ذكره في نحو لا يكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه

دون

دون الحكم كما جعل قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا
ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض
لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص
والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل
اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك
وحدي او لا غيري تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده
في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التوكيد
الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي
ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل
كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال
هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد
المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا
من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير
الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز
وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد
زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع
هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول
نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك
لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما
قتله احد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم
مع تفرقهم واشتغال كل منها بشأن وبهذا ازداد التعيير والتقريع
على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم

قوله ولا دلالة الخ قال بعض الائمة الحنفية في اصول الفقه ان فائدة اجمعون في الآية الدلالة على انهم عن آخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود وكانه قيل سجدوا كلهم
مجتمعين وفي ذلك زيادة تقريع وتعيير لابليس لان الجم الغفير اذا اجتمعوا على امتثال المأمور به في زمان واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفته ابعد
عن الحق وادخل في اللوم واعترض عليه بوجهين الاول انه يكتفي وقوع اجمعون حالا منهم مع كونه مرفوعا وموقعه والثاني ما اشار اليه الشارح وهو ان اجمعون في التأكيد
بمعنى كل ولو كرر كلهم يفيد الاجتماع في الزمان قطعا وكذا ما هو بمعناه والجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا بوجه الاعراب وعن الثاني
انه ولو كان بمعنى كل الا ان اصل اشتقاقه يدل على الاجتماع ولا بعد ان يلاحظ ذلك كما يلاحظ المعاني الاصلية تم سيد شريف

وتمهنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والاحتراز في قبيل
دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا
على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا
ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه توجيه من اصله
انه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان
يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره وتجوز فيه
انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول
نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه
عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد
اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع مع ان الجائي رسولان لهما او
نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما
او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر محرض وباعث ونحو
ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه
واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم
مختص به نحو قدم صديقك خالد لا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر
صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة
لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد
وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة
وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل
على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا
في نحو قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان
وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن
ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار

بكونه

بكونه علما في هذه الصفة **فان قلت** قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان
والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من
هذا القبيل فما الحق في ذلك **قلت** ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه
عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان
وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف
وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون
مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير وان كان
وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف
وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون
مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد
مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان معنى الهين
حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ
اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول
النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات
الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا
لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث
قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد
المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق
له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره
ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف
ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس مبنيا اذ لا دلالة
لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد
نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان

قوله واقول ان اريد الحق بان يقول بيانا على ما نقل عن ابن الحاجب من ان الحدود النحوية قد حذف عنها هذه اللفظة وهي ما ذكر البدل ان المعتبر في الوصف هي الدلالة على معنى في متبوعه لا رفع الابهام عنه وبيانه وتفسيره بخلاف عطف البيان فان المعتبر فيه هي البيان والتفسير وايضاح المتبوع واثبات وواحد في الاية الكريمة لم يذكرا للدلالة على معنى في متبوعه وهي الاثنينية والوحدة بل للبيان بما يوجه اليه النهي اذ الاثبات هو معنى التثنية والوحدة لا بجزئيها الآخر وهو الجنسية فيكونان عطف بيان لا صفة
قريمي خطه

والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث
جعل في الارض صفة للدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد
الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالآيتان تصريحين
في ان الوصف فيهما للبيان والتفسير فان من حيث انه في الهين اثنين
والواحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي آية في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير
هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمصنف وبه تبين ان لا خلاف
ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص على ما توهمه
القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف
بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على
معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة
على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون
الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة توضح متبوعه فيكون عطف
بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق
التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص او تاكيد او مدح
او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته
عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين
وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة فقد يكون الغرض من هذا بيان
المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد
بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو
كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل
فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل
يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا يرى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل

من

من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال
الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين
من الآلهة على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند اليه هو المبدل منه
وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو
اخوك والا فالمسند اليه عند التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح
ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو
الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين
وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا
من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين
اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق
عليه اثنين هو عين ما صدق الهين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال
وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا
عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه
اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما حيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه
متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت
عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام **فان قلت** لم قال ههنا لزيادة
التقرير وفي التاكيد للتقرير **قلت** اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة
افتنانه في الكلام ويوهم اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان
الى الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود
بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود
منه نفس التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه
من التثنية والاشعار بان الطريق المستقيم صراط المسلمين بيانه
وتفسيره وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل
على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال

فلان المتبوع فيه ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد
اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني
غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض
النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من
التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل
الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير
والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على
المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو
فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو
للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر
او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه
تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة
او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الآخر
بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن
نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني
زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك
في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل
للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة
وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي
شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز
ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو
مات كل اب لي حتى آدم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان
واحد نحو جاءني القوم حتى خالدا اذا جاءوك

اذا جاءوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند
في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه
اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه
بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا وكان الاحسن ان
يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا
دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات
وجعله الا ان ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه
عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك
فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو وبعد مجيء زيد
بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت
ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا
او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف
على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب
فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت بهذا في التحقيق ليس
من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام وكلامنا
فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع
عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر
نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما
جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف هنا لكونه
مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد
ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور
في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب
ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على الملابسة بينهما والملائمة لانه لاستدراك

وهو دفع توهم تولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح
في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما جميعا لا
لمن اعتقد انهما زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن
اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد • او صرف الحكم
عن المحكوم عليه الى اخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو • فان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع
في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد
بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي
قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجي زيد قطعا
واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته
وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجي لعمرو مع احتمال
مجي زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في
المثال المذكور عدم مجي زيد البتة كما في لكن وهذا اشبه بكلامهم في بحث القصر
ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت
اذ الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجي عمرو
متحقق ومجي زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت
ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت
قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد
لا تقع في كلام فصيح فكان الاولى ترك بدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض
المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط • او الشك من المتكلم • او التشكيك • اي ايقاع
المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو • او للابهام نحو وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو
والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف
الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب الامر

او خارج وقاعدة السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور
على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسير الضمير المجرور من
غير اعادة الجار وللضمير المنصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب
الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته • واما الفصل • اي تعقيب المسند
اليه بضمير الفصل وانما جعل من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا و
لانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول
من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات
الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند
ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في
المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند
اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته
يرجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا
ومقصورا عليه فلتخصيصه • اي المسند اليه • بالمسند • يعني لقصر المسند
على المسند اليه لان معنى قولك زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد
لا يتجاوز الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق
الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل
المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله
في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم
خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص
مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند
عليه الا يرى الى قوله في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد
غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند
على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما تدل عليه كلام
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال اي هم

التعريف في المفلحين الدالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين
وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم المتقين لا يعدون تلك
الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون
على صفة الفلاح لا تتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط ومنشأه عدم
التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة
الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي
لا تريد ان البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد
ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه
الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له
وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا
فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد
وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلانه
صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف فائدته لا معنى الفصل
بل صرح في هذه الاية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده
خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه
دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند
على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى الم تعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص
والتاكيد وقد يكون لمجرد التوكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان
يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق
اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب
هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة
الا الحمام • واما تقديمه • اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت فكيف

كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه يقال
مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير
كتقديم الخبر على المبتداء او المفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع
التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم
المبتداء على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة
وتجعله مبتداء نحو زيد قائم وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند
اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول
وكلامه ايضا مشعر باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره
اي ذكر المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر
وجه العناية بشيء يعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان
يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم
هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه
اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل
الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم ولا مقتضي
للعدول عنه • يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا
لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل
كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول
عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل
ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما
ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتداء تشويقا اليه • ومن هذا
فان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد
الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري
من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا • والذي حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد • يعني تحير البرية في المعاد الجسماني

والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف
يحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقيل بان امر الاله واختلف
الناس فداع الى اضلال وهاد يحيى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم
لا يقول به وبهذا يتبين ان ليس المراد بحيوان المستحدث
من الجماد ادم عم ولا ناقة صالح عم ولا ثعبان موسى عم ولا العنقا
على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل
المسرة او المساءة للتفال او التطير نحو سعد في دارك و
السفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر
او انه يستلذ واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في
الدار وعليه قوله الحج واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في
الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند
على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب
دالة على صدور الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك
يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال والاستقبال
وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المط
لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتداء وبالخبر الثاني الاخبار
والمص لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتداء اعترض عليه بان
نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون
تصديقا لا تصورا او ان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اى اثبات وقوع
الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل لانه لا يتصور
عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا
نعم لو قيل على المفتاح لا نم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما
عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى
لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم
سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وانه

وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح اى محل
الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه وقول المص هذا تفسير
للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم
مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا
سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف
بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر
في قوله الحج وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين
امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان
الحصر في قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد
بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما
الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل
مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا السيد لكن في بيان كونه
التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر قد اورد
في دلائل الاعجاز كلاما حاصل ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه
ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اى قصر خبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي
مما يفهم من كلام الشيخ عبد القاهر وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل
بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي
حرف النفي اى ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من
قولهم وليك اى قرب منك نحو ما انا قلت هذا اى لم اقل مع
انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره
على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه
ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب
اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم
ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره

لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يقتضي ثبوت
قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائلية
عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه
ويقال ما قلته ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم
لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما
انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول
انك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى
انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن
انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه
لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى
كل احد لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تثبت
لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة
على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته
لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نم ان المنفي
هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد
الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة
على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب
الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو
من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه بعضهم
بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن
همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان ما انا رايت
احدا رد على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون
كل الثاني ان احدا استعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير
الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين
وفسروه في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء و

وبعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس
مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر كلام
الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب
يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا
اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يتغير موصوفه مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او
الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت
جميع الناس فيلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار
في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك
مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون مخصوصا بلفظ احد
و ايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله قوله تعالى
قل هو الله احد والثاني لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت
جمعا من الناس والمنفي ح هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على
جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي
العموم الذي هو سلب جزئي وقولك ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك
يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم تقتضي ان لا يكون
غيره بهذه الصفة اعني بحيث ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا
وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون
راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب
الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية
ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح واللازم امتناع ما
انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل
احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء
لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة
في شرح المفتاح ان المفعول في قولك ما انا رايت احدا لما كان عاما

لو وقع عموم في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو
انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في
الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع
على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب انه عاما
فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء
في الفاعل فحسب والنفي بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان
الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني عدم رؤية احد
من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا
من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب
اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا او سلبا
لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام
على السنتهم وهي متقاربة ومنشاؤها انهم لم يحافظوا على محصل كلام
الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه
على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في
نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت
في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر
عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا
لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب فيه
لكنه اخطاء في فاعل الذي لم يسع فزعم انه غيرك وانت بمشاركة
الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد
وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعل الذي سعى فزعم انه
غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك

في حاجتك فهو على ما اثبت ارائه الشارح العلامة فهو انما يقال لمن اعتقد وجود
سعي واصاب لكنه اخطاء في فاعل فزعم انه انت وحدك او انت
بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر
في النفي ان كان عاما فعام وان كان خاصا فخاص قال الشيخ اذا
قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان يكون القائل لهذا القول
وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي
عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط ما انا اكلت
اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان
قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل وراى كل احد من الناس فنفيت
ان تكون هذا لكلامه فاذا اعتقد مخاطب ان ههناك انسانا لم يقل
شعرا قط ولم يأكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب
في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير
فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت
احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي
لم يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان
اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي
فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا وراى احدا ولا يصلح في هذا
المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه
انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من
العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل
واخطاء فيمن نفي عن الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة
المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب
فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت
الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاده ان فاعله هو المذكور وحده
او بمشاركة الغير فليتامل • ولا ما انا ضربت الا زيدا • لانه يقتضي انه يكون

اى ان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا يكون ضربته يعني ان علة امتناع ما ذكرناه لا ذكروه لانا لا نم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان يكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان يكون فاعله فلا يكون زيدا مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق ما ذكره الشارح العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين ومع يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فبانه التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم انه لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي يستثنى منه زيد فالاستثناء انما

انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انا ضرب كل احد الا زيدا او انت ذلك الانسان فنفيت ان يكون ذلك الانسان **واعلم** ان ما ذكره المص ليس فيه مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولك ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرا كل القران سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع بهذا الاقتضاء ان يكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة له لما مر وهذا محال و الا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقدم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوى وما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي الحكم وتقرره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزل قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما ذكر في باب كونه المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت

ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل
المصنف الا به لتفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه
بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب
وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه
لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير
المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى
لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي الكلام فيها مسند
الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان
وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك
لا تفيد التخصيص ولا التقوي بل تفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من
غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث
قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك
يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته فقد وقع خطاء منه
في فاعل فيقصد ازالة الخطاء بل اذا قلت اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع
صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي
في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث
التخصيص وانما خص البيان في المثال الاخير لانه هو محل الاشتباه وان الشارح
العلامة قد اورد ههنا على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيد
النظر فيه على التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اي
من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت
انا في حاجتك لتفيده وجود السعي يكون صحيحا من غير ارتكاب تجوز او سهو
او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي او لا في الابتداء
انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول
فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي
فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون

فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه
ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا
قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب
في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة
فان كان قد نسبه الى الغير لما هيه كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا
فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من
المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبى من الثمرة هذا الذي
ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر
افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي
بالفعل نحو رجل جائني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان
فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على
امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر
بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة
ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط
كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه
ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة فقط
كما اذا اعرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو
ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه
يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جائني على معنى
ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر
كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس
في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف
بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون
للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص
ولعل المصنف نور كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر

السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه
في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو
للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا
او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم
نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق
لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم واما
ما يليه المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص
ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص
البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فهو
للتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق
الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن
على سبيل القطع لا يحتمل التقدم وكثر ذلك ممن اراد التوفيق بين كلامه
وكلام الشيخ عبد القاهر فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال
التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير
كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا
قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وانه
كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف
على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان
لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله
جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا
نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا
للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف [illegible]

فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه
من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا
معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب
واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر
ان اصل جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل وانما
جعل من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص
سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط
ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف
فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا
عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال شرطه اي شرط
جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص
مانع كقولك رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان
دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على
التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر
لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يعجزه
واما على تقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا التقدير
عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه
لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ
قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه
اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وبين قولنا بوجود المانع
من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم و
التهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب
لا شر حقير فيصح قولهم ما اهر ذا ناب الا شر فظيع فيكون تخصيصا نوعيا
والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فبيان التوفيق بين
الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعل نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد

من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب
الاشر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع لتحصل النوعية لابد من
اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد
الحصر فبيانه التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتداء كالمعرف
فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف
لصحة وقوعها مبتداء ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار
التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس مستفادا من
التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي
الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جائني معناه لا قصير من غير تقدير كونه
مؤخرا بدل هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر
اخويك وهو في معنى ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب
اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي
كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي
ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى
واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وابا ما كان فتجويز
تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم
بوجه والتابع يحتمل على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد
قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا
نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا اما اذا جعل
مبتداء واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون
الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض
منا فكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم
الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع
تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبل
المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد الشهر و

والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام وبيت الحماسة لو كان
يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكبد ثم اشكت
لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على فهو فان قوله وساكنه عطف
على قبر فهو انا وانت وهو في قولك انا قمت وانت قمت وهو قام عند
قصد التخصيص ليس بمبتداء عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم
والجملة فعلية وكذا رجل جائني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال
كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جائني
الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض
مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتداء قائم ههنا
بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت
مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل
المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون
شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه
تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد
ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف
عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم البدل
والتاكيد في السعة على العامل والمتبوع جميعا فمما لم يقل به احد ثم لانم انتفاء
التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جائني لولا تقدير التقديم لحصوله
اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر
ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد
من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم
كلامه ذلك حيث قال انما نرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتداء لان التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما
يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان التخصيص

بالوصف يمتنع تقديرا التاخير فيه لصحة وقوعه مبتداء كالمعرف وانه
يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه
بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد
به التخصيص النوعي الذي بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير
في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان
يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل
جاءني بمعنى لا امرأة ولا رجلان ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر
لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم
شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال
السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه
اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت
ويقرب دون انه اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب
والحكاية والغيبة في انا قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله
وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة
عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا
غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم
منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته
للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة
في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة للاول
وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا
المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه
بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم
بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في
صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها
اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم

والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان
اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان
لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب
في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب
فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت
عند الاسناد الى الظاهر قلت جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم
الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه
اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه
مفرد مثله وقال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى
الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل ح لهذا
الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا
على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل
وانت تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب و
غيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن
ثبوت الفعل ونفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا
اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه وارند
ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب
العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق
الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي و
عن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا اثبت
للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت
الانخداع للغير من غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع
ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في المحل لزم سلب الانخداع عن المتكلم
فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل ونفيه لانسان
مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولك مثلك لا يوجد وقولك غيري جبي

واما المعاقب فحكم. فكاني كسبابه المتندم. فان التقديم ليس كاللازم
عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير
المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير
مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير
ارادة التعريض اي لم ينشا من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب
اي ضربا لم ينشا من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعل
فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من فليتنبه له
لكونه. اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما
اي بهذين التركيبين لانهما من باب الكناية المطلوب بها نفي الحكم
واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجيء والتقديم لكونه مفيد التقوي
اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة
الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف
ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كاللازم
اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت
الكلام وجدت هذين الاسمين تقدمان ابدا على الفعل اذا قصد
بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما لو قلت
يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن
صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان
يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي. لانه. اي التقديم. دال على العموم. اي على نفي الحكم
عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل. نحو كل انسان لم يقم
فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف
ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد
الا سلب العموم ونفي الشمول. وذلك. اي افادة التقديم النفي

عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد. لئلا يلزم ترجيح التاكيد
وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن
التقديم مفيد العموم النفي والتاخير مفيد النفي العموم يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد
لان حمل الكلام على الافادة خير من حمل الكلام على الاعادة فالملزوم
مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه
ارجح قلت ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان
وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل
الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب
والمناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة
اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة
اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب
قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده
ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا
جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود
الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة
الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء
الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة
المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد
لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية. عند
وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان
في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان
اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي
القيام عن البعض فكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق
عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض

الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة
الجزئية. المستلزمة نفي الحكم عن الجملة. لان صدق السالبة الجزئية
الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد
او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الآخر وعلى كل
تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد. دون كل فرد. لجواز ان يكون
منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم
بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان
بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تأكيدا لا تأسيسا فيلزم
ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم
نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر لا لتأكيد المعنى الاول واما في صورة
التأخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها. والسالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد. نحو لا شيء من الانسان
بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة
الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل
تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا
بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان
المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية
احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها. اي موضوع المهملة
نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي. وكل نكرة كذلك مفيد
لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو
النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما الذي يفيد العموم في الاثبات
كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي
العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان
هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان
نفي الحكم عن كل فرد [illegible] فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فيجب ان

فعند ورودها في سياق النفي انما يعتبر سلبها بعد اعتبارها بصفة العموم واما اذا اعتبر النفي اولا ثم العموم فالمعنى على عموم النفي وان كانت النكرة المصدرة بكل متأخرة في اللفظ عن النفي فاحفظ

قوله وانما قال في الاول الخ قيل العبارة الواضحة انه يقال لان مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد وذلك مغاير لنفي الحكم عن جملة الافراد ولكنه يستلزمه [illegible] بحسب المفهوم لا يحتمل [illegible] بنى الامر على الاشتهار

قوله لورود الخ قد عرفت في بحث التعريف انه ههنا اذا اعتبر اولا ثم النفي يجعل النفي راجعا الى مفهومها المركب من الوحدة [illegible] وان عكس فيفيد انتفاء الحكم عن فرد مع احتمال ثبوته لغيره وانتفائه عنه ولكنه اعتبر النكرة اولا ثم رجع النفي الى قيد الوحدة فيفيد نفي واحد فقط مع ثبوت اصل الفعل لاثنين او [illegible]

ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تأسيسا فالحاصل
ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب
ليكون كل للتأسيس لا للتأكيد والتأخير بالعكس وذلك لان لفظة
كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر
ضرورة. وفيه نظر. لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة
النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا يلزم انه يجب
ان يكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس. لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى. اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن
كل فرد في الصورة. الثانية. اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان. و
قد زال ذلك. اي الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها
اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه. فيكون.
اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل
من الاسناد الى انسان يكون كل. تأسيسا لا تأكيدا. لان التأكيد
لفظ يفيد لتقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي
عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده
نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته ولما كان
لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التأكيد هو التأكيد
الاصطلاحي ونحن نعني بالتأكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا
بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى
التأكيد هذا فقال ولان الصورة. الثانية. اي من السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان. اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي
عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني. اي على افادة النفي عن جملة الافراد
حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون
كل تأسيسا. بل تأكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا

بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل
انسان لعموم السلب علم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل
ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزم النفي عن الجملة ايضا
فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا
فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على
الآخر لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام
ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا الا انا نقول الا انه
يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان
يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن
كل فرد وان اشترط لزم ان يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند
جعل للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على
النفي بطريق الالتزام وهو ظاهر وجه يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم
عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض
الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم
انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا
لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه
للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى
لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا
لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها
ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال انما سماه مهملة
باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول
المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل
فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في

في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع
وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة
واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد ولا بد لهذا
البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا
سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على
العموم فهو سور الكلية كقولك طرا واجمعين او نحو ذلك مما نص عليه الشيخ في
الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة
منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية
على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال
التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب وقال عبد القاهر في نحو
ان كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز
النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء
كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا
تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على
لغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة
في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت
معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة
النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما
الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما
فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة
او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي
فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي
والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف
وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز
النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل

المنفي العامل فيه فانه يوخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاحسن ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم تدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاء كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او متقدما نحو كل الدراهم لم آخذ او الدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها انا وما انا آخذ كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده بحيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض لقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق انه

ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلا في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولا للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني انه ما روي انه لما قال النبي ع م كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتداء لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم

ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل الا تاكيدا او مبتداء لانه قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه ولما اضيف الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداء لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي لها فلذلك تقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامراء كلهم هذا كلامه. واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجي بيانه. هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كل مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله باسم المخصوص بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين. اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما من قول من يجعل المخصوص مبتداء ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على

القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في وضع هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او كرفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بني الغرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله لكا فقضيهن سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي ما يعقب ذلك المضمر اي يجي على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير قالوا وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو

مقتضى الظاهر تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل
ابو موسى فجدك نعم جدا. وشيخ الحي خالك نعم خالا. وهو قليل ولا يخفى
ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير
الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم
ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره عسير
بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره
كقوله تعالى انا انزلناه اي القران او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار
متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت
الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق. وقد يعكس
اي يوضع المظهر موضع المضمر. فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم
اشارة فلكمال العناية بتميزه اي تميز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع
كقوله. اي كقول ابن الراوندي. كم عاقل عاقل. هو وصف لعاقل الاول
بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية
اعيت. اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت. مذاهبه. اي
طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا. هذا الذي ترك الاوهام
حائرة. وصير العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما اي اتقنها زنديقا
كافرا نافيا للصانع لانه لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة
الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان
المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل
الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتميزه فابرزه
في معرض المحسوس كانه يرى السامع ان هذا الشيء المتعين المتميز
هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال الحكم البديع هو كون
العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بالحكم البديع
انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى
ما فيه من التعسف. او التهكم. عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع

بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه
اصلا. او النداء على كمال بلادته. بانه لا يدرك غير المحسوس. او فطانته
بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور
المسند اليه وعليه. اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء
كمال ظهوره من غير هذا الباب. اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة
تعاللت. اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى. اي احزن من شجي
بالكسر اي صار حزينا لا من شجا يشجو فهو متعد يقال شجاه يشجوه اذا احزنه وهذا الاوجه
اي احزن وما بك علة. تريدين قتلي قد ظفرت بذلك. اي بقتلي
ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم
الاشارة. وان كان. اي المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير
اسم الاشارة فلزيادة التمكين. اي تمكين المسند اليه عند السامع
نحو قل هو الله احد الله الصمد. من صمد اليه اذا قصده لانه يصمد
اليه في الحوائج. ونظيره من غيره اي نظيره قل هو الله احد الله الصمد
في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه
قوله تعالى. وبالحق انزلناه وبالحق نزل. اي ما انزلنا القران الا
بالحكمة المشتملة على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع
وتربية المهابة. عطف على التمكين. او تقوية داعي المامور. اي ما يكون داعيا
لمن امره بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما. اي مثال التقوية
وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا
مكان انا امرك. وعليه. اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية
داعي المامور من غيره. اي من غير باب المسند اليه. فاذا عزمت
بعد المشاورة ووضوح الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل علي
لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عليه السلام الى التوكل عليه
لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف
الكمال. او الاستعطاف. اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي

عبدك العاصي أتاكا • مقرا بالذنوب وقد دعاكا • فان تغفر فانت
لذاك اهل • فان تطرد فمن يرحم سواكا • حيث لم يقل انا العاصي
ايثك على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق
الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصف
بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى
قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث
لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه
وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول
الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا
للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه • قال السكاكي هذا اعني نقل
الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر •
اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى
تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر
المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول اوفق الى
بقوله • بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير
الاقسام ستة حاصلا من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من
الثلاثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بصريح
في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة
باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه
او في غيره وسواء كان كل منها واردا في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر
او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب
بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي • ويسمى هذا النقل عند
علماء المعاني التفاتا مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى
شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا
في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقوله

كقول امرئ القيس • تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم
موضع ويروى بكسرها خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه
من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا
كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه
قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر
ليلي بالتكلم • والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى
بطريق من الطرق الثلاثة • التكلم والخطاب والغيبة • بعد التعبير عنه
اي عن ذلك المعنى • باخر منها • اي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط
ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق
الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وهذا الشرط كلام المصنف في الايضاح
وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه او ايقاظا لاصغائه فلو لم نعتبر
هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليس من الالتفات منها نحو
انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانت الذي فعل كذا ونحن الذين
صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم
او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد
قم ويا رجلا ليبصر خذ بيدي وفي التنزيل أانت فعلت هذا بآلهتنا
يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه
نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات
انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق
على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم
حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو
قوله • يا من يعز علينا ان نفارقهم • وجداننا كل شيء بعدكم عدم •
فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون

بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب
فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام
من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات والعكس امنتم فليس
بشيء قال المرزوقي في قوله • انا الذي سمتني امي حيدره • كان القياس
ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد
في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول
وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين
حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته • ومن الناس من زاد
لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان
قوله تعالى باركنا حوله لنريه من اياتنا في قراءة ليريه بياء الغيبة فيه التفات
من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام
اخر بل هو من متعلقات لنريه ومتماته • وهذا اخص • اي الالتفات بتفسير
الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر
عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه
بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم
التفات عنده من غير عكس • كما في قوله • تطاول ليلك بالاثمد • ونام الخلي
ولم ترقد • وبات وباتت له ليلة • كليلة ذي العاير الارمد • وذلك من نباء
جاءني • وخبرته عن ابي الاسود • في الصحاح العائر قذى العين وفي
الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة تمض منها وبات له ليل من الاسناد
المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح
السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب
الكشاف وقد التفت امرء القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر
في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في
بات والاخر ان في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك
والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار

باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث
في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلاث
التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون
في شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب
في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب
اسلوب الغيبة فلا يكون الالتفات الى التكلم في جاءني الا من الغيبة
وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى
يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى
ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل منه
بعد ذلكم • ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد
الذي فطرني واليه ترجعون • مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد لا اعبد المخاطبون
والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هم
المخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر
قلت لا نم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان
لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا المجاز
مثل التكلم في قوله من نباء جاءني وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظاهر
وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر على خلاف مقتضى الظاهر وهذا
مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني
في الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا
على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير
السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر
في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف مقتضى الظاهر
على ما حققناه • والى الغيبة نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك • وانحر
مكان لنا وقد يكثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما لنفسه المعظم

كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال
المولدين كقوله • بأي نواحي الارض ابغي وصالكم • وانتم ملوك لا لمقصد لكم نحو •
تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم • ومن الخطاب الى التكلم • قول
علقمة بن عبدة • طحا بك • اي ذهب بك • قلب في الحسان متعلق
بقوله طروب • قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب
في مراودتها • بعيد الشباب • اي حين ولى الشباب وكاد
ينصرم • عصر حان مشيب • اي زمان قرب المشيب واقبل على الهرم
يكلفني ليلى • فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث
لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني
ذلك القلب ليلى وقد شط وليها بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه
مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب
للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك
فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور • وقد شط • اي بعد
وليها • اي قربها • وعادت عواد بيننا وخطوب • قال المرزوقي و
عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعادات كأن الصوارف والخطوب
صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق
كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل • والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم • مكان بكم • ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه • مكان ساقه • والى الخطاب مالك يوم الدين
اياك نعبد • مكان اياه نعبد • وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط
ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله
تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث
الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره
بخلاف قول جرير • ثقي بالله ليس له شريك • ومن عند الخليفة بالنجاح •
اغثني يا فداك ابي وامي • بسيب منك انك ذو ارتياح • فانه

ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والبيت
الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور وقول ابي العلاء • هل يزجرنكم رسالة
مرسل • ام ليس ينفع في اولاك الوك • فيه التفات عند الجمهور من الخطاب
في يزجرنكم الى الغيبة في اولاك يعني اولئك وهو قال انه اضراب
عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات
فليس منه لان الخطاب بهل يزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت
وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام
بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في مثل
قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف
الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر و
في قول جرير • متى كان الخيام بذي طلوح • سقيت الغيث ايتها
الخيام • اتنسى يوم تصقل عارضيها • بفرع بشامة سقي البشام
والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلج شيء فتلتفت
الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه
يبدو وفي اليأس راحة • ولا وصله يصفو لنا فنكارمه • كأنه لما
قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس
راحة • ووجهه • اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق • ان
الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية • اي
تجديدا او احداثا من طريت الثوب • لنشاط السامع واكثر ايقاظا
للاصغاء اليه • اي الى ذلك الكلام • وقد تختص مواقعه بلطائف
اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه
مختص به بحسب مناسبة المقام • كما في سورة الفاتحة فان العبد
اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد • ذلك العبد • من نفسه
محركا للاقبال عليه • اي على ذلك الحقيق بالحمد • وكلما اجرى عليه صفة
من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول

الا وإلى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهى قوله مالك يوم الدين
المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله فى يوم الجزاء لانه اضيف
مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى
يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحح يوجب ذلك
المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد و
الخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات والبا
فى تخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له
مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك
الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل
له لا لغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم
المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد
الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم
الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة
فى المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه
تنبيها على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد
فى نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذى ذكره المص جار على طريقة
المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك
الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء وبالعبادة
فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته
نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز
الذى لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل فى التميز واعرف فيه
فكان تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية وتحسن ان يقال
ان ازدياد ذكر لوازم الشئ وخواصه يوجب ازدياد وضوحه
وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق
بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك

ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر العالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع
النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد
وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس
بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب بها
على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا
على سائر الذوات حاضرا فى قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة
وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغى ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد
ربه ويراه لا يلتفت الى من سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر
اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف
مقتضى الظاهر تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء
فى بغير للتعدية ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذى
صدر منه كلام بغير ما يترقبه بحمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اى
ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد
قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى
القيد مثل الامير حمل على الادهم يعنى القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب
هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه
بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب
سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب
بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على
ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اى من كان مثل الامير
فى السلطان وبسطة اليد جدير بان يصفد اى بان يعطى المال ويهب
من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له
ثانيا انه اى الادهم هو الحديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون
بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب
اى تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال

تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى بحال ذلك السائل
او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس
والحج سألوا عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا
حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة
فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك
الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك
للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب
لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق
لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوا
لدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان
ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال
عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح
للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اى ومن خلاف
مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه
نحو ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الارض بمعنى يفزع
وهذا فى الكلام لاسيما فى كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن
المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير
عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع الناس
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف
مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسمى الفاعل والمفعول يكون بمعنى
المستقبل كما يكون بمعنى الماضى والحال وح يكون معنى لواقع ليقع و
معنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب
الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فما الحكم اذا كان معناه الاستقبال بل

يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف فى ان اسم الفاعل
والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا
الماضى عند الاكثرين فنبه بل غير الواقع بمنزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع
للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف
وثباته ما ليس فى الفعل ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب
وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما
ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ
عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى موقع المبتدا نكرة وما هو
فى موقع الخبر معرفة كقوله قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك
الوداعا اى لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثانى ان يكون
الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت
الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب
ان يكون له ادراك يميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت
القلنسوة فى الراس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان الخاتم والقلنسوة
ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان
يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا
الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك
لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار اى ذهب التسودة
من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو تعلقوا على هذه السنة
لا يبالى انسان منهم انجيبا كان ام غير نجيب فقيل انه قلب من جهة
اللفظ بناء على ان ظبى موضوع لكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام
بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما فى قوله ولا يك موقف
منك الوداعا وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام
حذف الفعل لوجود المفسر بانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمذكور المقصود
بعد الهمزة هو ظبى لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان الظبى

مبتدا، وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة بوقوعها بعد الهمزة
نحو ارجل في الدار ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في
الاسم اكثر من ان يحصى ويجيء في الاستفهام حسن قولك ازيد
قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فجح لا قلب فيه من جهة
اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك
نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى على الطبيا
كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا وان يكون
حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا انما وقع وقال انه مما
يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في
المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا
والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعل السكاكي
من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة مملوة
بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه
سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى
قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون
سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه
لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض
في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول
عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى
الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله
اي كقول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت
من طينت السطح بالفدن اي القصر الفدن السياع اي الطين
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده
امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا وكقائل
ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمن قولنا كما طينت الفدن

الفدن بالسياع لايهام ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى
ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن
والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله ثم
انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى
قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب
بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وشاخه
فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام
والاقحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأي مجرب وليس
في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب
بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب
لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي
لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلاف جذع الاقدام قارح البصيرة
وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه
الدم ولان فحوى الكلام الدالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام
ليس بعلة الحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من
المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت
يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة
عليه مع ما فيه من تنافر النظم ولان الكلام على اثبات الجرح له لا نفيه في
ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى
لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه
لما جعل بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا
لا حالا لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام
المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع
البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض له انه
ندم في الاقحام ولم يتطرق اليه تباعد عن الاقدام وقروح الاقدام

عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال العجي
ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني
وانا على بصيرتي الاولى ولم يبد لي في الاقتحام ولا غلب في اختياري
التطرف والانحراف بل قد صار اقدامي في الحروب فارجا لطول
ممارستي وتكرر مبارزتي

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي
المسند تركه اشارة الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى والركن
الاقوم ومسيس الحاجة اليه اشد واتم حتى انه اذا لم يوجد في الكلام
فكانه ذكر ثم حذف قصدا لضيق المقام كقوله اي قول ضابئ بن الحارث
البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فالاسم
الماء رحل اي منزله وماواه وقيار اسم فرسه لفظ البيت خبر
ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة والمسند محذوف من الثاني والمعنى
اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث
في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون
غريب خبرا عنهما بانفراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما
العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف
بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا
وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف
خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك
بينهما في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار
على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر
في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار
لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم
اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على

على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في
استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه
هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين
هادوا والنصارى والصابئون الاية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره
المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا محل لها من
الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين
ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن
بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت
بما عندك راض والرأي مختلف هذا تصريح في ان المذكور خبر عن
الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني
بامر كنت منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوي رماني على ان بريئا خبر لوالدي
وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور
خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله
فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر
مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا
مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه
لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم
قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريئا ووالدي ايضا
بريئا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا
كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو
اي وعمرو كذلك فحذف الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام
وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع
الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل
خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد تدل القرينة على
نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل

على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي السببية
التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج
وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود
زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت فح يكون مفعولا به لا ظرفا
ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فح لا يكون مضافة الى
الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون خبر المبتدا
اي فبالمكان زيد والتزم تقديمها لمشابهتها اذا الشرطية لكنه
لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان
زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان
في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا
اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة
ارتحالا وان في السفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على
اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف
ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل
مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان
عمروا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا
قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له
والمتكفلة بشأنه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة
على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان
زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا بناء على هذا الاسلوب الذي
هو حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم
وقوله تع قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون
فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل
وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا
فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث او القصد

من

من الاتيان بهذا الظاهر نفس المقدر فلو اظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه
لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فاسم فاعل الفعل المحذوف
لا مبتدا والا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان
حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد
والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما تقتضيه علم
الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة
على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان
الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر
يعني كان قولك انا سعيت وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم
تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا
انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدا بل تاكيد متقدم
وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تع فصبر جميل
يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه
اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل
من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل
هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق وترجح حذف المسند اليه بانه اكثر
فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر
الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة
اي صبرت صبرا جميلا والحمل على حذف المبتدا موافق له دون حذف
الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص
حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود
القرينة شرط الحذف فح لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هو انه
اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما تقول الصبر خير حتى صار هذا المقام
مما يتوهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من
قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل

في المبتداء الشريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتداء معرفة اولى وان
كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه من صبر
غير جميل وليس المعنى على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين
قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة
آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا تقولوا الله والمسيح
وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربة كما اذا اريد
الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل وهم ثلثة فحذف المبتداء قال
صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج
الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام
عندك عمرو او ام عمرو عندك تخرج عن الاتصال الى الانقطاع وذلك
لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند
اليه او المسند وتعذر على اتباع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو
وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو
قام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب
الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع
فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز
عن نحو الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام
قعد لانه كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب
بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد
للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف
المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط
والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف
فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية
فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل

الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر
منه فتقديره مبتداء كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة
انما يدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا
الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل
الاولى انه مبتداء والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال
انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤل عنه اهم والجواب ان
حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع
عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم • او مقدر • عطف على محقق اي
كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية
يزيد بن نهشل • ليبك يزيد • كانه قيل من يبكيه فقال ضارع • اي يبكيه
ضارع اي ذليل • لخصومة • متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان
الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من تذلل لاجل خصومة لانه كان
ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من
جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك للمعروف
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقح يقال طوحته الطوائح ولا يقال
المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل
من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا
يزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل عنه اليه استحضارا للصورة
ذلك الامر الهائل • وفضله • اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا
بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر • على خلافه • وهو ليبك يزيد ضارع
بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا • بتكرر الاسناد • اذ قد اسند
الفعل • اجمالا ثم تفصيلا • وذلك لانه لو قيل ليبك يزيد فعلم

ان هناك باكيا يستند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي
ليبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين
اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون احلى
وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه
سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد
ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا
وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا انصبت
على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة
لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل
رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل
فانه مطمع في ذكر الفاعل ولمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب
يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار
واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لانه نصب
نحو يزيد وجعل فضلة يوهم انه لا اهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه
على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع
اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقدم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله
اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من
انه الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو
محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله بل فعله كبيرهم هذا
بعد قوله انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان
يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد
كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه نحو زيد
يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك و

وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند
واما تعجب المتكلم او السامع فبالذكر المستغني عنه في الظاهر واما افراده
اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم
اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام
فهو جملة قطعا فاما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب
من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقولي مع عدم افادة التقوي
معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم بحذف فاعل
المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت
او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوي
الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام
وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل
صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا
فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة
التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا
سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ او المسند
مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع
الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر
الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه
ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه وللقائل ان يقول الاسم
صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي
في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى
زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او
انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت
اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو
اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه

لزيد يعني انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل به وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجمل عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم من البر ستين وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله

قوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضايعا ولذا تركه المصنف ايضا وبدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه لتلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قام لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي يبنى عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه ومنتف عنه مطلوبا به التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده

فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعده
ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان
مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتداء به اعني ابوه قد علق بزيد
بالاثبات له وزيد غير مابني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتداء او وقع
منطلق مثلا خبرا عنه فيخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه
لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس مبني على شيء لما عرفت نفسيره
والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه
ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره
فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف
على قوله ان يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي
هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا
كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او
اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب انه
يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع و
ترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي
لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من
لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين
المثالين وقد يكون جملة كما في قولك زيد ابوه انطلق وليس
في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون
جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب
ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر ان المسند
السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى المبتداء ويمكن انه
ان يقال انه في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير
هو عايد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى

والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت
كون المسند سببيا وقت كونه كذا او ان يكون المسند السببي هو
الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه
اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة
اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان التكلم والمستقبل
وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال
وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة
وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا
الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة في الحال على اخصر وجه
بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى
انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل
عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء
من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه
والظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض
كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ هو متسوق
العرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه و
قايع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر
بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتاملها ليجدث منه
ذلك اليوم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي
على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما
فلافادة عدمها اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة
الثبوت والدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب
صرتنا وهو ما يجمع فيها الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان
الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر
المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون

بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا. واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة. وتقويتها لانه ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربية الفائدة اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعل وسمه على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصف بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان الغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال. واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات. وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضرب واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب وكهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها

فيتعسف فيه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع
عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق
الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة
ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار
موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نم ذلك
في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير
مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية
بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية
لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل
العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم
القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر
ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها
باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها
واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم
القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال
الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع
للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان
لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف
الحملية الا يرى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه
عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان
التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية
قيد مسنده بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا
الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في انه اذا

(و) اذا (او) لو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط
في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد
المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من
التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط
في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه
كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة
فلم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا
بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع
الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلهذا لم
وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو
ان يكرمني اكرمك حيث لا يعلم السائل انه يكرمه ام لا فبنى في المثال على
اشتراط الخلو عن الجزم بلا وقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا
كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما
هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه
ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سها الفاضل الشارح ههنا
فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اي ولان
اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع
موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب وكذلك ايضا غلب
لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي
اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع
وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي
الى معنى المستقبل مثل (فاذا جاءتهم) اي قوم موسى (الحسنة)
كالخصب والرخاء (قالوا لنا هذه) اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها
(وان تصبهم سيئة) جدب وبلاء (يطيروا بموسى) اي يتشاءموا به ويقولوا
هذا بشؤم موسى (ومن معه) من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي

مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت بتعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما فجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا اجي بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف العهد وزعم انه اقتضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقتضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقتضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على

على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظام من الحسنات ولا يشكرونها الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة موجودة فيوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا موجبا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين لبعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في جانب السيئة منكرا

في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا وموقا في قوله واذا مسه الشر
فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ
عن معنى الفقر والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يحصل
لكل ضر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي
على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به
واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه
بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي
على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد
يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام
التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها
فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا انقطع
ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وتنقضي الليل افعل كذا فتجاهل تولها
وتضجرا وتفسر على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك
ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط
منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان
اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ
اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط
عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض ذلك الشرط كما
يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك
نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر
والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين
ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم
مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جي بلفظ ان لقصد التوبيخ
على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب
ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على

على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل
اصلا فهو بمنزلة المحال او دعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل
في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا
لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع
الشرط او لا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار انسان
كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام بمنزلة
ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت
فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين
الحق واحد لا يوجد له مثل فجي بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي
ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا
وفي قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من
السماء اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته
وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه
قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير
المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي
الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم
كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام
قطعا وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يأتي مع المرتابين
يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب
مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله
ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان
يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان
فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم
والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به

فلا يصح استعمال ان لما مر لان ايقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في
الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى
على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا
بمعنى اذ ومحد نص المبرد والزجاج على ان لا تقلب كان الى معنى
الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع انه
جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قد
من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق
الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي
وكذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد
بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل
النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد
بعد ان ذكرناك قبحها فلما اريد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل
ينسينك خبرا ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا
والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم
ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب
في شيء والمخلص قطعا عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين
قطعا غير المرتابين قطعا على الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم
الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او لتغليب غير المقطوع باتصافه
بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمه والتغليب
يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري
على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على
الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من
الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور
والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من
للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها

لانها من اعقاب هرون اخي موسى عم والاول هو الوجه لان الغرض مدحها
بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب
جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب
والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى القوم ولفظه لفظ الغائب لكونه
اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب
على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله
والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما ومما اشبه
ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل
الاخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي
ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على
المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل
لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر
بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة
بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه ثم ثني ذلك الاسم فان قلت
لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا
تاولوا الزيدين بالمسمين بزيد فلا يطلق قران الا على الطهرين او الحيضين
لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في
عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ
دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ
لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس
على هذا جميع الامثلة السابقة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد
على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس
على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس
عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل

من حيث بان نسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى
حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او
لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع
انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه
تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا
وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما
وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن
قرا بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين
وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع
ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع
فانهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤك
وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب
اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله
خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى
لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بان يطلق
اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام
ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب
المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من
انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلق لكم
ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام
ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام
في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو
كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل
للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب

تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام
بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا
لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان
ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف
والمفتاح وغيرهما وللقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام
تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف
في حق الناس والخطاب مخصوص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في
هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما
تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم
فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم
وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل للانعام من انفسها
ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض
الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى
والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل
الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله
تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي
فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا. ولكونها تعليل لقوله كان كل
قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون
لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا للتعليق اي هو حصول مضمون
الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق
بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز
ان يتعلق تعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال
الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل.

من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فلانه
مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله
معلق على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول
ما يحصل في المستقبل ويجب ان يعني به ان الجزاء يجوز ان يكون
طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي لدلالته على
الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه
مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف
ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة
مقتضى الظاهر من غير ان تقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة
الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية
فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك
امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك
امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن
واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله
اذ اخرجه الذين كفروا معناه فسينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا
فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس
بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان
في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب
وان كنتم في شك كما وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال
لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ الجزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان
اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني
ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا
وان ذهلت عما اجن صدورها فقد الهبت وجدا نفوس رجال لظهور
ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا

جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا
كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في
حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء
او كون عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع
ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي
لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر
عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار
الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة
هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار
الرغبة تقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب
اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب
ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع
ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث قال بلفظ
الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق
النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند
انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نم ان التعليق بالشرط
يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء
الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود
الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نم
ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل المذكور بعد
ان واخواته معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون
تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي يقال شرط
عليه كذا اذا جعل علامة الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا

ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم
والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء
الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته
في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة
فالمولى احق بارادتها او لان الاية نزلت فيمن يردن التحصن
ويكرههن المولى على الزنا الثالث انا لا نسلم ان معناه تحريم الاكراه
او طلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن تنتفي
حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه
انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع
عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على
انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن
الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي
او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او
للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى و
لقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن
عملك فالخطاب لمحمد عم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ
الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير
تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم
كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى
عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر
المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام
من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع
ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال
الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد
الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ

اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية ان يقال واليه ارجع
ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين
الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم
وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين
عطف على قوله لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه
يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي كون ذلك الوجه ادخل
في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى
هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد
انصفك المتكلم او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط رتبته
من مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم
الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في
التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي
ان يجدوكم متمكنين منكم وظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة
ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم
وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ويرتفع
العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة
وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت
فيه وجهان احدهما وهو مذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة
على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون
ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا
المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم
يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم
ودادتهم ان يرتدوهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة
ما يحتمل لزوم الاولين اياها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي
والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين

ثابتة البتة ولا احب اليهم من كونهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين
وانفعها للمشركين لانجام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمحاجة
بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤها لاجل
المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبحاث واعلية من قولهم
اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون اليهم
فهو وان كان ممكنا عقلا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت
واذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور
وجود كل من المذكورين بدون الاخر فيصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك
واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان
رجع الامير استأذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا
رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية
ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا
لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة
الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون
قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف
الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار
ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى
وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية
على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة
الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم
وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم
يظفروا لا يقال ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه
كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لقتالهم
فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة
للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فتحقق العداوة

العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول
هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب
الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه
اخذه اصحاب النبي عم عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق
حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع
بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام
بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي
انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني
لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال
لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا
المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما
وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها
لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع
من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية
فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق
امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف يشجع السكاكي على هذه
العبارة وغفل عنه الممتعن من متقفي كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع
بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع
بالانتفاء والمآل واحد فمعنى الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع
الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما
اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تأتني
لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه
الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب
قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار

والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد
على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعل الله بسبب آخر فالحق
انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين انه
دليل باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من
ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا
او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار
موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم
والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس
فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط
الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط و
لهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب
رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا
انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا
لكنه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان
هذا ما ذكره جماعة من النحاة وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس
معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع
الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم
لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان
انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء
الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي
عندهم قد تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في
الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي

الا يرى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك
عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على
ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا يرى ان استثناء
نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار
ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس
بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا
لو وان ونحوهما ادوات للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير
قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم
نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم
يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول
ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء
الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب
العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب
العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها
على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان
سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق وامثاله
انما هو على ما فهموه من كلام القوم فقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم
من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا
فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل
ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد
المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء

ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والیق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار
وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط
والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لا اثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله
لم يعصه او مختلفين نحو ولو انما في الارض من شجرة اقلام والبحر
يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لا اثنيت
عليك فمعنى هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط
مع استبعاد لزومه فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى
ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت
عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير
وجوده اذ لا فرق في المعنى بان لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل
هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء
الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف
مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف
ثابتا وكذا انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت
الثناء المرتبط بالاكرام قلت لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط
غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده
بالشرط تكرارا اذا قلت لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن
نعلم قطعا ان المنفي في قولك لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام
لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء
او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك
الشيء وزعم ابن الحاجب انه يستفيد في موقع الجزاء بلفظ المثبت
دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لا اثنيت عليك
ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم
فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر
ثبوت نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر

ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في نحو لو اهنتني
لا اثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانة فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون
المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف
ويجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير
مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه فيلزم العموم في نفسه
مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم
لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله
فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم
التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول
يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو
ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال
اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو
لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل
في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء
لامتناع غيره ولهذا لا يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط
الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل ركب القياس الا
لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة
اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله
ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان
التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم
الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء
الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء
وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم
التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل
انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلت لا نسلم ان انتفاء التولي

بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهل يا بان
اسمعهم الشيء ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في
فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء
على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه
ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه
بمعنى لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان
انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي
لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك في صورة رجل واذا
كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها
ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال
ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب
المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط
وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة انهاما لم تفق من الجرع الا
والقلوب حوالي تصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق
ركائبه الى دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع
ركائبها انهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع
منه الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع
في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك
لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم
استمرار عمل النبي عم على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا
عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن
مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا
الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية
والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت

كانت نكاية الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا
فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد
استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب
انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من
ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان
اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن
الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار
فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا
الظاهر هو الاول ولكن فيه ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت
يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي لقصد
الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة
الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف
النفي يكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا
قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه
واكده وان قولنا ما زيد ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي
الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر
في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عليه السلام
او لكل من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها
واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من
قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف
اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون
عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع
منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف
في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض والمستقبل
الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة

انما هي في المستقبل لانها انما يكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة
بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي
وح كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ
المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده
بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل
كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت
امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب
للنبي صلى الله عليه وسلم ولو للتمني فلا استشهاد لان لو للتمني يدخل
على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن
السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما
يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في
في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله
ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما
الكوفيون فعلى انه يقدر كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة
استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق
رب محذوفا اي رب موصى يود الذين كفروا الحقق وثبت
فلا يخفى ما فيه من التعسف وسوء النظم ورب ههنا للتقليل النسبة
بمعنى انه يدهشهم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدت منهم
افاقة ما تمنوا ذلك وجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن
الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا
دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود
محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية
لودادتهم جي به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله
ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما
من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية

مصدرية فمفعول يود عنده وهو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار
الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين
على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة
رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم
رؤسهم متقاولين تلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا
بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال
الحاضر الذي من شانه ان يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع
تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم
بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد
يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث
يتحرز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة
كما يقول لقد اصابتني حوادث لو يبقى الى الان لما بقي مني اثر
ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير
دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى
فلا يقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة
عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب
وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال
لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وانه
كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا
محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا
قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة

كذا حاضر فانه يصح بتنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة
والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام
العرب ونحو قوله • ولا يك موقف منك الوداعا • وقوله يكون
مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه
ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام
والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في ماذا صنعت
على ان يكون المعنى اي الشيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع
ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له
واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة ممتنع
عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما
لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير
لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين
مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز
حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم
على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول
فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفة اذا
النكرة المخصصة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي
العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط
لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على
الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني
فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا
لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم
العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم وهو لا يوجب كونه معلوما
واما تخصيصه بالاضافة • نحو زيد غلام رجل • او بالوصف نحو

نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص
توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من
المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح
وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع
للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء للاسم
الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع
باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب
ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا
وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من
غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد
يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون
من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص
الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف • واما تركه اي
ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف • فظاهر مما سبق في ترك
تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة • واما تعريفه فلافادة
السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع • باحدى طرق التعريف •
هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه
معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة
في الجملة الخبرية • بآخر مثله • اي حكما على امر معلوم بامر مثل ذلك
الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف
سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد
هو المنطلق فقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند
اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم
مثل وشعري شعري فيما كان اي الموصوف المشهور بالصفات
الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ
والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه

يقاوم الاسد فهو فاحد الضميرين لمن سمعه والآخر لزيد وهذا
يفيد من غير تأويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لافادة
السامع لازم حكم على امر معلوم باحد طرق التعريف باخر مثله وفي
هذا اشارة الى انه كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون
الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع
من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به
والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما
الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين
في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي
بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق
في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد
لما سيجيء من بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي نواس
فان تكونوا برآء من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو
هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك
وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بسبب
اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المربي على
كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور
في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية
المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه
وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر يشعر بنفي ذلك
ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة
او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد
فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار
تلك النسبة للغلام من علامة والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة
نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد

فحينئذ يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو
على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر
الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف
بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا
لا يقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم
بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما اي وعكس
المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم
انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع
اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين
متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف
الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان
تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف
الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها
يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع
زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه
ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين
فاردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك
وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها
الغاب ولهذا قيل في بيت السقط الخوض بحر انفعه ماؤه ان
الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه
وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف
اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ان ذلك
المنطلق زيد بن علي انه يطلبه على التعيين وتقول من المنطلق
قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا

اي معهود المضاف بين المتكلم والمخاطب قبل الاضافة

الوصف العام باتصاف الذات به السامع

اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود

من اهل بلدك ناس هم انجزت من هو قتيل زيد الكاتب تحمل نظر وقس على ذلك سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة لكمال فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينها وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فافادته ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان الحمل متحد الموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر فيجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كاتب

غير موصوف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في محل بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيرها وليس هذا مثل زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي

كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية اذ
المعنى ان المحبة تمنى بحملها مقصورة عليك ولم تتعد الى محبة واحد
من محبائك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية و
لو قلت زيد المنطلق سعى في حاجتك اي الذي من شأنه ان يسعى
في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثل في انت الحبيب وقوله
قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء
اذا قبح البكاء على قتيل • رأيت بكاءك الحسن الجميلا • فانها لم ترد
قصر الحسن على البكاء انه لا يتجاوزه الى شيء اخر والا لم يحسن جعله جوابا
لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في قولنا اذا قبح البكاء
على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب
الكلام لظهور ان الغرض اثبات البكاء الحسن واخراجه من جنس
بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر يحمد الا عنك والجزع مذموم
الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة
او ان يكون لقصر الحسن على البكاء بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره
لانه لا يتجاوزه الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدأ
بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا شك فيه وكقول حسان • وان سنام
المجد من ال هاشم • بنو بنت مخزوم ووالدك العبد • اراد ان
تثبت له العبودية ثم يجعل ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز
فان قيل اللام لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف
الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست
للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي
اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف
الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول
في الجنس والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق
احدهما بدون الاخر وكذا قولك انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا

قوله اذ لا معنى الخ وذلك لان القصر انه كان اضافيا اي الحسن منحصر في بكائك لا يتجاوزه الى بكاء غيرك فصار المعنى اذا قبح البكاء على قتيل فبكاؤك حسن لا بكاء غيرك وكلا يخفى ركاكته وان كان حقيقيا فصار المعنى اذا قبح البكاء على قتيل فبكاؤك حسن لا الشيء الاخر اصلا ولا يخفى عليك صحة هذا المعنى وعدم قبول الطبع اياه فافهم

قوله وبهذا اي بما ذكرنا ان الغرض اثبات الحسن لبكائه واخراجه من جنس بكاء غيره من القتلى سقط ما ذكره الامام الرازي في نهاية الايجاز وجه السقوط انه بعد ما ثبت المعنى الصحيح للبكاء على قتيل لا معنى للقصد الى قصر الحسن على بكاء الممدوح لكونه مستغنى عنه كما سبق ولذا ما اورده في مختصره فانه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب انه ليس المعنى ههنا على القصر وانه لكن ذلك يخفى على الغافل القاصر مرغى

قوله ظ كانه بعد ما جعل خبرا عرف باللام اشارة الى حضور الخبر في الاذهان من حيث انه صفة للمخبر عنه وهذا مخصوص بظهور اتصافه به فاندفع ان اللام انما يفيد تعريف مدخولها فكيف يدل على ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا شك فيه تدبر فافهم

قوله وانما خص الخ قيل قد توهم في عبارته ان القصر الى قوله لا دخل له في البيان مطلقا ويحتمل انه اراد به ان القصر بجميع انواعه في جميع المواد انما يكون فيما يعقل فيه العموم والخصوص بدليل تعليله بما يحتمل الشركة والشيوع مرغى

وكذا اخوك زيد واخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع
الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح
وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات
والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر
نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا
اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه
مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي
المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ
والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له
الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق
الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من
لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين
وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف
ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب
اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند
المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص
واما كونه • اي المسند جملة • فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة
خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق
والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس ثابتا في
نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند
الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ
ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر
المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي

قوله وجوابه ان الاحتياج اليه هذا انما يتم اذا كان السامع عارفا بذلك الشخص بعينه وكان طالبا لانه يعلم اتصافه بكونه صاحب الاسم اما اذا كان عارفا بانه انطلق انسان ولم يعرفه على التعيين وكان طالبا لان يعرفه على التعيين لا لان يعلم انه مسمى بهذا الاسم فالاحتياج الى التأويل على مذهب البصريين دعوى اثباته خرط القتاد فافهم

قوله وذلك لان زيدا مثلا ذات مشخصة يؤخذ منها معان كلية تحمل عليه ولا يحمل هو على شيء يشهد به الفطرة السليمة نعم سلب زيد عما عداه صحيح الا انه ليس بحمل حقيقة كما وقع في بعض كتب المنطق من ان الجزئي الحقيقي محمول على واحد دون كثيرين فكلام ظاهري كذا قيل مرغى

ان الظرف في نحو ان زيدا وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك
خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابتا للمبتدأ وكذا قولهم
لكم بل انتم لا مرحبا بكم وعوا اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل
زيد على احد القولين والخبر ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي
او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون مخبره هو من
سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا السبب من ذلك
اي متعلق به ومرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى
شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ
لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح
ان يسند اليه الشيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك
المبتدأ صرفه الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد
بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها
للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى
هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه زيد ضربته
وينبغي ان يجعل سببيا لما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ
في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث
قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك
تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل
في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة
والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد
التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي
والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبهه فان قلت
هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لشهرة امره وكونه
واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت

في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند
ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكأنه
قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص
من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف
ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد
التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما
ان ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد وهذا اظهر مما ذكره العلامة في شرحه
من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في
التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان
لا حاجة الى التأكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون
جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت
في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها و
شرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة
بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل
انما يعمل بمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد
ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد
الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا لاصالته بالمفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم
من قولنا زيد في الدار ثابت او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة
النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى
الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل
فيكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ
المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير
جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان فيها فسادا آخر
لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم

الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب
مفرد لا جملة وكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره
فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه
فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر
في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام
لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا وعبّر
بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه
بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد
ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول
فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا واعتبرت النفي في جانب
المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور
الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور
على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه
دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور
على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون
العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله
تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى
يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه
الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر
فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس
على ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى
ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى
قائم زيد ان المختص بالقيام دون القعود زيد لا ان غيره لا يكون
قائما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون

ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف
الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه
ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى
بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقران
وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلام
لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير
حقيقي والمعتبر في مقابل القران هو باقي كتاب الله تعالى كما ان المعتبر
في مقابل خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه
عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي
المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال
من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر
الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي عم
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر
الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا
التقديم واجب فيما اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة نحو في الدار
رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم
كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون
الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدا
ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا
في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب
التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان
التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على
ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان
جواز تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة

فاخبر عن اى لمرة شيئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب
انقض الساعة • او التفاؤل • نحو سعدت بغرة وجهك الايام •
او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله • اى قول محمد بن وهيب فى
المعتصم بالله ثلاثة • هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس
الضحى وما عطف عليه • تشرق • من اشرق بمعنى صار مضيا فاعله
هو الدنيا • والضمير العائد الى الموصوف اعنى ثلاثة هو المجرور فى قوله
ببهجتها • اى بحسنها اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها
وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اى
فى الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو
شمس الضحى وابو اسحق • هو كنية المعتصم بالله • والقمر • ومما
يقتضى تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم
عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهملهما المصنف اما الاول
فلشهرة امره ولان الكلام فى الخبر دون الانشاء واما الثانى فلانه
الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هى المعنى
المقتضى للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل على ما مر فى تقديم المسند اليه
ومما جعل السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة
التجدد نحو عرف زيد وترك المصنف لانه كلام يفتقر عن ضبط واشكال
ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة
افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويعدم اليه على المسند اليه
فى الدرجة الاولى وقوله فى الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير
ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه فى الدرجة
الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما انه بهذا الكلام صرح
فى ان خبر المبتدا اذا كان فعلا يسند الى ضمير المبتدا اذا كان

فعلا اسند الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير فى الدرجة الاولى
والى المبتدا فى الدرجة الثانية وكلامه فى تقديم تقوى الحكم يدل
على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعى
ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا
الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا
له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسى
الحكم قوة وهذا ظاهر فى ان الاسناد الى المبتدا وانعقاد الحكم
بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان
اسناد الفعل فى هذه الامثلة اعنى نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد
عرف اذا كان الى ضمير المبتدا فى الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف
يصح الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى والحال ان الفعل فى
كل منها متقدم على المسند اليه فى الدرجة الاولى وهل هذا الا
تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان فى نحو زيد عرف ثلثة
اسانيد مترتبة فى التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى
زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود
الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى
زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى صرف
الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثانى فلان الاسناد
نسبة لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف
على شئ آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا
قبل فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثانى
على الثالث فظاهر فكلامه ههنا صريح فى اسناد الفعل الى ضمير
المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو
الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم محمول على
ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار

بتوسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتداء بطريق الالتزام
وبتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما اختلال
كلامه التناقض واما اقتضاؤه القول بالاسنادين المذكورين لانه
قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا اذ كان عبارة عن اسناد الفعل الى
الضمير فقد تناقض لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره
كان مع الاسنادين الاخرين ثلاثة وعن الثانى بانه لما كان احد
الاسانيد فى هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد
والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة
خارجة بقوله فى الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه
فى الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن يبقى ههنا اعتراض
صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة
بقوله فى الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل
الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتداء فلا يكون لهذا
الكلام معنى فى هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده فى
بحث التقوى فانه الذى يدل على ان اسناد الفعل الى المبتداء
فى الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا فى شرح المفتاح
وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت
دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء و
كتب فى ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين
قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد فى الدرجة
الاولى اى بلا واسطة شىء كاسناد الفعل الى الضمير فى نحو زيد
قام والثانى الاسناد فى الدرجة الثانية اى بواسطة شىء كاسناده
الى المبتداء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتداء فقوله صرفه الى المبتداء
الى نفسه محمول على القسم الثانى وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا

ثانيا محمول على الضرب الثانى من القسم الاول اعنى الاسناد فى
الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل ح لا تناقض هذا كلامه
بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلثة اسانيد
وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة
تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فانه منشاء
الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة
والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن
العجب انه لم يقدح فى شىء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه
من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكى من هذا المقال
ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ فى التشنيع على الشارح بلا فائدة
لما كان عند المناظرة وتعقبا لما جرى عليه وانا اقول فى كلام الشيخ
الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح فى ان
كون المسند جملة فعلية فى نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة
التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد
فى الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول
بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا
لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت باعتبار
الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثانى ان قول صاحب المفتاح
ومولى فى الدرجة الاولى الى اخره كلام ظاهر فى ان المراد بالاسناد
فى الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتداء
كما زعم الثالث ان حمل قوله فى بحث التقوى صرفه ذلك المبتداء
الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لا انه لا اسناد
للمبتداء لكونه مبتداء اسند على غير اسناد الخبر لظهور ان نسبته
انما هو مع الخبر لا غير وما يقال فى نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتداء

فباعتبار انه مسند الى الضمير الذى هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال
للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة
المعنوية المخصوصة فليس فى نحو انا عرفت الا اسناد واحد نحو
هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف
الذى به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا
فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شىء لا يقتضى الاسناد
الى ذلك الشىء اصطلاحا كالمجرور فى قولنا دخلت على زيد فقام
وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل
او بين الفاعل وعامل فلا بد من زيادة اعتبار الخامس انه ان
اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذى هو الجملة فلا وجه
لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى
المبتدأ قصدا مع ما فيه من الابتداع والاستبعاد وان اراد
غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة اذ الاسناد اربعة الاول
اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثانى اسناده الى الضمير الثالث
اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التى
هى خبر المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت
فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكى بالاسناد فى الدرجة
الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح الفاضل
عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود
فما رأيك فى تصحيح كلام صاحب المفتاح وفى تحقيق احترازه عن
نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت
اما الاول فوجهه ان الاسناد فى الدرجة الاولى وفى الدرجة
الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل
ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد فى الدرجة الاولى وان اعتبر
من حيث انه عبارة عن شىء اخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شىء

الى شىء اسناد الى ذلك الشىء من جهة المعنى اذ لا تفاوت
الا فى اللفظ فالاسناد فى الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون
الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلت فى نحو دخلت على زيد
فقام ان اقام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه
ههنا صريح فى تقدم الاعتبار الاول على الثانى وكلامه فى بحث التقوى
لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثانى عن اسناد الخبر الذى هو الجملة
الى المبتدأ لانه الذى يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله
صرفه المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثانى متاخرا عن هذا
الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد
تحقق الخبر لا يتوقف على شىء اخر بخلاف الاعتبار الثانى
فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدأ
ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن
ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك
الضمير الى المبتدأ ثانيا يعنى بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كانت
الخبر متضمنا للضمير ان مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة
ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو
الاعتبار الثانى من اسناد الفعل الى الضمير والمقدم عليه وعلى
اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض
ولا اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم
واما الثانى فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد
دون الثبوت يجعل المسند الواقع فى تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك
الفعل البتة على ما سند اليه فى الدرجة الاولى يعنى الى فاعله سواء
وجد هناك اسناد اخر كما فى زيد عرف وقام ابوه زيد على ان
زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما فى عرف زيد
فجميع هذه الصورة يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقدم الفعل

على المسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن
نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه
في الدرجة الثانية ولا اشتراط في افادة التجدد بعدم الفعل البتة
على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف واما عرفت
وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد. تنبيه
كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله
يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما
من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما
اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل
والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها
مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند والمسند اليه
وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل
مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون
جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير
البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس
بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان
شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها
فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع

احوال متعلقات الفعل قد سبقت
اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال
المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها
بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها
كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض
ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل
في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع
مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما والاول لعرف بالتامل افادة تلبسه
اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه
منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول
المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع
المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها
من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه
مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل
وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان
الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة ح ان
يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة
على مجرد وجود الفعل فقط الا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك
المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل
وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع
الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي
اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله
مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او
خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا
عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم
يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور
في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من
الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا يرى انك
اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء
لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير
الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم
الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه

مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم فى افراده ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوى من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثانى لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكى فى بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر فى بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم ذهابا فى نحو فلان يعطى الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فى افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهانى افاد اى المقام الخطابى او الفعل المذكور ذلك اى كون ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطى حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل فى

في المقام الخطابى على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم فى افراد الفعل ينافى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشئ معتبرا فى الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافى للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور فى شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ذكره فى آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولك فلان يعطى هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها ولعمرى قربه ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم انه لا يكون غيره موجدا للاعطاء الا انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يعطيه هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحترى فى المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واعى اى ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة اى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اى يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع

المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة
بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة
والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها
كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريقة الكناية ولا يخفى انه يفوت
هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره
والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون
ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل • والا اي وان
لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند
الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير
مذكور وجب التقدير بحسب القرائن • الدالة على تعيين المفعول
ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول
لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار
خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير
المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة
مرة او مرتين اي يفعل الاعطاء من غير اعتبار تعيين المفعول
وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق
بالمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما
وان فرض تلازمهما في الوجود فلا يلزم منهما في الاعتبار والقصد
ثم الحذف • اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني و
جود القرينة • اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة و
نحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به
اي تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين • اي
لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا

قوله بل لا يبصر الرائي الا آثاره هذا باعتبار انه جعل نفس الرؤية مختصا بآثاره وعنه كالمعدوم وهذا انما يحسن اذا لا يبصر الرائي الا آثاره
عاصم

قوله لما في التغافل الخ اذ لو قال ان يرى مبصر آثاره ويسمع واع اخباره لفات المعنى المقصود وهو كمال الاشتهار والجلاء لانه ذكر المفعول قد يشعر بانه لو لم يذكر لكان خفيا على الرائي والسامع لان ذكر الشيء لتشخيصه يدل على خفائه عنده غالبا بخلاف ما اذا حذف فان عدم ذكره لتشخيصه مقام ارادة انه يعلمه ولا التشخيص يشعر بانه ظاهر عنده
قره حلبي

قوله وانما قلنا الخ يدل عليه صريح كلام الايضاح الضرب الثاني ان يكون الغرض افادته تعليقه بمفعول ويشعر به ايضا قوله وجب التقدير
قره حلبي

اشعار بعدم التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين اصلا لا في الوجود ولا في الاعتبار والقصد
ملا قره حلبي

اشارة الى عدم التلازم في الوجود ايضا لان تعلق تعميم افراد الفعل بفعل او حذف في هذا الكلام اشارة الى وضع ما قيل قصد العموم في الفعل يستلزم قصد العموم في المفعول
عاصم

قوله فالفرق الخ جواب عما توهم الخلخالي من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول
حسن چلبي

شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط
صار مبينا وهذا اوقع في النفس • بخلاف • نحو قول • الخريمي يرثي
ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه • ولو شئت ان ابكي
دما لبكيته • عليه ولكن ساحة الصبر اوسع • فان تعلق فعل المشية
ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع
ويأنس السامع به • واما قوله • اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري
ولم يبق مني الشوق غير تفكري • فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا
فليس منه • اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة
تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا
بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا
لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا
الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل • لان المراد بالاول البكاء
الحقيقي • لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي
تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير
خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت
عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء
الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر
البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول
وبيانا له كما لو قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا
في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام
ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل
ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر لا ايقاع يحتمل
ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت
بحيث اقدر بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت
تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فليتأمل

وبعده واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع
ملا قره حلبي

يرد عليه انه لو كان ذكر المفعول في البيت لغرابة المشية لوجب ذكر ما هو منشأ الغرابة اعني التفكر فان تعلقها بنفس البكاء ليس بغريب
عاصم

قوله فمريت في الصحاح المري مسح ضرع الناقة لتدر وامريت الناقة اي درت ... والمري على فعيل الناقة الكثيرة اللبن ... قال ابو زيد ... مريت جفوني اي حركتها وبالغت في استخراج الدمع منها ... اي بالغت في حلبها واستخراج الدر منها
قره حلبي

فيه رد على الخلخالي حيث قال ولقائل ان يقول الكلام ... منى الشوق غير تفكر يدل على ان البكاء ههنا مقيد بالبكاء التفكري اذ الغرض انه لم يبق منه غير تفكره فيكون من هذا القبيل
ملا قره حلبي

قوله لا ايقاع الخ اشارة الى جواب من جانب صاحب الضرام
عاصم

فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا
الكلام على قول فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال
لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقدرة عليه
لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف عدم القدرة
على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف
على ان لا يبقى فيه غير التفكر فحسن ترتب النظم فليتامل ومما تحذف فيه
المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته
بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو
مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم
ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت
اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل
وكم في البيت خبرية مميزها قوله تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية و
مميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك
الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا
النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن
اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم
ربما توهم قبل ذكر ما بعده اي بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز
لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع
هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى
لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه
يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال
العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان
يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا
فلم نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي طلبنا لك
مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب ...

في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت الغرض وهو
ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان
المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح
لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول
في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح
على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز
ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري
ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب
معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل
لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان بعد
الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان
منك ما يولم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا
التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه
يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم
والاختصار والله يدعوا الى دار السلام اي يدعوا العباد
كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى
صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا و
ههنا وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقي
يشهد ان القصد في هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه
المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام وكذا جعل صاحب
المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول
ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي
على كل ما يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام
وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للعموم والاختصار انما هو

من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت
القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر
سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما
ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما
هو لمجرد الاختصار كما ذكر فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار
وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق
في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان
المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد
لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار
نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي
ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول
نحو يوم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ
يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف
فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم
خلاف المقصود فصح ان يحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف
المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لا يمكن ان يقال
يوم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا تقييد
التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه
وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد
من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف
اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب
وثالث ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام
مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف
المقصود بل يحقق المقصود على ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد
الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله

او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى مفعولين
اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك
ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه
ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات
كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
لكنه لا يصح بأو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير
انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا
انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء
مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين
تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان
حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم
اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما المسقي والمذود ابل
او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم
وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على
الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم
ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع
لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح
الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما
وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من
الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا
يذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا
لم يصح الترحم فليتامل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام
الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة

نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
اي ما قلاك فحذف لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع
في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب
الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره
اي ذكر المفعول كقول عايشة رضي الله عنها ما رايت منه اي
من النبي عليه السلام ولا راى مني اي العورة واما لنكتة اخرى
كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه
او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا
اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به
وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور
والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في
التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا
وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ
في تعيان انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت
لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا
عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمروا وغيرهما وتقول لتاكيده
زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول
بدل قوله لرد الخطاء لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها
الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار
رد الخطاء فيه لا يخلو عن التكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول
في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته
اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا
بمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم اذا قامت
قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص صح ان يقال ما زيدا ضربت ولا

ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت
وعمروا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما
الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فترده
الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين
اعتقد انه زيد فترده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت
ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته
والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا
عرفت عرفته فتخصيص لان التقدم على المحذوف كالتقديم
على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد
التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ في الاختصاص من قولك زيدا عرفت لما فيه من التكرير
المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا
على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب
الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته
وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح بان
الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وتحقيق
المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية
تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون
فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان
لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف
الشرط وعوض عنه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص
كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط

تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو
واما الفاءات الثلث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف
ابقيت تنبيها على سببية ما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان
لم تخلصوا الى الاخرى والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة
كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما ثمود واما ثمود
فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل
مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق
هذا المقام ان قولك اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد
قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع
قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا
فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من
شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذنة بان ما بعدها
لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس
هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم
في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط
وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم
من ان حيز الشرط حذفه ينبغي ان يشغل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء
الفاء متوسطة في الكلام وكذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء
المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم
ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع
في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة مجوز
لتخطيها الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل
هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا
ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير
بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم

الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما
تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر
وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة
وكذلك اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت
لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات
نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا
حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص
لا ينفك في غالب الامر من تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم
للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال حركة الفلك الاسفل لازم
للمضيء غالبا اي بخلاف التاح وقوله غالبا اشارة الى
ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك
او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية
السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان
عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال واما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من
المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه
على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في
اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي
الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري
واشار اليه المصنف بقوله ولهذا تعالى في اياك نعبد
واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي
لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير
في المثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني

بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك
وبهذا اسقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله
احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق
وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه
لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في
الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون
الذي شانه اهم وهم بشانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز
انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية
والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له
معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية
ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم
كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في الكلام
فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب
والقوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل
تارة ولا يدل اخرى وفيه نظر. ولهذا يقدر المحذوف في
بسم الله مؤخرا. نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم
اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء
للاهتمام والرد عليهم. واورد اقرأ باسم ربك. فانه قدم فيه الفعل
فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر
الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب
رعايته. واجيب بان الاهم فيه القراءة. لانها اول سورة
نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه. اي باسم
ربك. متعلق باقرأ الثاني. اي هو مفعول اقرأ الذي بعده
ومعنى الاول اوجد القراءة. من غير اعتبار تعديته الى مفعوله كما

قوله وبهذا اسقط اي قيل منشأ الاختصار لا يعقل عن ثبوت شبهة كان المنسب ههنا حصر الافراد وانه يتوقف ظاهرا على انه يعتقد الجاحد اسم الجاحد اسم الجاحد المؤمن مشترك والاظهر انه بعيد لا يناسب المقام وبهذا معنى قوله لا دليل على كونه للحصر وفيه ما فيه
منه

قوله وفيه نظر وجه النظر على ما قيل انا لا نم بعد ذلك بحسب ما بين من ان التقديم يدل تارة على التخصيص واخرى لا يدل وكذا من نظائره ولا بعد في ذلك
منه

قوله وفيه نظر لانا لا نم ان التقديم لرعاية الفاصلة والقافية خطاء على ما مر من الامثلة سابقا
منه

قوله فكان الامر بالقراءة اهم اي من الامر باختصاص القراءة اولا يناسب المقام فيندفع ما يتوهم من كونه غير اسم الله اهم منه ويمكن ان يلتزم كونه اهم من اسم الله بحسب العارض الناشئ من المقام بحيث لا ينافي كونه اهم بدون التقديم بخلاف اسم الله عز سلطانه
منه

كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى
المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ
تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك
اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول
والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها
او المفعول محذوف في كليهما اقرأ القرآن والباء للاستعانة
او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتديا به ولا
يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول مؤخرا لبسم
وتقديم بعض معمولاته. اي معمولات الفعل على بعض لان اصله
اي اصل ذلك البعض. التقديم. على البعض الاخر ولا مقتضي
للعدول عنه. اي عن ذلك الاصل. كالفاعل في نحو ضرب
زيد عمرا. فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في
الكلام والمفعول فضلة يستغني عنه فيه والعمدة احق بالتقديم
ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول
الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول
الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ العطاء واما
ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به
بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال
عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند
اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان
او لان ذكره. اي ذكر ذلك البعض الذي تقدم اهم. فقد جعل
الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعل في المسند اليه
شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام

قوله وهو مبني اي كلام لانها اول سورة نزلت وهو الصحيح على ما صح به ترك في وصل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل الفاتحة وقيل اقرأ الى الزهري اول ما نزل سورة اقرأ الى قوله ما لم يعلم على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والخلاف انما هو في تمام السورة
منه

قوله او الملابسة وهي اعرب واحسن من الاستعانة لان استعمال الباء مع الملابسة والمصاحبة اكثر من الاستعانة ولا انها تلبس اجزاء الفعل بالمتبرك اكثر ولانه من التبرك باسم الله عز وجل ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات
منه

قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لكونه جزء مدلول الفعل وكلام صاحب المفتاح يشعر بان الاصل تقديم المفعول به بلا واسطة ثم بواسطة ثم ظرف الزمان ثم المكان ثم المفعول المطلق وكانه نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق
منه

قوله والاصل ان يذكر الحال فان الحال صفة لذي الحال في المعنى كما هو متقدم عليه طبعا فناسب انه يراعي ذلك لفظا وانه لا يذكر فصل بينهما اذا لم يمنع مانع فيها في حكم الموصوف والصفة واما ذكر التابع عقيبه فلاتحادهما في الاعراب من جهة واحدة مطلقا وفي الذات غالبا
منه

قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التاكيد كانه ادخل في التبعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف التاكيد ولانه قد يتقدم على النعت في المذكر نحو جاءني زيد زيدا الظريف والنعت لكونه ادخل في التبعية متقدم على البدل واورد كلمة او في عطف البيان تنبيها على ان البدل وعطف البيان من واد واحد ههنا
منه

المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية
ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه
والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان
بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي ليتخلص
الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن
لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه
القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا
ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه
لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم
فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون بغير انه قد ذكر
لرجل ثلثه اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر
لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالثة
ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب
كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار
والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاي على الالف
وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا سواء كان من معمولات
الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم
هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف
على الحال وتقديم الفاعل على المفعول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون
العناية بتقديمه لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المفعول
على الفاعل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى
وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
على ان لله مفعول اول جعلوا ان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه
نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك
كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره كقوله تعالى و

وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل
الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان
ينتظر السامع لالمام حديث بذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها
كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله في
سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك
العارض وكما اذا عرف في التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود
في قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة
واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف
اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا
اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل
الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هارون وموسى بتقديم
هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه
احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع
ان يكون تعلق جعلوا بلله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ
لا ينكر ان يكون جعل متعلقا بلله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر
باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل
فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه
بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب
انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بلله من غير اعتبار
تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بلله اتم وايراده
في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد
على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود
او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع
فان الاحتراز المذكور او عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب
العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير التاخير

وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو سعد
بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا ان رفنا الكفرة ونعمناهم
في الحيوة التي دنت من قوم نوح الكلام الا على وجه بعيد مثل ان
يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قرينة بحيوتهم شبيهة بها
وهذا الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض
بعضهم بانه جعل تقديم وجه الجبيب على التمني من باب تقديم المعمولات
بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم
مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتداء على
الخبر نعم وقد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه
عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات
على بعض قد يكون بحيث يمنع الابعد تقديمه على العامل فالمقصود
ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من
جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير
تقديمه على الفعل **الباب الخامس القصر** وهو في اللغة الحبس
يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح
تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لانه
تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس
الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة
والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه اليه وان امكن ان يتجاوزه
الى شيء اخر في الجملة وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا
قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوز
الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى
لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح
صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقد جدوا انه توهم

توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر
راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان
اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف
مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله
ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان او اخر اعم من ان يكون واحدا
او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد فخرج عنه كثير من امثلة غير
الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر
ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا او بكرا او خالدا
شعراء فليتامل فهذا منشاء توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي بغم
انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة
الوقوع واحترازا من صحة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة
في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب
عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته يشير الى
التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم
ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له اما
عاما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء واما خاصا
كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت
الا زيد افاد القصر **وكل منهما** اي من الحقيقي وغير الحقيقي **نوعان
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف** والفرق
بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره
في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك
الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلا لموصوف
اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك
الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر **والمراد**

الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي
هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما على العلم في قولك اعجبني هذا العلم وصدق
الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولك العلم حسن
وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين
النعت والصفة المعنوية التي فسرها بما دل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل
عالم وصدقها بدونه في قولك العالم مكرم وبالعكس في قولك
جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى والاول
انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب
الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف
على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا
فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي ما زيد
الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد
يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء ادماس متصور الا وله
صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة
ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفضي الى
المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهذا ايضا من الصفات
فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت
ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية
ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية و
الثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد
الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي كما يشير
اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير
المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار من

قوله والمراد بالصفة المعنوية الخ قيل الصفة بهذا المعنى يستعملها المتكلمون في مباحث الصفات وبالمعنيين الاخيرين يستعملها النحويون كالنعت في باب التوابع والاول في باب منع الصرف في مقابل الاسم وقيل ايضا قوله تابع يدل على ذات احترز به عن مثل حسن في قولك اعجبني زيد حسنه فانه تابع يدل على معنى في ذات متبوعه غير الشمول احترز به عن كلهم في جاءني القوم كلهم

اقول يمكن في القصر الاحاطة الاجمالية وهي غير متعذرة ومكرر من تفصيل هذا في كتب الكلام في رد اعتراض الامام على الكتاب التصور ويمكن ان يقال المراد بالاحاطة العلم بانتفاء الكل وهو متعذر تامل

قوله والاول انسب وذلك كما قيل لان الصفة المعنوية عليه اكثر وانضبط لا يحتاج هنا في شمول جميع الامثلة الى غير تكلف بخلاف المعنى الثاني

قوله واما نحو قولك الخ جواب دخل مقدر وهو انه يعلم مما ذكر ان التقسيم غير حاصر وانما ذكرت فيما اذا كان احد الجزئين من المقصور والمقصور عليه مشتقا واما اذا كان كلاهما جامدا فهو خارج من القسمين كما في الامثلة المذكورة فاجاب عنه بانه داخل في قصر الموصوف على الصفة

قوله وهو لا يكاد يوجد يريد ان قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي تحقيقا لا يكاد يوجد كما يشهد به التعليل المذكور بخلاف القصر الحقيقي ادعاء ومبالغة فانه كثير جدا

قوله اي بالثاني اختار عود الضمير المجرور الى القسم الثاني من الحقيقي لانه اقرب وانسب بحسب اللفظ والمعنى لكن رجوعه الى الحقيقي مطلقا اصح واشمل نظرا الى المعنى والفائدة لشموله قسمي الحقيقي معا

116

يمكن عدا زيد في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا
ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي
نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن
ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم
الاعتداد ببقية الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي و
القصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتامل والاول اي قصر
الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون
صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى
والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص
صفة بامر دون امر اخر او مكانه وكلمة او للتنويع فلا ينافي
التعريف وقوله دون اخرى معناه متجاوزا من صفة اخرى
فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه
باحدهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان
من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا
ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في
الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى
حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون
صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد
المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر
من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا
ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وبكر وعمرو
في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التعريف لانه تخصيص امر
بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر
الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت

ولا يبعد ان يعتبر في القصر الغير الحقيقي ايضا المبالغة لعدم الاعتداد بما يقابل المقصور عليه تامل

قال الفاضل المحشي كانه منافي جواز اتصاف الموصوف بالجميع لا يحتمل ان المراد الصفات الممكنة الاجتماع وان في القصر الحقيقي يجوز الاتصاف بجميع هذه الصفات بخلاف القصر الغير الحقيقي فانه انما يجوز اتصافه بما سوى الصفة المنفية الا اذا كان ادعائيا تامل

قوله معناه متجاوزا اشارة الى انه دون اخرى في موضع الحال وذو الحال اما المفعول او الفاعل لمعنى التخصيص فانه يراد بحسب المعنى وهو مفهوم من اللفظ وكلامه يشعر بالثاني وكذا في كلام الفاضل واما مكانها فمنصوب على الظرف فانه قدر الكلام هكذا او جاعلا هذه الصفة مكانه اخرى كانه عطفا على دونه وحالا من المتكلم وان عبر بصفة مكانها كما وقع في المفتاح لكان عطفا على بصفة تامل

بحيث لا يكون موصوفه اي خرج عنه القصر الحاصل اذا اعتقد وان يكون موصوفه الخ القصر حاصل اذا اعتقد

تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد
المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد
المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع و
كذا الكلام في البواقي قلت هذا الاعتراض مختص بالقصر الغير الحقيقي
الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه
ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين
الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد
التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر
الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي
اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه
بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده اتصافه بذلك وكذا
اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام
ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص
امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص
امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب
بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين
او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة
موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل

كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكانه
اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى
يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود
دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون
زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا
عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح
صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من
تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه
واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على
التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو
ومن غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه
ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء بشيء
دون اخر قصر افراد والتخصيص بشيء بشيء مكان اخر ان اعتقد
المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين
وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم
احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر
بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم
تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد
اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصه
بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان
المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى يوقع القيام مكانه وكذا
الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء
بشيء دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف
قصر تعيين وجعل تخصيصه بمكان اخر قصر قلب فقط فان قلت

واد المصر بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا
قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت
زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين
التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله
مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية فاذا
اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة
لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالاحدى الصفتين بشرط عدم التعيين
لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم
بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا
تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها
الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد
المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز
نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا ساوى الامران
عنده فلما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز
ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد
خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على
التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا
اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون
قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان
القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال
بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص
شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص
شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن تردد بين
القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر
لا مدفع له فيكون قوله دون اخر مشتركا بين الافراد والتعيين

والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل
من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان
في كلامه حذفا واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة
او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده
وسمي القصر الذي يكون المخاطب به من تساويا عنده سواء كان
دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة
كلام صاحب المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه
التكلفات ولعل هذه هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة
وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين
ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون الصفة المنفية
في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع
اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام وجدان الرجل غير شاعر وشرط
قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر
لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم
مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما
ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها
بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل
قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان
اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها
المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام
حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا
فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصح
المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد والصحيح في قولنا ما زيد

الاثاء لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم
التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر
قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط
هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما
لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه
لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا
لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب
بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الشرط حينئذ يكون ضايعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس
اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب
المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح
قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط
السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل
فيه قصر تعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه
متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا
باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه
فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر
التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة
وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو
قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك
فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف
المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما
بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق

كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان
يقول الاول والثانية ايماء الى هذا منها العطف كقولك
في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر
لا كاتب او ما زيد بكاتب بل شاعر مثل مثالين احدهما ان يكون
الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو
لا وبل دون ساير حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح
والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكر
ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم
لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على
تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق
القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال
عن هذه الدلالة او ما زيد قاعدا بل قائم وفي قصرها اي قصر
الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل
زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين
لبطلان عمل ما بتقدم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقدم وبطلان
العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقدم الخبر على الاسم اذا اعمل
فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة العالية وهو غلط
فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على
الصفة مثال للافراد صالحا ان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم
التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا
يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح
لهما ولما كان لكل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره و
كذا الكلام في ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك
في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها

افراداً او قلباً. ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالاً للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افراداً انما زيد كاتب وقلباً انما زيد قائم وفي قصرها افراداً وقلباً انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم انه لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جائني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جائني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم انه الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جائني زيد لم يكن الغرض ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل ينفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيداً وعمراً جائيان فان زعمت ان المعنى انما جائني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار واذا طلق ولم يعتقد نحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان مفيداً للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما ليست هي النافية على توهم بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه بالاجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ ثم استدل على

على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة الميتة نصب وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضاً وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما كافة قطعاً اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلاً فاذا فسر واقراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثل في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئاً هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفاً والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختاره ان يكون ما كافة وحرم مسنداً الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من

من التعدد ونحوه وامّا في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات
قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده
في كل من القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال
ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته
على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله
ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما
تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر
الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل
بينهما لغرض ونحو ذلك ولم يوجد هذه الوجوه سوى ان يقدر
فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد
لصحة الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من
الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض
مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي
الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم
وعنّف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان
غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخّره اذ لو قال وانما
ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن
احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك
معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز
ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما
ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما
موصولة اسم ان وخبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا
الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود
والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا
مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ ما هو اظهر في المقصود فان

فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا
لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند
اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم
فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل
على تضمنه معنى ما والا بانه على الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة
نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى
ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان
لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب
ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد و
ذلك لانه نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد
اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو
لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو
ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد
على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا
واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم
الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت
لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل
كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها
اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدأ
ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي
انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح
مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد و
الا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا
لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به
وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احد كما به وكذا الكلام في سائر معمولات

الفصل ما يصح تقديره. وبهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها
في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد
فمحل صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو
ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على
احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه
واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء
تجويز كل منهما على التساوي. تختلف من وجوه فدلالة الرابع
اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق
السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان
لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك. ودلالة الثلثة الباقية
بالوضع. لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما
لمعان تفيد القصر والاصل. اي الوجه الثاني من وجوه
الاختلاف ان الاصل في الاول. اي في طريق العطف
النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف
عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك
النص عليهما. الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو
والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما
اي في هذين المقامين. زيد يعلم النحو لا غير. اما في الاول فمعناه
لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في
الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف
المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من
جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة انه لا هذه
ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس. او نحوه اي نحو
لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل

وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض
عليه بان ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى
زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس العالم بالنحو الا هو واجيب
بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون
بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر متناول له ويكون العطف
بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر تؤدي معناهما مثل ليس غير
وليس الا ولا يبقى العطف فليتأمل فالاصل في العطف
النص عليهما و في الثلثة الباقية النص على المثبت فقط
دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص
فيه على المنفي اعني القعود والنفي. اي الوجه الثالث من
وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي
اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم
يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون بل
لا يجامع الثاني. اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا
قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب
المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان
شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز
ان لا يكون. ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات
النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان
تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في
النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد
نفيت عنه كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس
هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد
فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا

اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما من القيام فلو
قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا
خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز
كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به
غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز
عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم
او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف
وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك
وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات
النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا دأب
الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره سواء كان الغير كريما او غير كريم لان
الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي
بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن
ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا
بهذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا
ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان
يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم
فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت
لا عمرا احسن لان المنفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به
بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به
لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين
في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون نفيا لذلك
المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي
الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وحده

وما احد الا وهو يقول ذاك ويمتنع انما من اله الا الله وانما
احد الا وهو يقول ذاك لان من لا تزاد الا في النفي صريحا
بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء
لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا
وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك
لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو
فانه صريح في النفي فلا يكون لا نفيا وهو ايجاب فيخرج عن وضعها
فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي
الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة
منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة
لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ما زيد الا القيام لا القعود
وقرات الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس
منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح
بالاستثناء مشعر بان النفي ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد
زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم حال الكلام
شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما
ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة
في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه
لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم
زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال
عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف
المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع
عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط

في التقديم لا وجوبا بل استحسانا وكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجي فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجي الخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجي لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل

فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون انه البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم

اى قول الرسل المخاطبين. ان نحن الا بشر مثلكم من باب
مجارات الخصم اى التماشى معه وارخاء العنان اليه
والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته. ليعثر الخصم من العثار
وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته
اى اسكات الخصم والزامه. لا لتسليم انتفاء الرسالة
والرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر
مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى
قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا بالاثبات الرسل البشرية
لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم
كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه
يستعمل فى قوله ان نحن الا بشر النفى والاستثناء مع ان
المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق بجواب
المتن فليتامل وممّا اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب
قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام
ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شىء ان انتم الا تكذبون
فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان انتم
الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل
يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله
صاحب المفتاح على انه قصر افراد ويعبر الذى سماه المصنف قصر
تعيين بناء على نكتة وهى ان الكفار نزلوا المخاطبين وتنبههم
على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل
البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فقصروهم على الكذب
قصر تعيين. وكقولك. عطف على قوله كقولك لصاحبك
يعنى ان الاصل فى انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب. كقولك

كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه وانت تريد
ان ترققه عليه. اى ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك
الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا
على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطا فزعم
انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك. وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
اى منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء
ظهوره فيستعمل له الثالث. اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود. انما
نحن مصلحون. ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره. ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد مؤكدا
عليهم بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف
الخبر الدال على الحصر الذى هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد
لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام
مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على
التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق
الاربعة مشاركة رباعية كما فى ثلاثية كاشتراك الثلثة الاول فى
ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة فى انه لا تنصيص
فيها على المثبت والمنفى بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين
فى صحة المجامعة مع لا العاطفة. ومزية انما على العطف انه يعقل منها
اى من انما. الحكمان اى الاثبات للمذكور والنفى عما سواه معا
بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفى نحو زيد قائم
لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح
اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما فى العطف
واحسن مواقعها. اى مواقع انما. التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب
فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم
كطمعه منها. اى كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك

اذا استقريت الكلام وجدتها اقوى اللون واعلق بالقلب
او كان لا ايراد بالكلام تعديد نفس معناه ولكن التعريض بامر
هو مقتضاه فانا نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر
اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم
الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم. ثم القصر كما يقع
بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد
وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا
الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت
درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا
الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه
نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا تأديبا
وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف
والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك
وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه. ففي الاستثناء
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على
المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى
قصر الصفة على الموصوف ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا
او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك. وقل تقديمهما
بحالهما. اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما
وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه
يليها. نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول
والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا. وما ضرب الا زيد عمرا في قصر
المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول

قول ان ء الا اشتهي يا قوم الا كارها. باب الامير ولا دفاع
الحاجب. وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم. على احد الا عليك
النوائح. وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه
قصر الصفة قبل تمامها. لان الصفة المقصورة على عمرو في
الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على
زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد
من تقدم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك
الصفة وانما جاز مع قلة لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الاخر
وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان
يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد
الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل
لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب
زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة
عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود
فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء
سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه
كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة
وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا
باب الامير في البيت الاول اي اشتهي باب الامير والنوائح
في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث
لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف
نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا
قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر
كانه قيل لما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا

من قصر الصفة كما علم على المفعول وعكسه ... من قولهم ان المقصور عليه يؤخر مع اداة الا ... فافهم

قوله وكذا باب الامير تعالى يجوز انه يكون مفعولا لكارها فلا وجه لارتكاب الحذف فافهم

قوله نعم يمكن انه تعالى اشارة الى رد الكلام ... ودفعه بانه الكلام فتمام ... في القصر في الفاعل فقط فافهم

اى ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر فى الفاعل
والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام
عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا
وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب
حتى تاتى بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو فى المثال المذكور مضروبا
لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر فى الفاعل والمفعول
جميعا وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء
قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم
القصر فى المفعول نعم يمكن ان يقال انما يلزم اقتضاء القصر
فى الفاعل والمفعول جميعا ويمنع صحة هذا الكلام فى غير هذا
المقام ووجه الجميع • اى السبب فى افادة النفى والاستثناء
القصر فيما بين المبتدأ والخبر او الفاعل والمفعول او غير ذلك
ان النفى فى الاستثناء المفرغ • وهو الذى ترك فيه المستثنى
منه مفرغ الفعل الذى قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا
يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه • لان الا للاخراج والاخراج
يقتضى مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج
ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح والذى
تراه فى علم النحو يقول تانيث الضمير فى كانت فى قراءة ابى جعفر
ان كانت الا صيحة بالرفع وفى ترى مبنيا للمفعول فى قراءة الحسن
فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفى بيت ذى الرمة
وما بقيت الا الضلوع الجراشع • للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل
التذكير لاقتضاء المقام معنى شىء من الاشياء وفيه اشكال
وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه
فلا ضمير فى الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما فى
الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة

والحقيقة فان الفاعل فى الحقيقة هو المستثنى منه المقدر
والا فكيف يسند الفعل المنفى الى الفاعل المراد وقوع الفعل
منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو
ليس بمذكور ففى الفعل ضمير عائد اليه كما فى قولهم اذا كان غدا
فائتنى فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى
ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله
ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون
هند مثلا فى ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن
التزم فى هذا القسم الابدال ولم يجز النصب لاسقاط
المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العائد
الى ما ليس فى اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب
للمستثنى فى جنسه • بان يقدر فى نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب
احد وفى ما كسوته الا جبة لباسا وفى نحو ما جاء الا راكبا كائنا
على حال من الاحوال وفى ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات
وفى ما صليت الا فى المسجد فى مكان من الامكنة وعلى هذا
القياس ولا يصح تفسير المناسبة فى الجنس بان يكون
المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس
المقدر فى ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة
وكذا فى سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك
وفى صفته • يعنى فى كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا
او غير ذلك واذا كان النفى متوجها الى هذا المقدر العام
المناسب للمستثنى فى جنسه وصفته فاذا اوجب منه • اى
من ذلك المقدر شىء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك
الشىء على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا فى الاستثناء
المفرغ الجملة وهى اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءنى

منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا
ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا
اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم
من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد
الا بما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن
مضمونه بمضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ايس
الشيطان من بني ادم الا اتاهم من جهة غير النساء الا عازما
على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي جعل
المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه
تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة
الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي
تقديم المقصور عليه على غيره للالباس فانه انما جاز في النفي و
الاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه
هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا
ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب
زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب
زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه
هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه
جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا
ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامياً
لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن
الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما
وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا وتعيينا
تقول في قصره ما زيد شاعرا افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها

ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة
لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو
لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات
النفي **الباب** السادس الانشاء الانشاء قد يقال
على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال
على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد
ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب
الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية
لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي
كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود ينجر اليه اخر الامر
فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك
وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود
والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر
ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر
ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار
نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان النوع
في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان مطلوبا غير حاصل وقت
الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب
يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها
على معناها الحقيقي ويتولد بحسب القرائن ما يناسب المقام
وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف التمني والاستفهام
والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا
او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر
في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول
امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته

فان كان باحدى حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر
منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمني لان الانسان
كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت
زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه
اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في
وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر
ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال
وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع
لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء
هذا الحكم واستدعاء الاستفهام لحصول الجهل بثبوته
وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز
المتمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه و
قد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب
المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء
الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير
الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه
وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن
وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغني بها عن فعل التمني
فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو
كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين
قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا
بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة
من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين

المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء
في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا
لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه
جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض
من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي
من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت
زيدا ولو ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على
ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولو
ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع
هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان
يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف
الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان
لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة
مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل
ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما
ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام صاحب
المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا وكان المعنى ليتك
اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر
لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على
المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني ومعنى التمني يناسب
التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام
بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما
حرفا موضوعا للتقديم والتخصيص من غير اعتبار التركيب
فان التصرف في الحروف مما ياباه كثير من النحاة وقد يتمنى
بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان

نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول
فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات
التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب
محال او ممكن لا طمع في وقوعها بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء
لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب
نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت
الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي ومن
انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن
فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين اولا
وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني
ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب
التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القسمين وبهذا
الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق
اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد
وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما
نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور
اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه
ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا
والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند نحو افي الخابية دبسك
ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية
او في الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك
معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء
الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما

كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت
كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل
او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا اذ لا نسلم
ان التقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه
محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب
التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه يدل على هذا انه علل قبح
هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء
والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها
كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني
الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام
ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه
واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب
هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فيحتمل هذا الكلام ان يكون
لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب
القرائن ونحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال
عن وجود نفس الفعل ونحو الكتبت هذا الكتاب ام اشتريته
سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف
لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في
ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع
بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار
صليت واليوم الجمعة سرت واتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو
ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اكت

شعراً فقط ارايت اليوم انساناً فيصح ولا يصح ان يقول اانت
قلت شعراً فقط اانت رايت انساناً اذ لا معنى للسؤال عن
الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت
الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان يقول من قال هذا الشعر ومن
هدم هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل
شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس
مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق
فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان
المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا
اي اختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان
وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب
تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا
لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب
التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل
زيد قام فانه يصح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق
بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة
نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام
الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو
غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل
زيداً ضربت لان التقدم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون
زيداً مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيداً ضربت
لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون
التقدم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه
سوى انه الغالب في التقدم هو الاختصاص وهذا لا يوجب انه يقبح وجه

وجه الحبيب انتهى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به
دون ضربته اي لم يقبح هل زيداً ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيداً
اي هل ضربت زيداً ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول
فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق
فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل
في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوباً بمضمر يفسره
الظاهر فلا يجوز اختياراً هل زيداً ضربته بل لا بد من ايلائها اياه
لفظاً وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان
اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله
عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف
ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف
ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه
قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل
زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شايع
حسن وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون
قبيحاً بعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم
مطلقاً فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل
زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما
اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل
واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة
قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة
وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي
بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجمل

الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة. وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك. بمعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستقبال عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع الا يرى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير وقال الحماسي. ساغسل عني العار بالسيف جالبا. على قضاء الله ما كان جالبا. وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال

الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا يسع اتم يشتغل به لكن نخاف على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تأمل ويأخذوه مذهبا. ولاختصاص التصديق بها اي بكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما تقول تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفي مستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل

على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فترك معه اى مع الفعل مع هل ادل اى على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد فى معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخل على الفعل كما هو اصله وهى اى هل قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشىء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهى التى يطلب بها وجود شىء لشىء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فالمطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده وقد اخذ فى هذه شيئان غير الوجود وفى الاولى شىء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود فى البسيطة محمول وفى المركب رابطة والباقية من الالفاظ الاستفهام يشترك فى انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شىء اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاى معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اى حقيقته التى هو بها هو كقولنا ما الحركة اى حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل ويقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ

اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لا يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشىء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشىء الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا تقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى اول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن على وجودها فى اثناء العلم انما هى حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها حدودا بالذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ فى الشفاء فعلم ان الجواب الواحد يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين ويمن العارض المشخص لذى العلم اى يطلب بمن الامر الذى يعرض لذى العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من فى الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا او نحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف فى الخارج فى شخص وان كانت تلك الاوصاف

نظرا الى مفهوماتها كليات • وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس
تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب
ونحوه • ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
اي اي اجناس الالفاظ وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم
اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الدال على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة • او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه
الكريم ونحوه • ومن الحديث سيروا فقد سبق المفردون
قيل وما المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات
ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من
جبرائيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر • اذ لا نسلم
انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل
ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو
ذلك مما يفيد التشخص والتعين واما ما ذكره السكاكي
في قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر
هو ام ملك ام جني ففاسد لظهور ان جواب موسى بقوله
ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد
تعينه وتشخصه على ما ذكرنا • ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب
محمد عليه السلام • فان الكافرين قد اشتركوا في الفريقية فسألوا
عما يميز احدهما عن الآخر والامر المشترك فيه هو مضمون
ما اضيف اليه اي وتوضيحه قول صاحب المفتاح يقول القائل عندي
ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها في الثوبية فكذا انه اذا اضيف الى
مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة
الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير ولعل

وعلى الجمل هو طالب للتمييز • ويسأل بكم عن العدد نحو سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة • اي كم آية آتيناهم أعشرين
ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع
ومن الاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة
من لما فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب
زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض
المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية لم اعثر عليه
مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة • ويسأل
بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان • ماضيا
كان او مستقبلا • وبايان عن الزمان المستقبل قيل وتستعمل
في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين • وانى تستعمل
تارة بمعنى كيف • ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم
انى شئتم • اي على اي حال شئتم ومن اي شق اردتم بعد
ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو
واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا • اي من اين لك
هذا الرزق الآتي كل يوم فقوله تستعمل اشعار بانه يحتمل
ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة
وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى
اين الا انه في الاستعمال مع من ظاهرة كما في قوله من اين
عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي
من اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين
سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان
كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل

وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية
وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور
والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا لا يجوز ان يقع بعد
ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي
الظلمات والنور وقوله امّن هذا الذي هو جند لكم وكقوله ام
ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق
به وام ههنا بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى آخر من
غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو
مهين وبهذا ينحل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا
بها علما ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة
فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وههنا
ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة
فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا استفهام عن
الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة
والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون
ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير
الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق
كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم
احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى
يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط
إلامَ وفيمَ تنقلين ركائبي • وناظرن ان يكون لنا أوانُ • والتعجب
نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين
تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم أؤدب فلانا
اذا علم ذلك والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد

يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو
الذي قصده المص ههنا • بايلاء المقرر به الهمزة • اي بشرط ان يلي
الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام
من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت
ان تحمله على الاقرار بالفعل واانت ضربت في تقريره بالفاعل
وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وافي الدار
سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل
قوله تعالى حكاية اانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس
مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل
على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل
في قولهم اانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان
التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض
المص عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس
في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عم
هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عم قد حلف
بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما
رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين
قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا
ذلك من حلفه وذمه الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه
في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم
اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة
يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير
بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فانه
هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء

الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم اتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتلته ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت ومن ذا فعل كذا افكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدرك الفرار من الزيد وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار بايلائها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا اولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية الحكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عليه السلام لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عم لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي

حرف النفي وقد تقرر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمل السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا او متعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فاحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن منكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد

تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته من اصله لانه لا بد له من
محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه
ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا
ولهما الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير
الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان
هذا ام في المسجد الى غير ذلك • والانكار اما للتوبيخ اي ما كان
ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك
فان العصيان واقع فهذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت
وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اتوق الكبدر
يوضع لي مهاد • فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه
اعلى رتبة من ذلك • او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق
مضمون ما جاءت عليه الهمزة وذلك في المستقبل • نحو اتعصي
ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان • او للتكذيب في
الماضي • اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين • اي لم يفعل ذلك
او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك
الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء
بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه
قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر
وهل يدخر الضرغام قوتا ليومه • اذا ادخر النمل الطعام لعامه •
وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا
كقوله تعالى ماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر بمعنى اي تبعة
ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا اللزم والتوبيخ
والاكل مصلحة فيه • والتهكم • عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك
تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا • والتحقير نحو من هذا • والتهويل
كقراءة ابن عباس رضي الله عنه ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب

من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون
ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين • والاستبعاد نحو انى
لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه فهذا كل ظاهر
والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه
بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره
المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم
في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان
تقتصر في ذلك على سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه
بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي • ومنها
اي من انواع الطلب • الامر • وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على
جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة
الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة
او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف
عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا
وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر
المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل مشتركة
بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وهو الطلب
وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب
والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو
الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل
مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار
الى ما هو الظاهر عند العقل لقوة اماراته فقال • والاظهر ان صيغته
من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا
وفي هذا اشارة الى ان اقسام الامر صيغة ثلثة الاول المقترنة
باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها

الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم
دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال وانما
لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماها النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان
لفظ اغفر في قولك اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كانت
اسما لم يسمه امرا تميزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء
اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه ام لا والتبادر
الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني
طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة
قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم
الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا
صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب
على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر
في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة
في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع
وامثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم
نحو قم وليقم امرا دون ان يسموا اباحة مثلا يمد ذلك في الجملة وانه
لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير
طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك
بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار
لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد
نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو

نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا
اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم
على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة وفيه
دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره
وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة
المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها و
بين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له
الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك
وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك
انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو
قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما
الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف
يقول انجلي لينزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل
منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان
نهاري يظلم في عيني في ازدحام الهموم على قياس الغرض طلب الانجلاء
من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض
له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالته
تلك الليلة كانه لا ترتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه
ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون
لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء
نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء و
بدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال
للطلب على سبيل نوع من التضرع الا انه دون الدعاء ثم الامر قال السكاكي
حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام

والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لان ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي انه كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبدك لا تمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك

لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازورك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للمطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب دل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اعنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا السببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المط

مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على
حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت
الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب
كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت
بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك
المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر
ذلك الشيء ظاهرا ولهذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة
صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد السببية بخلاف
قولك اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولك ان تعرفني بيتك
اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل للذين آمنوا يقيموا
الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي
في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر
نحو ان توضأت صح صلوتك وان لم يقصد السببية بقي
المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو
اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله
نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء
التي يقدر بعدها الشرط ويجزم جوابه المضارع كقولك
الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام
اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت
على الفعل المنفي فامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف
عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه
بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في
التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار
النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو
ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون

ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس
مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار بتقدير ان تكفر
او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه بناء
على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه
المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو
الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى
وحده ويعتقد انه المولى والسيد لا قوله ام اتخذوا انكار
لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي
ان يتخذ من دون الله اولياء ومع ترتب عليه قوله فالله
هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله
فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء
حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولك لا تضرب
زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف أتضرب زيدا فهو اخوك استفهام
انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا
استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا
لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما
حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسنذكره
في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع الطلب النداء
وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
فيا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما
او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني
انه يبلغ من علو الشأن الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو
حقيقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده
فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان
في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا

كقوله: اسكان نعمان الاراك تيقنوا • بانكم في ربع قلبي سكان • واما
بانقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل
بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه و
استبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو
شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد
نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر
بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبيه
نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه تبعيدا له عن المجلس
نحو يا هذا • وقد يستعمل صيغته اى صيغة النداء في غير معناه • وهو
طلب الاقبال • كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم • فانه ليس
لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم
وبث الشكوى • والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل •
فان قولك ايها الرجل اصله تخصيص المنادى لطلب اقباله عليك
ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى التخصيص مدلوله من بين
امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر
نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان
المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل
ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء
وليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة
عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء
لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله
ايها الرجل فانه مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في
محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره اى مختصا
من بين الرجال وقد يقوم مقام اى اسم منصوب اما معرف

باللام نحو نحن العرب اقرى الناس او مضاف نحو انا معاشر الانبياء
وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب
المعرف ليس منقول من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام
ونحو ايها الرجل منقول عنه مطلقا والمضاف يحتمل امرين النقل
فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا
بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل
لا ندعى لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان قصده
الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعل لذلك لاخرج عن
خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن
من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا
وكذا • ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله
من الم الفراق • ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته
يدعوه ويستحضره ليتعجب منه • ومنها التدله والتحير كما في نداء
الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله • ايا منازل سلمى
اين سلماك • وكقوله • يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري
وعمري واحلاسي وانساعي • ومنها التوجع والتحسر كقوله
فيا قبر معن كيف واريت جوده • وقد كان منه البر والبحر مترعا
وكقوله • يا عين بكي عند كل صباح • ومنها الندبة كقولك
يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال
هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام
ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل • بلفظ الماضي على انه من
الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك
وفقك الله للتقوى • او لاظهار الحرص في وقوعه كما في بحث
الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء كثر تصوره اياه

فربما يجعل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله
لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملها
اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه
الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد
للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لان في صورة
الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب
على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي
لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني لحمله بالطف وجه على
الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظ
لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله
في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات
المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة
في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها
القصد الى استعجال المخاطب في حصول المط ومنها التنبيه
على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه كقوة الاسباب
المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه
الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة
يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات
الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه
الانشاء الخبر الناظر والمتامل في الاعتبارات ولطائف
العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد
عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم
او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل
مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيرهما والمتعلقات اما متقدمة

اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه
ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك
مثل ما في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق
والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر
الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما
قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام
ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم
وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور
على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي
سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة
الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجمل
الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك
جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا
اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب
او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون لها محل من الاعراب
ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب
الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد
فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او
مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجمل لا يكون لها
محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها
حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون العطف

على الاول مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط وقوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كانت يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اى وان لم يقصد تشريك

الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزئون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اى على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اى عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا يقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وكيت او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استئناف بمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجملة مثلها في المفردات الا انها قد يكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى

ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان صح
الشي او ذمه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف
تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لانه موضع التفصيل بعد الاجمال
ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان
كونها للترتيب بالمهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل بتمامه في
زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدي عقيب
نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجي لاستبعاد مضمون الجملة
الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه خلقا اخر ونحو
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات
والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم
العقبة الاية لبعد المنزلتين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله
وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجي لمجرد الترتيب والتدرج
في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد
ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى
وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت
هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة
ظهرت الفائدة وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف
الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي
وعند انتفائه ثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع
بين مضموني الجملتين في الحصول نفسا كانك اذا قلت يضر زيد
ينفع من غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك

عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت
هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم ومجرد الجمل المشتركة
في مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن
هو الذي يشكل فيه العبارات والا اي وان لم يقصد
ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان
للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا
الى شياطينهم الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا
لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول
ونحوه من الظروف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون
استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم
مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم
الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال
فان قلت لا نم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم
ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان مثل هذا التقديم
يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم
فلا نم ان العطف على مقيد بشي يوجب تقييد المعطوف
بذلك الشي قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت
استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرات القران
يفيد معنى لا اقرا القران الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار
مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد
اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا
يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك
واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطاب
فان قلت اذا عطف شي على جواب الشرط فهو على ضربين

احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تاتني اعطك واكسك
والثانية ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف
عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع
استاذنت واذا استاذنت خرجت فعلم انه لا يجوز ان يكون عطف
الله يستهزئ على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا
قالوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني
استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك
لدفعهم عن انفسهم والمسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة
كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم
اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك
بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد
اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين
كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل
ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما
اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي و
ان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال اتصال ولا شبه
احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع
والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما
مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال
الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع
بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع
الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع

مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل
وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة
واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف
فاخذ المص في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع
فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لكون احد الجملتين خبرا
لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب
الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها
بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد
القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله
وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة
وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى
ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما
جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر
في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم
تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني
وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى
في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال
فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل
لاولهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما
اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين
اللتين يكون لاولهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال
لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل
هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب
ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه

مما له اعراب وكهذا اجعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له
محل من الاعراب على ما مر او معنى اي لاختلافهما خبرا او انشاء
معنى بان يكون احدهما خبرا معنى والاخر انشاء معنى وان كانا
خبرين او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله
فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف
على اختلافهما فالضمير للشان ان لا جامع بينهما كما سيأتي بيان
الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد
قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا
عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان
الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة
النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى لكون لدفع
توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى
منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف
في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب
فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون
الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب
جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار
وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في
وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق
بوصفه اي ان يوصف بانه بلغ الدرجة القصوى
في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ
ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف
المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما
جعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند

المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو
حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه
من الكتب في مقابلته ناقص بل انه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما
يقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه
ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة
ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى
به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على
لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه
والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم
ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله
ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى
للمتقين فان معناه انه اي ذلك الكتاب في الهداية بالغ درجة
لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته
حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل
هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب
الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب
الهداية تعالى ليكون عملك بحسب ذلك اي على قدره وتقديم الجار والمجرور
للحصر اي بحسبها يتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت
قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر
الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى
التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد
الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما
في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان
معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز

ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب
وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك
الكتاب فيعيده مرة ثانية لتثبيته • او بدلا منها • عطف على
قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثانى من كمال الاتصال ان يكون
الجملة الثانية بدلا من الاولى • لانها • اى الاولى غير وافية
بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية • فانها وافية لا تشبه
غير الوافية • والمقام يقتضى اعتناء بشانه • اى بشان المراد
لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا
انما يكون فيما يعتنى بشانه • لنكتة ككونه • اى تلك النكتة مثل كون
المراد • مطلوبا فى نفسه • او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل
الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه
فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ
متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا
المعنى مما لا يتحقق له فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب
فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد
التنبيه على نعم الله تعالى • والمقام يقتضى اعتناء بشانه لكونه
مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره • والثانى اعنى قوله امدكم
بانعام الى آخره • اوفى بتاديته • اى تادية المراد • لدلالته • اى
لدلالة الثانى • عليها • اى على نعم الله تعالى • بالتفصيل من غير احالة
على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى اعجبنى
زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول • لان ما تعلمون يشمل
الانعام والبنين والجنات وغيرها • والثانى وهو ان
تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا و

والا فكن فى السر والجهر مسلما • اى ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه
المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر • فان المراد به • اى بقوله
ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته • اى اقامة المخاطب • وقوله
لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته • اى تادية المراد • لدلالته عليه •
اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة مع التاكيد • الحاصل من النون فان قلت قوله
لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى فمن لوازمه ومقتضياته
فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار
قولنا لا تقم عندى بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة اقامته
وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يراد كفه عن الاقامة
على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال
انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على المفهوم
منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شىء من التاكيد
بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن فى السر والجهر
مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحيل اظهار كراهة اقامته
بسبب مخالفة سره العلن • وزعم صاحب المفتاح ان دلالة
ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن معناه اللغوى
لان الرحيل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد فى ضمن ذلك
نهيه عن الاقامة اظهار الكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن
ويمكن ان يقال انه مبنى على ان المراد بالشىء يتضمن النهى عن ضده
فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة
اقامته بحسب العرف كما مر وفيه بعد • ووزانه اى وزان لا تقيمن عندنا

وزان حسنها في المجنى الداء حسنها لان عدم الافادة مغاير للارتحال
فلا يكون لا يقيمن تاكيدا لقوله ارحل ولا بدل كل ولا غير داخل فيه اي
عدم الافادة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما
من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة
الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعول اقول كما في ارسوا نزاولها
وقوله في المثالين اعني الاية والبيت لان الثانية اوفى بتادية المراد
يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية
اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما فيه من الدلالة على تمام
المراد من المقصود او بيانا لها عطف على مؤكدة اي
القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا
للاولى فينزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة
الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين
الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو
فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة
الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله يا ادم وزانه
عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا
وتوضيحا لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا
لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل
لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال
بيانا وتوضيحا لوسوس ملتبسا به وقد يعطف الجملة التي تصلح بيانا
للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى
يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون
بالواو فحيث طرح الواو جعل بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب
وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس اخر وقد يكون
قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانا وتفسيرا المفرد من مفرداته كقوله تعالى

انه اراد بالتاكيد ما يعم اللفظي والمعنوي يرد عليه
انه المغايرة انما يدل على انه ليس تاكيدا لفظيا
ولا يدل على انه ليس تاكيدا معنويا وان اراد
اللفظي فلا بد ان يبين وجه عدم كونه تاكيدا معنويا
وعلمت انه تعالى المراد الا ان عم وليس مجرد المغايرة
سببا لعدم كونه تاكيدا على ما سبق
منه انه اوضح بتادية المراد
فافهم

كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا
على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع و
الاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي
كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون
عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على
غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع لانه
يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين
انشاء وخبرا والمتفقين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على
مانع لكن هذا دونه لان المانع هنا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب
قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي
بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين
اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في
المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب
وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف
على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون ايضا من مظنونات
سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل
قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا
خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فانه عطف عليها يوهم عطفه على
جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما في قطعه ان قطعه ايضا
للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه
لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور
امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما
لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس

كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا
لقضي الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين لعني
استهزاء الله بهم وتعاونهم بهذه المقالات او حاث الخلوات
بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين سهرى
كل منهما بالاخر بدليل انه على قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
قالوا او جملة انا معكم لما مر لا لعدم الجامع بينهما فليتصل ● واما كونها
اى كون الثانية ● كالمتصلة بها اى بالاولى ● فلكونها اى الثانية
جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته ● اى منزلة السؤال
لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فيفصل الثانية عنها اى عن الاولى
كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال
السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون
الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال ● فتنزل ذلك السؤال
المدلول عليه بالفحوى ● منزلة الواقع ● ويطلب بالكلام الثاني
وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال
بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه ● الا لنكتة كاغناء السامع
ان يسأل او ان لا يسمع منه شيء عطف على اغناء اي مثل
لا يسمع من السامع بشيء تحقيرا له وكراهة استماع كلامه
او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى
بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك
فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة
السؤال كما في كلام المص فكان المص نظر الى ان قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون
على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك
لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية الذي هي

هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين كفروا
سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب
وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم
كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على
حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين
يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة
المؤمنين ثم عقبته بكلام في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان
الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين
سبيله الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج
له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في
الحقيقة كالجاري عليه ● ويسمى الفصل لذلك ● اي لكون الثانية
جوابا لسؤال اقتضته الحال استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها
يسمى استئنافا كما يسمى مستأنفة ● وهو اي الاستئناف
ثلثة اضرب لان السؤال ● الذي تضمنته الاولى اما عن سبب
الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه
اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان
يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما
يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب
المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون
السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا يشعر بذلك ● واما
عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس
لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم

ان النفس لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن
السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا
الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب
اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد
بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الوجوب فاذا قلت العبد ربك
ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي
هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر
لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة
حق له فهو وصل خفي تقديري والاستئناف جواب للسؤال عن
مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين
واوقعهما فيتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات
واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو
قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل
قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة
على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني
في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل
قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف
كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي
لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا جوابا للسؤال
عن غير السبب كأنه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا
ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون
على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصيه كما في الثاني
فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه
والاستئناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا

هذا التقسيم آخر للاستئناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما
استؤنف عنه اي اوقع عنه الاستئناف بحذف المفعول
والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد
حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي على صفة ما استؤنف
عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستئنافية من
صفات من قصد استئناف الحديث عنه اعني صفة تصلح لترتب
الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قوله ومنه ما يأتي باعادة
صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت
الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا
احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستئناف
المبني على صفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان
السبب الموجب للحكم كقدم الصداقة في المثال المذكور لما سبق
الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف علية له واما اذا عقبت
المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف
بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك
حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله اولئك
على هدى من ربهم على وجه فان قلت انه كان السؤال في الاستئناف
عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة
اسم ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره
فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال
سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم
او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم
ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك
انه مستحق لهذا الحكم واهل له فالجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك
الشيء فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف

وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتأمل. وقد يحذف
صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال. وعليه نعم
الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ
محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير
الفاعل المبهم كما مر. وقد يحذف الاستيناف كله ويقام مع قيام شيء
مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش لهم
الف. اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء
الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام. وليس لكم الاف. اي مؤالفة
في الرحلتين المعروفتين وبعده. اولئك امنوا جوعا وخوفا. وقد
جاعت بنو اسد وخافوا. كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام
كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف
وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف
وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف
كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس
لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح
فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة
الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا للسؤال
وبيانا لسببه فاقيم السبب مقام المسبب قلت بل يحتمل
التاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول مؤكدا للجواب
او بيانا له. او بدون ذلك. اي بدون قيام شيء مقامه
نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول. اي قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اي هم نحن فحذف الخبر والخبر جميعا
من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال
الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل

للوصل فقال. واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم
لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك
فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود
فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد
فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية
المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع
نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام. واما للتوسط. اي اما الوصل
للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم
انه بكسر الهمزة موقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما
السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال
الاتصال والانقطاع فمعنى اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما
الوصل للتوسط. فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا
ومعنى او معنى فقط وقد يكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء
عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع
ويجيء ذكره بعد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا
والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كانت الجملتان خبريتين لفظا
ومعنى او انشائيتين كذلك او كانت كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا
انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية
خبرية او بالعكس او كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين
لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس
فالمجموع ثمانية اقسام. فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله يخادعون الله
وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريين
وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين. والاتفاق معنى فقط
لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين

في الخبريين المتفاوتتين اسمية وفعلية والمتناسبتين م

من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لانه لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيين معنى فقط بان يكون كلاهما خبرين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه السلام وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف تبشر عليه فالاحسن انه عطف على فكر مراد قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر فقال البشرى فابشر اي سر اي صار مسرورا ومما اتفق

قوله لانه بمعنى امنوا الا دلالة على التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي

ومما اتفق الجملتان فيه الخبرية معنى فقط والثانية انشائية في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن من شرط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء الا انه صح ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله تعالى وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية لكانه امر النبي عم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ابرز فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما يقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد لا تتجسر ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة

وتقارنهما في خيال اصحابها. ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء
والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلابد ان
يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب
وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي يشترط ان يكون بين زيد
وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك
وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الاخر وملابسا له بخلاف زيد
شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو
فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول
القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون
المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى
كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير
او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر
لكان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين وقد نقل
المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله محتملا لخطأ منه انه
اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي
ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم
وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات
من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة
والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها
الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها
عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات
الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو وتعني بالصور
ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها

ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور
المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع
بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها
ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان
استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملها بواسطة
القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة. اذا تمهد
هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما
عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او
من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما
اتحاد في التصور. المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل
اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين
اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد
بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات
على المعلومات التصورية والتصديقية. او تماثل هناك اي في
تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي
بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين
عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك
لذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في
الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات
صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضورا للاخر وانما قال
عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من
تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه
لا يدرك الجزئي لذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية
لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولك زيد انسان والحاكم يجب

ان يدركهما لكن لا ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالالات
وكذا حكمنا بان هذا اللون غير هذا السطح ونحو ذلك فان قلت
تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما
لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم
من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت
اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت
بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل
اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على
مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك
لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد يعتذر بان المراد
ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما و
ستتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر
فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة
وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر
عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو
علة والامر الاخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل
الاخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا
قبل عدد اخر فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح
العلامة رحمه الله ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور
المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات
والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي
العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين
الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى

الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل كمية من الرجال
ليس بالقياس الى تعقل كمية اخرى وبالعكس والمفهومات صور معقولة
لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر
يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول
كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية و
المعلولية معقولان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا
كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي
امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم
يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما
وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض
وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق
الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه
يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون
وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في
معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة
التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق
والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة
من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف
العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت
في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك فيه انه الحاق
مجازا او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين
وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان
هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس

قوله لان اضافة المصدر يفيد الحصر وذلك لافادتها العموم اى ان جميع ارتفاعات بسبب المطابقة للاعتبار المناسب فيفيد ان
الارتفاعات الارتفاع الا بها وهذا مبنى على امرين احدهما ان المراد بالارتفاعات الجزئية الحقيقية والا فانواع الارتفاع جميعا يجوز ان
يحصل بالمطابقة مع حصول بعضها بغيرها ايضا كالحرارة الحاصلة بالشمس والنار والحركة وثانيهما ان المراد السبب القريب اعنى ما يحصل
عقيبه المعلول بلا توقف على امر آخر فانه بهذا المعنى لا يجوز ان يكون متعددا واما السبب بمعنى ما يتوقف عليه حصول الشئ فيجوز ان يكون
متعددا فليتأمل قاسم

قوله وفيه نظر قال الفاضل فوجه ان الحصر فى المعنى الاعم الخ يمكن ان يقال المتبادر من المطابقتين فى الحصرين المذكورين مطابقة مقتضى الحال مطلقا
ومطابقة الاعتبار مطلقا على ان قوله بمطابقته ايضا مصدر مضاف فيفيد العموم اى جميع الارتفاعات بجميع المطابقات فيلزم ان مطابقة المقتضى
مطلقا سببا للارتفاع وكذا مطابقة الاعتبار فاندفع العموم مطلقا او العموم من وجه فان قيل وايضا على تقدير صحة صدق المقدمتين لم يلزم
الا المساواة **فان قلت** بل يلزم الاتحاد فى المفهوم اذ على تقدير التساوى ايضا يلزم بطلان الحصرين اذ حصر سبب الارتفاع مطابقة
احد المتساويين يوجب ان لا يكون مطابقة الآخر سببا وان كان مطابقة احدهما لا يكون بدون مطابقة الآخر **قلت** ليس المراد
بمطابقة مقتضى الحال مطابقة مفهوم المقتضى بل مطابقة امر الذى يصدق عليه هذا المفهوم وكذا مطابقة الاعتبار ولا شك ان ما
ان ماصدق عليه الثانى فيصح الحصران بلا شبهة **اعلم** ان ماذكره القائل من انه على تقدير صحة المقدمتين لم يلزم الا المساوات
فى الصدق فاسد ايضا فانه على تقدير الصحة لم يلزم المساوات ايضا وانما لم يتعرض له قدس سره لانه يعلم مما ذكره فى وجه النظر هذا وقد يقال
مقتضى الحال انما يكون الاعتبار المناسب للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء فقبل اعتباره يوجد مقتضى الحال بدون
الاعتبار المناسب فلا ترادف ولا مساوات ويمكن ان يقال لما دل الدليل على التساوى وجب تاويل تفسيرهم الاعتبار المناسب
وهو ان يقال المراد بالمتكلم متكلم ما او بالمعتبر ما من شانه ان يعتبر على انا لا نسلم وجود مقتضى الحال قبل ان تعتبره المتكلم فتأمل قاسم

قال الفاضل بطلانهما على تقدير التباين **فان قلت** اذا كان بينهما مباينة كلية لا يبطل الحصران بل احدهما كما اذا قيل ليس الضحاك الا الانسان
وليس الضحاك الا الفرس فان الاول حق والثانى باطل **قلت** المراد انه على تقدير تحققهما يبطل كلاهما وهذا فى غاية الفساد والظهور وبهذا
يندفع ما قيل اذا كان بينهما مباينة جزئية يحتمل ان يكون الحكم مختصا ببعض الافراد التى لا يصدق عليها الا احد المتباينين ولا يبطل
احد الحصرين فال وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا الخ قيل على هذا التقدير كلاهما لان الحصر فى الاعم يبطل الحصر فى الاخص وبالعكس
لان ثبوت الارتفاع فى المفرد المغاير للاخص الذى هو احد جزئى القصر فى الاعم يبطل عدم ثبوت الارتفاع فى غير افراد
الاخص الذى هو احد جزئى القصر فى الاخص وبالعكس واجيب بانه اذا بطل احد الحصرين فهو لا يبطل الحصر الآخر لانه باطل والباطل
لا يبطل شيئا **فان قلت** فعلى هذا يلزم ان يبطل احد الحصرين فى صورة التباين ايضا لا كلاهما **قلت** احد جزئى الحصر فى احدهما على تقدير
التباين يبطل احد جزئى الحصر فى الآخر والجزء الاخير من الحصر الآخر يبطل الجزء الاخير من الحصر الاول مثل ثبوت الارتفاع فى
احد المتباينين يبطل احد جزئى الحصر فى الاخير من الحصر الآخر وثبوت الارتفاع ايضا يبطل جزء الآخر وهو انتفاء الارتفاع
عما سواه من الحصر الاول واما على تقدير العموم والخصوص مطلقا فليس كذلك كما يظهر عند التأمل الصادق ويبقى شئ وهو ان
تعيين بطلان الحصر فى الاخص محل بحث بل اللازم بطلان احد الحصرين من غير تعيين وايضا ابطال الجزء الآخر للاجزاء الاخير
الآخر من الحصر الاول ليس اولى من العكس فمن اين يلزم بطلانهما جميعا وايضا على تقدير العموم يلزم من تحققهما بطلانهما لما ذكر
فى التباين فافهم منه من قاسم ليس

لذلك والاذعان له من غير اباء ولا تجرد على ما فسره المحققون من المنطقيين
مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه الايمان الا
ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه
وجوديا مثلا وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض
متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين منهما
السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف
متضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد
او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما
شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع
والاخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما
من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول
والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي
يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي
يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما
على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة
عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل
نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على
الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني
ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت
الفرق ان الوصفين المتضادين في الاسود والابيض جزء
مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان
واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من
مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف
لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما
فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه

وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد
وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين
او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب
خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا
له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر البياض وكذا السماء
والارض بعد ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا
منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في
المفكرة او خيالي عطف على وهمي ويعبر بالجامع الخيالي
امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث
الذات غير مقتضي لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك
واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك
اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم
من صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في اخر مما لا تجتمع
اصلا وكم من صور لا يغيب عن الخيال وهي في خيال اخر مما لا يقع
قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع
لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما
الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب
في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته
الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك
مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل
وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان
التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم
وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع
ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا

بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح انه يجعلان من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما متضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تعريف كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت لبس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف او لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا يناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ومكان قوله اتحاد في التصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر

او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الف في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما يكون بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس المتصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمل على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فلسارع هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرته من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما قصد بقوله كذا الاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدءين وقام وقعد خبرهما وان تكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما فيجب ان تقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان تقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله من مثله بل وجه الفصل انه الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه تنبيه على ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا تحصل المناسبة

بان تؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا
مبنى على ما ذكره السيرافى ومن تبعه فى نحو زيد قام وعمرو اكرمته
من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا
نصب بتقدير الفعل فهى عطف على الفعلية التى هى خبر المبتدأ
والضمير محذوف اى واكرمت عمروا عنده او فى داره وانما
ترك سيبويه فى المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية
خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد
فيه على علم السامع والذى يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف
عليه فى الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر
الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه فى
الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين
وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه
ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفى على كثير من الفحول الا لمانع
قاعدة يراد فى احديهما المضى وفى الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين
كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد
فى احديهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت
زيدا وان جئتنى اكرمتك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه
ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر **تذنيب** شبه تعقيب
باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو
تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشئ ذنابة للشئ
فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على
ضربين مؤكدة تؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راى
ومضمون الجملة مطلقا على راى والحق ان الحال التى ليست
مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا
فيمن اشترط فى المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها

ان يجعلها فيما ذكر غير المؤكدة والمنتقلة وليسم دائمة او ثابتة
فيا لجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها
فلا بحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون
بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب فى الاسماء
انما جئ به للدلالة على المعانى الطارئة عليها بسبب تركيبها مع
العوامل فهو دال على التعلق المعنوى بينها وبين عواملها فيكون
مغنيا عن تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المص على ذلك
بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اى الحال وان كانت
فى اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها فى المعنى حكم على صاحبها
كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى الذى
الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك فى قولك جاء زيد
راكبا تثبت الركوب لزيد كما فى قولك زيد راكب الا ان الفرق
انك جئت به لتزيد معنى فى اخبارك عنه بالمجئ ولم تقصد
ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف
الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا **و**وصف له اى
ولان الحال فى المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة
الى المنعوت الا انك تقصد فى الحال ان صاحبها كان على
هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان
لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول
هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا
للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض
والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التى لا انتقال
فيها نعتا لا حالا واما الجملة فكان من حق الخبر والنعت ان يكونا
بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان
مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسى لما

فلما صح المشرف اسى وهو عريان • وجرنا الواقع بعد الا
كقولهم • ما احد الا وله نفس امارة • واما النعت فكالجملة
الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق
الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر
كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد
على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح
ان قوله ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق
النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمل على
الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال
ان يكون بغير واو • ولكن خولف • هذا الاصل اذا كانت
الحال جملة • وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
فانها • اى الجملة الواقعة حالا • من حيث هي جملة مستقلة بالافادة
من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث
هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق
عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء
بل تثبت او لا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت
على سبيل التبع له • فتحتاج • الجملة الواقعة حالا بسبب كونها
مستقلة من حيث هي جملة • الى ما يربطها بصاحبها • الذي
جعلت حالا عنه • وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل
الضمير بدليل • الاقتصار عليه في الحال • المفردة والخبر والنعت
ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة
الى زيادة ارتباط او لا خالها او اشد في الربط لانها الموضوعة له
فالحال لكنها فصلت بعد تمام الكلام صح اى الربط فصدرت

فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو
التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها
بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه
جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى
فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول
لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون
بالضمير ولكل مقام فمقول الجملة التي تقع حالا اما ان يكون خالية عن
ضمير صاحبها او لا يكون • فالجملة • التي تقع حالا ان خلت عن ضمير
صاحبها • الذي يقع حالا عنه • وجب الواو • ليكون مرتبطة به غير
منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور
الملابسة على قلة ولما بين ان اى جملة يجب فيها الواو اراد ان
يبين ان اى جملة يجوز ان تقع حالا بالواو وان جملة لا يجوز ذلك
فيه فقال • وكل جملة خالية عن ضمير ما • اى الاسم الذي يجوز ان ينتصب
عنه حال • وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا
مخصوصا لا مبتدا او خبرا او لا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير
صاحب الحال لان خبر المبتدا هو قوله • يصح ان تقع تلك
الجملة حالا عنه • اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال • بالواو • اى اذا
كانت تلك الجملة مع الواو وانما لم يثبت هذا الحكم اعنى وقوع
الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما
لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة
الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز
ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال
في الجملة ومن يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه
متناول للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها
بقوله الا المصدره بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو

فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتى
من ان ربطا مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل
جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية وهى لا يصلح ان يقع حالا سواء
كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون
مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبر دون الانشاء
قلت المراد كل جملة تصح وقوعها حالا لانها المقصودة بالنظر
بقرينة سوق الكلام فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا
قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل
الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءنى زيد وهو ان يسأل
يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك
لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا يكاد
يرتبط بشئ قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء
لذلك كما فى الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر
يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا
النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوى
حتى كانهما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة ينقطع عن صاحبها
واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبل من الكلام
وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالنزوم لذلك الكلام
السابق الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه
وان شتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجنبدى
انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اى اكرمه ان لم يشتمنى
وان شتمنى واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط

ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على
طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق اليه وقوله ترى كل
ما فيها وحاشاك فانيا وقد يجئ بعد تمام الكلام لقوله ام انا سيد
اولاد ادم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اى وان لم تخل
الجملة التى تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان
يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يستوى
فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك
وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت
امتنع دخولها اى دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن
تستكثر اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل
فى الحال هى الحال المفردة لعراقة المفرد فى الاعراب وتطفل الجملة
عليه بسبب وقوعها موقعه وهى اى المفردة تدل على حصول صفة
لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم
بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام فى الحال المنتقلة
مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعنى العامل
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول
مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اى المضارع المثبت
يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفرد
فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع فى المفردة اما الحصول اى افادة
دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية يدل
على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما
المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال
ايضا اما على انه يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى
الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذى هو مدلول المضارع انما هو

زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي
واوائل المستقبل والحال الذي يخبر بصدده يجب ان يكون
مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون
ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل
لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن
اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله
ولما كان هناك مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت
بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو
قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله
بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون
الجملة الاسمية فيصح دخول الواو ومثل قوله لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت
واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال
عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم
للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا
بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل من لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها
ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي يعبر عنه بلفظ المضارع كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في
الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا
منفيا فالامران جائزان اي دخول الواو وتركه من غير
ترجيح اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفي
دون النهي لثبوت النون التي لثبوت النون التي هي علامة الرفع

علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر فيكون مقتضيا لكون
الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه
نهي معطوف على الامر وقبله النون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار
اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا من
ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا
وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة
لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث
انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز انه
يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل
المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن
لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف
الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال
والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لانه لفظا لكن
في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال لكن هذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل
للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة
وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظة ما يجب ان يكون بدون
الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل
بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول
جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع
اقاد وامن دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد
ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال
والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى
لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني
دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة

الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله ع اخبار الاتي بكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو ومعوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدونه الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما تقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول لغير حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد يقرب الماضي من الحال وترد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب من الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان تكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال

عن حرف الاستقبال وظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان الكلام بالماضي الواقع قبيل بدء طويل لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدقه في مريه وقد امترت صحابة موسى بعد اياته التسع ثم بالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي لكن انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد قضى منها اجزاء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا نقضاء جزء منها يجيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم لان الانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالمجموع امر ان الاصل فيه استمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد ومن عمر ان يكون الاصل

استمراره فاذا قلت ضرب مثلا يكفي في صدقه وقوع الضرب
في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق
النفي لجميع اجزاء الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون
النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض
فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق
التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا
ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب
واقل من استمرار التراكيب ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون
الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك
وتحقيقه اى تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار
بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف
استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده
يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث
لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج
الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل
في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى
سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من
الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه
الدلالة على المقارنة وعرفت ما فيه واما الثانية اى عدم دلالتها
على الحصول فلكونها منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت
الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اى ترك الواو لعكس
ما مر في الماضي المثبت اى الدلالة الاسمية على المقارنة لكونها
مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام
والثبات نحو كلمته فوه الى فيّ ويرجع عوده على بدئه حين

فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اى رجوعه على ما ابتداه
على ان البداء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اى
والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم
دلالتها اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور
الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله
اندادا وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة
او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير
من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر
ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت
الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما
نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها
الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر
تقدير المفرد في ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في
نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد
وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا
في انك لا تجد سبيلا الى ان يدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه
في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استيناف
الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة
وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان يقول جاء زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة
اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية
الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج
عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه و
ذلك لان معنى فوه الى فيّ مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا
في الطريقة الذي جاء منه وما اصله اذا اتيت اباما مروان تسالة
حال

وجدته حاضراه الجود والكرم. فلانه بسبب تقدم الخبر قرب
في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود
والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز
ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة
قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب
الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع
امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال
ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه
او خرج التاج عليه كان كلاما نادرا لا تكاد يقع في الاستعمال
لانه بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج
في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك
لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فتظهر منه ان الجملة
الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه
بالمفرد وبهذا اشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى
بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها
حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال
هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا
او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر
في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين
يعاديهما ابليس ويعاديانه فاول وتنزيله منزلة المفرد وهذا
بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان
يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك
ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني
زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه
اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا

واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو
مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى
على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا
ثانيا لما هو مضمون الحال وهذا اشار الشيخ الى ان ربط الجملة الثانية بالاولى
فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتشبيهها
واو الحال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى
الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت
لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد
يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط
بنفسه والجملة في نحو جاءني وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او
وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط
بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها
اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار. اذا
انكرتني بلدة او نكرتها. خرجت مع البازي علي سواد. اي
اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم
مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من
ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية
من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون
الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ و
ينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل
دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف
لعل اختيار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي
المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي
لمجيئها بالواو قليلا كقوله. وآن امراءه اسرى اليك ودونه.
من الارض موماة وبيداء سملق. وانما لم يجوز التقدير بالمضارع

لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب انه يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت والا فلا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو وهو الماضي الا يرى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخير ان مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس على كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي قول الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كانّ عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير مما صدرت به الجملة سواء كان مبتدا نحو فوه الى في او ايضا اهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو جئته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الربط في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين اي لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم

في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو
اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة
لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان
غرضهم تأدية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت
ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود
باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها
ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق
اي الى كون عبارة المتعارف اكثر ويرجع تارة اخرى الى كون
المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس
المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى البعض الاوهام
يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف
وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب
مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس
شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب
شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام
بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط
فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم
ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف
والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه
لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا
كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة
وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف
المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل
من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما
وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب انه وهن العظم

وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا
لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين
الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني
وبين الاطناب فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق
بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف
والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي
قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم
لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى
مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون
الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور
النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات
تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر
تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام
ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد
انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما
ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز
الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام
خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف
كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم
ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس
عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ
قوالب المعاني والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة
في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات
انما هي من آداب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال
والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم

في الحوادث اليومية يدل بحسب الوضع على المعنى المقصودة
وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف والبسط بالنسبة
اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى
البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط وان
كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر بيانه من ذلك
في الابواب السابقة فلا يرد الى الجهالة والاقرب اى
الى الصواب واى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون
بلفظ مساو له او لا الثانى اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا
والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون
لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان
اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ
مساو له اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف
او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ
بقدر اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه
وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة
واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ
ناقصا عن اصل المراد غير واف ببيانه كقوله اى الحارث
بن حلزة اليشكرى والعيش خير في ظلال النوك اى الحمق
والجهالة ممن اى من عيش من عاش كدا اى مكدودا
متعوبا اى الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في
ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر
لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعنى العيش
الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين
في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش الشاق
لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان

لكان كالتكرار ونبه على ذلك بلفظ الظلال واحترز بفائدة
عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد
لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدى بن الابرش
يذكر غدر الزباء لجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه
والفى اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى
واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقدير التقطيع والراهشان
العرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفى الفى لجذيمة
وفى قددت وفى قولها للزباء وعن الحشو المفسد اى واحترز
بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد
متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا
للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اى كلفظ
الندى في بيت ابى الطيب ولا فضل فيها اى في الدنيا للشجاعة
والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هى اسم للمنية غير منصرف
للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة
في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير
عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون
العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه
الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن
في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث
والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه
بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر
على المكاره ولهذا يقال هب ان لى صبر ايوب فمن اين
لى عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق
عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما
فكل امرئ هالك واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال

ان المراد بالندى يذكى النفس فليس بشئ لانه لا يفهم من
اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل
النفس الا عدم التحرز من الامور التى من شانها الاهلاك
وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره
الامام ابن جنى وهو ان فى الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر
الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل
البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وعن المفسد
لقوله اى عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله فى قول
زهير بن ابى سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكننى
عن علم ما فى غد عمى فان قلت قد يقال ابصرته بعينى
وسمعته باذنى وضربته بيدى ولا يجعل مثل هذا من الحشو
لوقوعه فى التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال
ذلك انما يقال فى مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر
معرفة ما كتبه يا هذا قد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك
قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ
تفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس ونغم لا تحكى
لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه
مؤثر فى القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال تعالى
يقولون بافواههم ما ليس فى قلوبهم والمساواة قدمها
لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السئ الا
باهله وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك
كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتأى هو اسم
موضع من انتأى عنه اى بعد عنك واسع اى ذو سعة
والغرض تشبيهه بالليل لانه وصفه فى حال سخطه وهوله والمعنى
انه لا يفوت الممدوح وان ابعد فى الهرب فصار الى قصى

الارض

الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له فى جميع الافاق
مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح
لان فى الاية حذف المستثنى منه وفى البيت حذف جواب
الشرط فيكون من الايجاز لا المساواة قلنا اعتبار ذلك
امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه
تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون
تطويلا وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل
المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط
الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر
وهو ما ليس بحذف نحو ولكم فى القصاص حيوة فان معناه
كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى
قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع
بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت
اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف قلت
لما سد الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج تادية اصل
المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فصح ان ليس فيه حذف
شئ مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية
امر لفظى وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله
اى رجحانه قوله ولكم فى القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز
كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف
ما يناظره اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه
اى من قوله ولكم فى القصاص حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص
حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له فى المناظرة لكونه زائدا على معنى
قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص حيوة احد عشر

ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل اوفي للقتل
اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز
انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة • والنص على المطلوب
الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها • وما يفيده
تنكير حيوة من التعظيم لمنعه • اي منع القصاص اياهم عما كانوا
عليه من قتل جماعة بواحد • فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم
الذي هو القصاص حيوة عظيمة • او النوعية عطف على التعظيم
اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول
اي الذي يقصد قتله • والقاتل بالارتداع • عن القتل لوقوع العلم
بالقصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه
فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود • واطراده
اي بكون مقوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص
مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو
النفي للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان
القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له • وخلوه • اي خلو قوله
ولكم في القصاص حيوة • عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل
عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة
فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات
قلت حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على
الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا
الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان
يكون كل من اللفظين بمعنى اخر • واستغنائه • عن تقدير محذوف بخلاف قولهم
في القصاص حيوة • عن تقدير محذوف • بخلاف قولهم
فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه • والمطابقة
اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين

بين المتضادين كالقصاص والحيوة • ورجح ايضا بما فيه من الغرابة
وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا
للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي تنقص
سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين
متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل
عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي
نفسه • وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر
على المبتدا للاختصاص مبالغة • وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا
المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص • او ايجاز الحذف
عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف
اما جزء جملة • يعني ما يجري ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة • مضاف • بدل من جزء
جملة نحو واسئل القرية • اي اهل القرية • او موصوف • نحو
قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة
تعرفوني • الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب
لصعاب الامور • اي انا ابن رجل جلا • اي انكشف امره
او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف • وقيل ان الصفة
اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف
بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك
وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا
لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا هنا علم وحذف
التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا
لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه
بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا في
اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول

ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة
علماً فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه. او صفة
نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً. اي كل سفينة
صحيحة او نحوها. كسليمة او غير معيبة. ومانع هذا المقدر بدليل
ما قبله. وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك
كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة. او شرطاً كما مر في آخر باب
الانشاء. او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم
اتقوا. اي اعرضوا بدليل ما بعده. وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية
من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين. او للدلالة عطف
على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة
على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن. ولا يتصور مطلوباً او مكروهاً
الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه
تعين وربما سهل امره عنده الا يرى ان المولى اذا قال
لعبده والله ان قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون
المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من المؤاخذة على ضرب
من العذاب وكذلك اذا قال المتحنن اذا رأيتني شاباً او
سكت حالت الافكار بما لم يحل به لو اتى بالجواب. مثالهما
اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف
لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا
على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى
اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب
الشرط اي او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند
والمفعول كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو اكبر الكبرتين

بستين اي منه والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا والمضاف اليه
نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وجواب القسم
نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين و
كالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من
قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو
قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا او اما جملة
عطف على اما جزء جملة. مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل
الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب. اتى الزمان بنوه في
شبيبته. فسرهم واتيناه على الهرم. اي فساءنا. او سبب لمذكور
نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها
فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت
ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا
فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه. ويجوز
ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت. فيكون المحذوف جزء
جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء
بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة
وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على
التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطاً فظاهر كلام
المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور
في تمثيلها قوله. قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا. ثم القفول
فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم
الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ
والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف. واما اكثر
اي المحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف
اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه وقال له

يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي
ببغداد وهنا ما لهن وما لي. اي طربن فاحنت اسكنها
وهي لا تسكن ثم اعاودها فتداعت الى ان قضيت العجب
من كثرة معاودتي وشدة تداعيها. والحذف على وجهين
احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن
واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح
وقوعه جزاء بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب
ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل
عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف
نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان
الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا
من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول
لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول
اولى من الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها
ان يدل فيه تسامح لان ان يدل بعض الدلائل والدلائل ليست
من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين
المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل
على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه
الامر او العذاب اي احدهما ليس المراد انه يدل على تعيين
نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه مضافا
محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام
على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في
حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها
عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة

دلت

والعادة دلت على التعيين اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام
صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته
عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فتعين
ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين
المحذوف الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل
الذي شرع فيه واما الدال على الحذف فانما هي من جهة ان
الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين
النحوية ويدل على تعينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر
ما جعلت التسمية مبدا له اي يقدر عند الشروع في القراءة
بسم الله اقرا وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله
اقوم واقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها الاقتران اي
ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب
بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان
كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف
اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام والاتفاق يقول
رفات الثوب ارفاه اذا اصلحت ما وهي منه والاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين
احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن
في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان
الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين
اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك
لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول
اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور
بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها
اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم

للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانهما لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا تقل بشرى ولكن بشريان ومما براى ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب تأتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسد فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين و تعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيدا او نعم رجلا زيد كان اطنابا بابهام يعني في الفاعل اولا وتفسيره ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار يشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يعاير الاطناب ويعم الايجاز والمساوات وهذا هو اوفق لاصطلاح السكاكي ووجه حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث

قوله وابهام الجمع اي لا شك انه كما انه الايجاز والاطناب محقق في باب نعم لكن من جهتين لا من جهة واحدة وكذا الاجمال في الاجمال والتفصيل فذكر الابهام باعتبار انه بهذا الاسم جمعا بين المتنافيين لحقيقة فانه عبارة عن انه يصدق على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما في شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة ثم حمل المتنافيين على الاجمال والتفصيل كما يشعر اذ لا اختصاص له بباب نعم لجريانه في جميع ما فيه الايضاح بعد الابهام

حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تظهر في النفس عند وجدانها تأثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لانه حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهام اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا التوشيع لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمراد بذكره بعده ان يكون على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوة

او الفضلى من قولهم الافضل الاوسط وهي صلوة العصر
على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله
وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل وقد يكون في كلام نحو
قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا فان المصابرة
باب من الصبر ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما
بالتكرير فلنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كما كتاكيد الانذار
في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع
وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع
همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا
عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم
ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع و
الانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني
ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم
اقول لك لا تفعل وذلك لانه اصل ثم الدالة على التراخي الزماني
لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي
والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول
في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله
وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين
ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والاحتياط
عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى
وقال الذي امن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد
يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر
كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت
للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد

وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها ما ذكر ما قد بعد بسبب طول
في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن الرابط كما في قوله تعالى
ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي
اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون
مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون
لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل
في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل
هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة
في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم
اي يقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار
فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف
بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة
وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس
كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا
الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح
الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض فشبه به عيون الوحش
لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع
اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي
الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاذا
ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض
بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان

ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في الفلاة حتى الفت
الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذ دفع توهم غير المقصود في بيت
السقط • فسقيا بكاس من فم مثل خاتم من الدر وكان
الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من المجلس حتى كانه يقبله
دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى
هذا يختص الايغال بالشعر • وقيل لا يختص بالشعر بل هو
ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها • ومثل لذلك
بقوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم
اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه
لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع
وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم
وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة • واما بالتذييل
وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي على معنى الجملة الاولى
للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون
في ختم الكلام وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير
الجملة والتاكيد • وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل
بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه • وهو ان يكون المعنى
وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واما على
الوجه الآخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل
تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة
في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازي
الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني
لاستقلاله بافادة المراد • وضرب اخرج مخرج المثل بان يقصد بالجملة
الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في

في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا • وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا
لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس
ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب
الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني
وكل منهما تذييل على ما قبله • وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة
اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا
يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم
بقسمة اخرى الى قسمين اخريين وكذا قوله ايضا لئلا يتوهم ان هذا
تقسيم الضرب الثاني كما توهم نظرا الى الامثلة بعض من لم يمسه
بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة
اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية • فان زهوق الباطل
منطوق في قوله وزهق الباطل • واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول
النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه • حال عن اخا لعمومه
لوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا
احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا تقدر
على استبقاء مودة اخ حال كونك لا تلمه ولا تصلحه على شعث
اي تفرق وذميم خصال • اي الرجال المهذب • اي المنقح الفعال
المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال
وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب
في الرجال • واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا • لان الاحتراس
هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توق عن ايهام
خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود
بما يدفعه • اي يؤتى بشيء يدفع ذلك اي الايهام • وذكره لما بين
لانه ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره

فالاول كقوله اى قول طرفة • فسقى ديارك غير مفسدها •
اى غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى اعنى قوله صوب
الربيع • اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع • وديمة تهمى • اى
تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها
فدفع ذلك بتوسيط قوله غير مفسدها • والثانى نحو قوله تعالى
فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه • اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين • فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين
دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا
عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه
التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم
مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم
ومن هذا القبيل قول كعب بن سعد الغنوى • حليم اذا ما الحلم
زين اهله • مع الحلم فى عين العدو مهيب • فانه لو اقتصر على وصفه
بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه
انما هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند
القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم المصراته
تأكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير
حليم لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين
لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لا محالة فيكون
هذا تذييلا لتأكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه
نظر لانا لا نم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون
مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب
ولا يعبأ به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق
مما شعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل وذلك لانه

لانه كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك الحالة ليس
مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب
والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى عين العدو مهيب
يعنى انه مع الحلم فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث
يهابه العدو ويتمكن مهابته فى ضميره فكيف فى غير تلك الحالة
واما بالتتميم وهو ان يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود
بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه
وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام اى يطعمونه مع حبه
والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله اى يطعمونه على حب
الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتأدية اصل المراد ونحو تقليل
المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا
مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة
وانه اسرى فى بعض الليل • واما بالاعتراض وهو ان يؤتى
فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد
بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من
الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى
بيانا للاول او تأكيدا او بدلا منه • كالتنزيه فى قوله ويجعلون لله
البنات سبحانه ولهم ما يشتهون • فان قوله سبحانه جملة
لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثناء الكلام لان قوله ولهم
ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه
الله وتقديسه عما ينسبون اليه • والدعاء فى قوله • اى وكالدعاء
فى قول عوف بن محلم الشيبانى يشكو كبره وضعفه ان
الثمانين وبلغتها قد • احوجت سمعى الى ترجمان • يقال
ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله بلغتها جملة

معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية
ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة ومنه تسمية ما ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها
اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الاهل اناها و
الحوادث جمة فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته وقوله تعالى
عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله تعالى
والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض
بين قوله انى وضعتها انثى وقوله وانى سميتها مريم ومثل
هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار
اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل
من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال
اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها
او اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله
او كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
يأتى كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشأن
محذوف يعنى ان المقدور آت البتة وان وقع فيه
تأخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فقوله فعلم المرء ينفعه
جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية و
فيها شائبة من السببية ومما جاء اى ومن الاعتراض
الذى وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب
التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة
بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله
فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم

الله يعنى ان المأتى الذى امركم به هو مكان الحرث لان
الغرض الاصلى من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة
فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض
الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض
تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله
في عامين ان اشكر لى ولوالديك فقوله ان اشكر لى تفسير
لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا
وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف
في قوله شعر وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتى
لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتى اعتراض للمطابقة مع جهنم
والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في
قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله
يصفو لنا فنكارمه فان كون الهجر الحبيب مطلوبا للمحب امر
غريب فبين سببه بان في اليأس راحة وقال قوم قد تكون
النكتة فيه اى في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام
بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع الايهام خلاف المقصود
ثم جوز بعضهم وقوعه يعنى ان القائلين بان النكتة في
الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز
فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان
لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة
غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف
فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او
بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام

او جواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون
لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من
الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل
لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك
لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم
وكلامه ههنا دال على ان الجملة التذييلية يجب ان لا يكون لها
محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز ان
يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى تشتمل
على معناها معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا او يكون العوض
منها تاكيدا لا اولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط
على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه
انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم
كونه اى وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة
في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض
غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل
الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور
التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره
في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان
يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن
لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فح يشمل منه التتميم
ما كان واقعا في احد الموقعين له اى في اثناء الكلام او بين

او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد
الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او
اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء
ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك
لم يصح تجويزهم كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب
ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد
للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل
له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد
الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون
اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط
عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله
جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من
الجملة لا بد من ان يكون له اعراب مع ان الجملة بكلامه لا يخلو عن خبط
واما بغير ذلك اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد
الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون
العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر
لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة
الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله
ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة
العرش ومن حوله ترغيبا فيه اى في الايمان وكونه
هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها وفي
الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام كقولهم رايته بعيني
وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا
داخل في التتميم اذ قد اتي فيه بفضلة لنكتة من التاكيد
والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون

بزهرة عين علم فى الفصل ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى
فصيام ثلثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة
فان الواو كثيرا ما تجيء للاباحة فى نحو جالس الحسن او ابن سيرين ألا ترى
انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه
ح يكون من باب التكميل اعنى الاتيان بما يدفع خلاف
المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان
المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك
لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين فى دعوى الاخلاص
فى الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون فى نفس الامر وفيه
نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من جوز
كون النكتة فيه دفع الايهام • واعلم انه قد يوصف الكلام
بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوى اصل
المراد او زائدا عليه فكذلك • قد يوصف الكلام بالايجاز و
الاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر
مساو له اى لذلك الكلام فى اصل المعنى كقوله اى قول الشاعر
يصد اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر سوءدد
اى سيادة وجاه • ولو برزت فى زى عذراء ناهد الزى
الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى نهد ثديها اى ارتفع
وقوله اى قول الشاعر الاخر • ولست بنظار الى جانب الغنى
اذا كانت العلياء فى جانب الفقر اراد بالغنى سببه اعنى
الراحة وبالفقر المحنة يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة
احب اليه من الراحة والدعة بدونها فيصفه بالميل الى المعالى
فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له فى
اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ويشمل

قوله ما يدل عليه الكلام الخ اما اعتبار التركيب فلانهم لم يجوزوا كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الا فرادية على ما هو المشهور وسيجى
ما هو التحقيق واما رعاية المطابقة فلان علم البيان باحث عن وجه كلى من كيفية افادة التراكيب لخواصها المرتبة فى علم المعانى عن افادتها اياها ولهذا اعتبر
علم المعانى بمنزلة الشعبة من الروح والمعطف من اصل الشجرة والمركب من المفرد وتحقيقه ان علم البيان ما اعتبر فيه مع الاصابة فى دلالة الكلام على الخواص

ويشمل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالنسبة الى الباقى و
ان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب
ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل
وهم يسألون وقول الحماسى وننكر ان شئنا على الناس
قولهم • ولا ينكرون القول حين نقول • اى نغير ما نريد
تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا
انقيادا لهوانا واقتداء لجرمنا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم
ورجوع الناس فى المهمات الى رأيهم فالاية ايجاز بالنسبة
الى البيت وانما قال ويقرب لان ما فى الاية يشتمل كل فعل والبيت
يختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله
اعلم تم علم المعانى بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على
جزيل نواله ونصلى على النبى محمد واله ونسأله التوفيق فى
اتمام القسمين الاخيرين بمنه وجوده الفن الثانى علم البيان
قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة
والاحتياج اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع
وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح
الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على ادراكات
جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه
فى تعريف علم المعانى فليس التقدير علم بالقواعد اى ادراكها
او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره
القوم ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال
واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتى
والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد
كل معنى واحد يدخل فى قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد

معنى قولك زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد
المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها
اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك
من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح
الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ
والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة
مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال
في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو
اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح
الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتقييد المذكور
للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات
مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف
في الوضوح مما يأباه الفهم في الدلالات الوضعية كما سيأتي
ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه
بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح • ودلالة اللفظ
يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يختلف فيها الوضوح
منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم
بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان
لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود
والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان
على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة
الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل
فيها او لا فالدلالة التي سماها القوم وضعية وهي التي
تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان
يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع

على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض
الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود
بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط
الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام
والمص ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان
التقسيم مشعرا بذلك ثم عرّفوا الدلالة اللفظية بانها فهم
المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في
الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام
واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى
المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع
وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى
وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى
ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق
للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم
السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد
يصح ان يشتق منه الصفة ويحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى
من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقهما منه الا
برابطة مثل انه يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا
اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا
مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك
فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها • اما على تمام ما وضع له

كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان
على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك
وتسمى الاولى يعني الدلالة على ما وضع له وضعية لان الواضع
انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة
الى الوضع وتسمى كل من الاخيرتين اي الدلالة على الجزء و
الخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل
يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول
الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة
وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل
الوضعية والطبيعية كما ذكرنا وتقيد الاولى بالمطابقة لتطابق
اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع
له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا
كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته
على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له
مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه
موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له
مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك
بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم
بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه
موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم
مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات
بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى
يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر
بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه

على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة
اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن
دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته
على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه
لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية
كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع
فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال
عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به
المعنى الاخر ولو يراد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع
لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى
ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن
والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا تقتضي
ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا
سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء
اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول
بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لان تمام التضمن والالتزام
فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم
وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات
صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى
ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات
لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا
بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا
جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك
بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة

ام نقص وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الآخر وكذا
المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
مما لا بد منه ‧ وشرطه اى شرط الالتزام اللزوم الذهنى بين
الموضوع له والخارج عنه اى كون المعنى الخارج بحيث يلزم
من حصول الموضوع له فى الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد
التامل فى القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له
كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون
غيره تكون ترجيحا بلا مرجح ‧ ولو لاعتقاد المخاطب لعرف او غيره
اى ولو كان ذلك اللزوم الذهنى مما يثبت باعتقاد المخاطب
بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره
كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك
مما يجرى مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب فى اصوله يشعر
بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى وتوجيه العلامة فى شرحه
بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من
اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم
بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم
الذهنى ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى
لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا
اللزوم لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون
مدلولا التزاميا بل لم يبق دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح
والخفاء ‧ والايراد المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
فى الوضوح لا يتاتى بالوضعية ‧ اى بالدلالات المطابقية
لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ ‧ لذلك المعنى
لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا ‧ اى وان لم يكن
عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه

دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه
الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية
امتنع ان يكون كلام يؤدى هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة
اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا
اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما
بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات
كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن
عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما
قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد
منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ
انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه الذى اشار اليه بقوله والا ان
لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون
عالما بوضع شىء منها فلا يكون شىء منها دالا او يكون
عالما ببعض منها دون البعض فيكون بعضها دالا دون البعض
وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض
منها دالا لاختلافها واما ما كان لا يجرى فيها الوضوح فان قلت
لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع
موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى
والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف
على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف
على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال
ان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف
على فهم المعنى فى الحال بل فى ذلك الزمان السابق فان قيل لانم
انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض
فى العقل بل فى التفاوت لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها

وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعنى على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤها انما هو بحسب ... وهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتأتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض الآخر فيمكن تأدية ذلك المعنى اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح والخفاء وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بواسطة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا او عرفيا عاما

او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم تختلف اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية ذلك المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكلامهم يبتني على ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل وهو بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما لم يخطر بالبال عند خطور النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال لكن ان التفت عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت ههنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا

لما ساعدنا القوم فى هذا التقييد فنقول ان كون الكلام
اوضح دلالة على معناه التركيبى يجوز ان يكون بسبب ان
بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك
المعنى التركيبى فاذا عبرنا عن معنى تركيبى بتراكيب بعض مفرداتها
اوضح دلالة على ما هو داخل فى ذلك المعنى كان هذا تادية
للمعنى الواحد التركيبى بطرق مختلفة فى الوضوح هذا غاية ما تيسر لى
من الكلام فى هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ
المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعنى باللازم
ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما فى التضمن او خارجا
عنه كما فى الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اى
ارادة ما وضع له فمجاز والا اى وان لم تدل قرينة على عدم
ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبنى على ما سيجئ فى اول
باب الكناية من ان الانتقال فى المجاز والكناية كليهما
انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكى من ان مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس
بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم
والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر
هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر الملزوم
ويراد اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا فى قليل من اقسام
على ما سيجئ وقدم المجاز عليها اى على الكناية لان معناه
كجزء معناها لان المراد فى المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة
على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون
المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل
بالطبع اى يحتاج اليه الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة
للكل فقدم فى الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه

ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة
التى كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه
فصار استعارة فتعين التعرض له اى للتشبيه قبل
التعرض للمجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها
عليه فانحصر المقصود من علم البيان فى الثلثة التشبيه
والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى
علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل
مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
قلت لانه لكثرة مباحثه وجموم فوائده ارتفع عن ان
يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل
اصلا برأسه هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان
على ما اخترعه السكاكى وانت خبير بما فيه من الاضطراب
والاقرب ان يقال علم البيان يبحث فيه عن التشبيه
والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث
من غير التفات الى الابحاث التى اوردها فى صدر هذا
الفن التشبيه اى هذا بحث التشبيه الاصطلاحى
الذى يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من
المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعنى التشبيه بالمعنى اللغوى اشار اولا الى تفسيره
بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه
الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير
ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يات بالضمير لئلا
يعود الى المذكور المخصوص فاللام فى التشبيه الاول
للعهد وفى الثانى للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت
فهى عين الاول فليس على اطلاقه يعنى ان معنى التشبيه

في اللغة. الدلالة. هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا
هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في
معنى. فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به
والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو
قولك قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك
والمراد ههنا ما لم يكن. اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه
في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بحيث
لا يكون. على وجه الاستعارة التحقيقية. نحو رأيت اسدا
في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية. نحو انشبت المنية
اظفارها ولا على وجه التجريد. نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه
اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة
على مشاركة امر لامر آخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى
تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد
فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد
من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المص
هو الدلالة على المشاركة امر لامر آخر في معنى لا على وجه الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يراد
فيه قولك بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو
قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو واما حال الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية ان الاستعارة التخييلية وهي
اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة
على مشاركة امر لآخر في معنى عند المص لان المراد بالاظفار
عنده معناها الحقيقي على ما سيجيء ان شاء الله تعالى
فدخل فيه. اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها
بلا خلاف. وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد

او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول
المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به
خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه
او مع حذفه فالاول. نحو قولك زيد اسد. والثاني نحو
قوله تعالى صم بكم عمي. بحذف المبتدا اي هم صم فان
المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان
الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له
بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول
عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام
وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه
ان شاء الله تعالى. والنظر ههنا في اركانه. اي البحث في
هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي
اربعة. طرفاه. يعني المشبه والمشبه به. ووجهه واداته
في الغرض منه وفي اقسامه. واطلاق الاركان على
الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو
الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار
ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال
على المشاركة المذكورة نحو قولك زيد كالاسد في الشجاعة
طرفاه اما حسيان. قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما
لان وجه الشبه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان
التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف
الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما
منسوبان الى الحس. كالخد والورد في المبصرات والصوت
الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت
الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ

حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن
فضاء م النكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات
والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات
وهذا كله مما فيه نوع تسامح لان الصوت الضعيف
والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما
هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم
الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما
لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر
في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر
ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان
كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك
على ما يحكى تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه
عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية
والسبع فان المنية اعنى الموت عقلي لانه عدم
الحيوة عما من شانه ان يكون حيا والسبع حسي والثاني
مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب
محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية يصدر
عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس
بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من
الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا
فقد علما يعنى العلم المستفاد من ذلك الحس
فاذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون
جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك
لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور
والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك

والمسك كالخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول
واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول
فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل
لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه
ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات
والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي
تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل
الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان
اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي
بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحد الحواس
الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق
واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته
دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا
من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه
في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به
شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف
الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي
مال الى السفل من صاحب المطر اذا انزل او تصعد اي مال
الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح
الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة
مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت
والرماح والزبرجد كل منها محسوسة بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك

اى المراد بالعقلى ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحد الحواس
الخمس الظاهرة. فدخل فيه الوهمى. الذى لا يكون للحس
مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالى فانه منتزع
منه ولهذا قال. اى ما هو غير مدرك بها. اى باحدى
الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا
بها. وبهذا القيد يتميز عن العقلى كما فى قوله اى كالمشبه به
فى قول امرء القيس. ايقتلنى والمشرفى مضاجعى.
ومسنونة زرق كانياب اغوال. يقول ايقتلنى ذلك
الرجل الذى يوعدنى فى حب سلمى والحال ان مضاجعى وملازمى
سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة
النصال يقال سن السيف اذا احدده ووصف النصال
بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب
الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت
لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له فى هذا المقام ان
ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة فى الخيال المتأدية اليه
من طرق الحواس ولا بالوهميات المعانى الجزئية المدركة بالوهم
على ما سبق تحقيقها فى بحث الفصل والوصل وذلك لان
الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس
المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولا انياب
الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعانى الجزئية
بل هى صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس
الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا
مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق فى هذا المقام
ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانه
تركيب الصور والمعانى وتفصيلها والتصرف فيها واختراع

قوله ادراك ونيل الخ اردف الادراك بالنيل لان ادراك الشئ قد لا يحصل به الحصول بنفسه والنيل لا يكون الا بحصول ...
نفسه واللذة انما تكون عند حصول نفس اللذيذ ولم يتعقل عليه لان اللذة لا يتحقق بدون الادراك والنيل لا بد عليها الا بالالتزام
وما لم يكن لفظ دالا على مجموعها اصحاب ... ذكرهما وانما قال عند المدرك لان الشئ قد يكون كمالا وخيرا بالقياس الى
شخص وهو لا يعتقد كماليته وخيريته فلا يلتذ به بخلاف ما لو اعتقد كماليته وخيريته وان لم يكن كذلك بالنسبة اليه
فى نفس الامر وغير الحقيقية ...

واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او
راسان او لا راس له وهى دائما لا تسكن نوما ولا يقظة
وليس عملها منتظما بل النفس هى التى تستعملها على
اى نظام تريد اما بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار
يسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار يسمى
مفكرة فالمراد بالخيالى هو المعدوم الذى ركبته المتخيلة من
الامور التى ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته
المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شئ
يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة فى تصويرها
بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما
يدرك بالوجدان. اى ودخل ايضا فى العقلى ما يدرك
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات. كاللذة والالم
الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة
والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل
من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك
ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال
وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو
عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما
حسى وعقلى اما الحسى فكادراك القوة الغضبية
او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة
بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة
بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة
شئ ترجوه وكذلك البواقى وهذه مستندة الى الحس
واما العقلى فلا شك ان القوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال

ويتنفر به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية
ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم
وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن
الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه الحواس
الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة
وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة
الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة
كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل
ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اى وجه التشبيه هو المعنى الذي
قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد
في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية
وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه
التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد
بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه
الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف
الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس
والمراد بالتخييل ان لا يمكن وجوده في احد الطرفين او في
كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اى مثل وجه
الشبه في قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها
هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن
لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اى في التشبيه
المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء
مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اى
تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل
وذلك اى بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه

انه الضمير للشأن لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها
كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها
شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة فقوله شبهت
جواب لما ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة
وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة
والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون
البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني
اى السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم
بالحنفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اى وتخيل
ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك
شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اى بسبب
تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد
صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيهها اى مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد
الشباب اى ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق او
بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف اى لامعة بين
النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار
فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين
الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء
ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون
متلونا واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من
باب القلب والمعنى سنن لاح بين الابتداع
وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة
هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك
وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد جعله

اى جعل وجه التشبيه فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح
فى الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا
المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعنى النحو لان النحو لا يحتمل
القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب
المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام فقد حصل النحو فيه
وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه وان
لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع
به بل يستضر لوقوعه فى عمياء وهجوم الوحشة عليه كما
يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة
والكثرة بان يجعل فى الطعام القدر الصالح منه او اقل
او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما
مصلحا واهمالها مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم
ولا يحصل منافعه التى هى الدلالات على المقاصد
الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب
الخاص كما لا يجدى الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة
منه وهى التغذية ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة
النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة
ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اى وجه التشبيه
اما غير خارج عن حقيقتهما اى حقيقة الطرفين وذلك
بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا
بينهما وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما فى تشبيه
ثوب باخر فى نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا
القميص مثل ذلك فى كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن
او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى

معنى قائما بهما وهو اما صفة وتلك الصفة اما حقيقية
اى هيئة متمكنة فى الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية
اما حسية اى مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية
اى المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهى قوة مرتبة
فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان
الى العينين من الالوان والاشكال والشكل
هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين
كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث
او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير المقدار كم متصل
قار الذات ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال
ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز
عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزائه المفروضة
ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل
القسمة فى الطول والعرض والعمق وسطح ان
قبلها فى الطول والعرض وخط ان قبلها فى الطول
فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول
الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان اخر اعنى انها
عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة
الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات
من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذى
يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية
والكيفية عرض لا يقتضى لذاته قسمة ولا نسبة و
كانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط
بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها

اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخل تحت الشكل وغير ذلك. او بالسمع. عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتى بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف فى صلابة المقروع او ملاسته كما فى اوتار الاغانى الممدودة او فى قصر المنفذ او ضيقه او شدة النواية كما فى المزامير الملتوية تختلف حدة وثقلا. او بالذوق وهو قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة. او بالشم. وهى قوة مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى. من الروايح ولا اسماء لانواعها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرايحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك او الى ما يقارنها كرايحة الحلاوة. او باللمس وهى قوة سارية فى البدن كله بها يدرك الملموسات. من الحرارة

من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة. وهذه الاربعة هى اوائل الملموسات التى بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية يقتضى سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية يقتضى صعوبة ذلك. والخشونة وهى كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع. والملاسة. وهى كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين. وهى كيفية تقتضى قبول الغمز الى الباطن ويكون للشى بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة. والصلابة. وهى تقابل اللين وكون الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء. والخفة وهى كيفية يقتضى بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عايق. والثقل وهى كيفية يقتضى بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لم يعقه عايق وكل منهما فى الحقيقة مبدا مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه فى الجو فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه. ومما يتصل بها اى بالمذكورات كالبلة

والجفاف والل‍زوجة والهشاشة واللطافة والكثافة
وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف
على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية
كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس
من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج
القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق
اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم
العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من
الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق
الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى
ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من
الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها
ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس
مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس
المطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا يضطرب عند
اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة
وفسرت بانها ملكة يصدر عنها صفات ذاتية ويقرب
منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من
غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة
وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما
حقيقية والحقيقية كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي
لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين
كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست

هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات
الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق
لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية المشبهة
بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح
حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات
النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء
بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه
بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه
التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام
متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي
باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام
عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص
تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من
امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف المودعة
التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد او بمنزلة الواحد
لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون
وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيب
اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور
وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي
من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد
عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد
او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان
ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل
واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد
فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة

المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك
اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي
والمتعدد الذي يتركب عليه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي
او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب
دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تفصيله والحسي
طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان
تمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به
فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما
عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي
شيء يعني ان وجه الشبه امر مأخوذ من الطرفين موجود
فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك
بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما
او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه
عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا
والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء
اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس
فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي
يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح
بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه
التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي
تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك
فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو
كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك
فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لانه

لانه كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا
شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه
بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه
حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة
في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة
في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة
بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا
عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه
يأبى ان يكون هو غير عقلي لان المص قد عدل عن التحقيق
الى التسامح كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد
امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه
اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي
او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة
اقسام وكل منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او
المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية
وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين
يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد
الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت
من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس
بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات
ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات
فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف
بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير
والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة كما هي
على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرء الرجل جراءة بالمد

وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها
الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة
عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة
فانها اعم والهداية اى الدلالة الموصلة الى المطلوب
واستطابة النفس فى تشبيه وجود الشئ العديم
النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من
الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير
عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز من ان
التشبيه هو ان يثبت لهذا معنى من معانى ذلك او حكما
من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم
النور فى انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور
بين الاشياء واذا جعلت للرجل القليل النفع هو معدوم
او هو والمعدوم سواء لم تثبت له شبها من شئ بل
انما تنفى وجوده كما اذا قلت ليس هو بشئ ومثل هذا لا يسمى
تشبيها لانا نقول الامر كذلك لكنا نظرنا الى الظاهر فقلنا موجود
كالمعدوم وشئ كلاشئ ووجوده شبيه بالعدم فان ابيت
الا ان تحمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع
بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلى
والمشبه به حسى فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه
وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل
بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه
محسوس والمشبه به معقول وفى الكلام لف ونشر
وهو ظاهر وفى وحدة بعض الامثلة تسمح لما فيه من
شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس
وقد ذكر فى المفتاح والايضاح من امثلة العقلى فيما طرفاه

فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة فى كونهما جهتى ادراك
وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التى يقتدر بها على
ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
والسبب والشرط يشتركان فى كونهما طريقين الى الادراك
ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل و
لو جعل وجه التشبيه بين العلم والحيوة الانتفاع كان
ايضا صوابا والمركب الحسى لكن وجه الشبه لا ينقسم
باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسى
مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار
اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما
مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب
ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون
المفرد الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب
المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة
ضرورة ان الطرفين فى قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان
وكذا فى وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه فى قولنا زيد كعمرو
فى الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب
ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف
لشئ واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او
وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح فى تشبيه
المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة
كما سيجئ ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه
التشبيه الواحد بهذا المعنى اعنى بمعنى ان لا يكون معنى
منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل فى تحقيقه
لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين

بهذا المعنى اعني بعض ان يقصد الى متعددين وينتزع
منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة
تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا
فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من انه
وجه الشبه اما امر واحد او غير واحد والواحد اما ان
يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون
في حكم الواحد محل نظر والمركب الحسي فيما اي في التشبيه
الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه
في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية بضم
الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا
البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة
يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من
الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من مقارنة الصور
البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان
كانت كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة اي
بقاربها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى
المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون
مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق
بل الكيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة
مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا
في تفسير الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص
اي مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية
والمص قد جمع بينهما فكانه اراد بالمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا

الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من
الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب
على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء
وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان
لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود
حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا او انه
لا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي
طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع يقال اثار
الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه
اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى
التائين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر
فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصد بها اثارها على ما نستطلع
عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة
من هوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه التشبيه
مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي
كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف
بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا
في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا
كان مثار النقع ليل كان السيوف كواكب ونصب
الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى
مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى
ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها

فيجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى
كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على
سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال
ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان
السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر
عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو
وترسب وتجيء وتذهب وبهذه الزيادة زادت التشبيه
تفصيلا لانها لا يقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من
جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام
الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا
شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات
مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة
والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف
هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم
ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة
واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت
جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها
بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي
على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم
الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو
مما يتعلق به بمعنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا
زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وكسير
المراد ان المشار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم و
المركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والاخر
مركب كما في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على

على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام
حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه
مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس
شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب
الحسي اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع
عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة
من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب
ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقرن
بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير
المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان
مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع
عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين
احدهما ان تقرن بغيرها من الاوصاف والثاني ان
تجرد هيئة الحركة حتى لا يزاد عليها غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه
الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابن النجم والشمس
كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق
واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم
بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له
يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له راي غير الاول فيرجع من
الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب
الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها
ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك
المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة

عن غيرها من الاوصاف. فهناك ايضا يعني كما لابد
في الاول من ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف
فكذا في الثاني لابد من اختلاط حركات كثيرة للجسم
الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين
وبعضه الى الشمال ليتحقق التركيب والا لكان وجه
الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم
لا تركيب فيها. لاتحادها بخلاف حركة المصحف
في قوله اي قول ابن المعتز. وكأن البرق مصحف قار
بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا
اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان
فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالين اعني حالتي
الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة
قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا
لم يتحرك الى جهة واحدة من شأنه ان يعز وجوده وكلما
كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض
الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن
لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض. حففت
بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل. فكأنها و
الريح جاء يميلها. تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل. وقد يقع
التركيب في هيئة السكون كما في قوله. اي كوجه التشبيه
الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس
ذلك الكلب على اليته. جلوس البدوي المصطلي.
باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله
لا من جدل الانسان والمجدول المفتول من الهيئة
الحاصل من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه

في اقعائه. فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع
خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع
وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار
موقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر
في صفة مصلوب. كأنه عاشق قد مد صفحته. يوم
الوداع الى توديع مرتحل. او قائم من نعاس فيه
لوثته. مواصل لتمطيه من الكسل. شبهه بالمتمطي
المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل
فنظر الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب
والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب
التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا
جليا. والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل
الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع
سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من
عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل
وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية
العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه
واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب
انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر
الاول من قوله. كما ابرقت قوما عطاشا غمامة. يقال ابرق
القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به
ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت
السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت
فلانة اذا تحسنت لك وتزينت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة

للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها
اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه
من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب
انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه
اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمام
لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة
اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود
المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان التشبيه
مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه
امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء
في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان
هذا المعنى مشترك بين الطرفين فالمشبه به ظهور الغمامة
ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه
العقلي اعم فلسائل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض
التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا
لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان
الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين
وان احدهما لا يدوم قلت الفرق بينهما ان الغرض في البيت
ان ثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء
ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو
ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى
امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم
يتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء
بحاله على حقيقة ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو
لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالآخر

بالاخر كذا ذكره المص وقد نقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى
ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو
من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى
ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق
التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب
فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال
الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا
زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون
لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه
بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة
لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر
ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد
ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي
او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم
والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة
النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر
على الانثى وفي المثل اخفى من سفاد الغراب في
تشبيه طاير بالغراب والمتعدد المختلف الذي
بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي
ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي
في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه
قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه
بالتحريك اي تشابه وقد يكون بعض الشبه بالسكون
وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه
التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه

اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم نزل التضاد
منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة
وظرافة يقال ملّح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم
اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد
وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم
وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة
والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا
فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار
في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا
هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط اذ ذلك انما هو التلميح
بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع ولنا في قولنا
هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي
في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسُلّ
تغيظ الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد
بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين
فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل
وحاتم مع انه لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع
في التضاد اي في ان كلا منهما يضاد الآخر لا يكون هذا من
الملاحة والتهكم في شيء والضرورة لا حاجة الى قوله ثم نزل
منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد
انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واوردنا
التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد
او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد
في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد

هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكن تنزلناه منزلة
الجراءة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في
الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه
في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار
التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وأداته
اي اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن
للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك
اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان
الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه
للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي
كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل
الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود
الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأنك
قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر
من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
نحو كأنك بهذا خوف وكأنه قد فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين
ومثل وما في معناه مما يشتق من المماثلة والمشابهة
والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف
اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل
وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به
اما لفظا كقولك زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل
المستوقد اي حال وقصة العجيبة الشأن واما تقديرا
كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية
فان التقدير كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون

اصابعهم في آذانهم من الصواعق عطف عليه لان هذه الضمائر لابد لها
من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله
كمثل الذي استوقد نارا فالمثل هو المشبه به وقد ولي الكاف
لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلت ذلك من قبيل ما ولي
المشبه به الكاف لما ذكره الكشاف والايضاح فيما لا يلي
المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد
تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلم
انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي
المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح
بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى
ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل
ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير لكون الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله
على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم
اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر
بعد الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم
مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين
انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله
قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين
انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين
انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا
وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فحكم بان
الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون
الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة

والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الايتيح لا يكون
نظير الصولة او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول محال لا وجه له
وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد
ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون
الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكشاف
فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى
او كصيب من السماء بعينه ثم ما ذكره الشارح في توجيه
لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه
اوقع التشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان
اللام للعهد بيان اي ذا ابراً كون الحواريين انصار
الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين
قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار
الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين
انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على
ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى
لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله
اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم
حواريو محمد عليه السلام اي حواري الرجل صفيه وخلصاؤه
والله اعلم • وقد يليه غيره • اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به
وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه
عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان
نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء • انزلناه من السماء

فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل
المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك
والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا
شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان
قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء
فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب
قلت هذا التقدير لاحاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف
قوله او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم
في آذانهم لابد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب
هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير مثل ذوي صيب
لان المراعى الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد
يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية
كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء
ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس
الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه
الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم
وفناءهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها
خالية هذا كلامه فان قيل بيت ان طلب مرجع الضمير احوجنا
الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لان
المشبه به ليس ذوات ذوي صيب بل حالهم وصفتهم لانا
نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي
ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة
المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب
انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى

اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود
واشد ملاءمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا
فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء
انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف
لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبي عنه
اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه
واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة
على تحقق التشبه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا
اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان
من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان
تشبهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن
ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه
نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك
وانما يدل عليه علمنا بان الاسد لا يمكن حمله على زيد
تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء
ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبي
عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه
اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض
العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه
امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف
فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب
وان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث
لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا
بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان تتناهى بعض

اتحاد النوع من الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه
ليس منها فاصح لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله
بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء
لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان
قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه
ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام
مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك
بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال
المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله
عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف
كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به
دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها
اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة
والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود
بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف
على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع
وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل
بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية
شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات
لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا يرى انك
اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم
او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في
قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك
المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور
وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام

ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب
ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان
اذا هم بشي لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء
عزمه فيه ولم يشغله عنه شي فالسامع لا يصادف فيه
من الاريحية ما يصادفه من انشاد قوله اذا هم القي
بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه
الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به
اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه
اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي
ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون
المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله
دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان
حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا
كان ثوبان متساويان في السواد لان الغرض مجرد الاشعار
بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو
يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه
لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا
كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان
كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين
جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير
والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك
قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي
الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد
بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه
في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المنكرة

بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في
السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا امر الاستطراف بل كلما
كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بافادة هذه
الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي
لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه
من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح
ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه
ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او
التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء
بما فيه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى
الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه لصيرورته
كالممتنع لشبهه اياه او للوجه الاخر اي نقلا لندرة حضور
المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه
لمثل ما ذكر ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره
الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به
الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف
خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول
بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق
دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا
مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير ثم لا بد فيما يكون
للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون
المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة
والندرة ليحصل الغرض واما وجه التشبيه الذي هو الهيئة

هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي
بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر
الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون
المشبه به اعرف بوجه التشبيه فيما اذا كان الغرض من
التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن
يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف
على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب
ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل
او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه
فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه
او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن
اذا قصد استطرافه. او تزيينه. مرفوع معطوف على
بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع. كما في تشبيه
وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة
قد نقرتها الديكة او استطرافه. اي عد المشبه طريفا حديثا
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه
اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه
في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر. غير الابراز
في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر
الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد
واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية
يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي
الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد
زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
يحضور ان يرتبها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كأنها

فوق قامات ضعفن بها او ابل النار في اطراف كبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها
في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر
حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة
عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه اخر
انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب
نار في جسم مستولي عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء
اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس
اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه
الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه
في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان
يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه
زائد كقوله اي كقول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان
غرته وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة
الشيء لاكرمه واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة
حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من
الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة
على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند
الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح اليه والارتياح له
وعلى كونه كاملا في الكرم يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع
المدح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به
كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة
بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع
من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل
احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد

اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في
التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد
في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كثير
مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على
ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر
من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك
الامر والاخر زائدا سواء وجد الزيادة والنقصان ام لم
يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه
ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا
من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول
ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي
فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر
اسبلت جفوني تعالى اسبل الدمع والمطر اذا هطل
واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة
على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي
بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر
ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز
عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا
كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح
بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي
من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة
الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو
ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل
الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك

قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب
من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام
في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين
في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على
وجه يوجد في الفرع على حدة او قريب منه في الاصل فان
العكس يستقيم في التشبيه متى اريد شيء من ذلك
لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين
يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا
قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان
يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من
الاغراض وبسبب من الاسباب من غير القصد
الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي
قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ في
الاغلب عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه
هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما
النظر في اقسامه فهو انه ينقسم باعتبار الطرفين واخرى
باعتبار وجه الشبه واخرى باعتبار الاداة واخرى باعتبار الغرض
فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول
بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به
اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان
غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمراة
باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل
واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد
يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر
للعورة فان قلت الظرف اعني لكم ولهن قيد في المشبه به قلت

لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او
الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه
على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد
بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم
المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية
بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة
وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك
او مختلفان اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس
كالمراة في كف الاشل فان المشبه هو الشمس غير مقيد
والمشبه به هو المراة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه
اي تشبيه المراة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد
والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت
بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه
ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه
والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب
المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان
العرب تاخذ الاشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض
فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع
اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا
باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن
تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف
الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على
بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه
السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه

الذي يرى الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع
النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها
الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله. فكانما المريخ والمشتري
قدامه في شامخ الرفعة. منصرف بالليل عن دعوة. قد اسرجت
قدامه شمعة. فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن
شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من
اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف
وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية
فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات
المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به
وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفرق
فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق
بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع
انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام
بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه
من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة
من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام
بالصواعق. واما تشبيه مفرد بمركب كما في تشبيه
الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
والمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة
امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق
الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا. والفرق
بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فالمشبه
في قوله كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه
على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من

من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح
تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط
بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس
بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله. والشمس من
مشرقها قد بدت. مشرقة ليس لها حاجب. كأنها بوتقة
احميت. يجول فيها ذهب ذائب. وقوله كان مثار النقع
وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب
ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة
امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره
المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
الشاة الجبلي بانه قصد في الثاني الى ما يدخل فيه الامور المتعددة
المختلفة بخلاف الاول ضعيف. واما تشبيه مركب بمفرد كقوله
اي قول ابي تمام. يا صاحبي تقصيا نظريكما. اي ابلغا اقصى نظريكما
واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس
تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف احدى التاءين يقال
صوره الله صورة حسنة فتصور. تريا نهارا مشمسا. ذا شمس
لم يستره غيم قد شابه. اي خالطه. زهر الربى خصها لانها انضر
واشد خضرة. فكانما هو. اي ذلك النهار المشمس. مقمر. اي
ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات
فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب
الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى
هذا على الشارح. وينقسم ايضا. تقسيما آخر للتشبيه باعتبار
الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف. وهو ان يؤتى
على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها اي
كقول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور.

كأن قلوب الطير رطبا بعضها • ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف • وهو اردأ التمر البالي • شبه الرطب الطري من قلوب الطيور بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه • او مفروق • وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كذلك كقوله • اي قول المرقش الاكبر يصف نساء • النشر • اي الطيب والرائحة • مسك • والوجوه دنا • نير واطراف الاكف • وروي اطراف البنان • عنم • هو شجر احمر لين • وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني • فتشبيه التسوية كقوله • صدغ الحبيب وحالي • كلاهما كالليالي • وثغره في صفاء • وادمعي كاللآلي • وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول • فتشبيه الجمع كقوله • اي قول البحتري • بات نديما لي حتى الصباح • اغيد مجدول مكان الوشاح • كانما يبسم • ذلك الاغيد اي الناعم البدن • عن لؤلؤ • منضد • منظم او برد • هو حب الغمام او اقاح • جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء • وفي قول الحريري • يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد • وعن اقاح وعن طلع وعن حبب • شبه بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع من هذا كلاما ان شاء الله تعالى • ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات انشدت اليه • اتتني بالامس ابياته • تعلل روحي بروح الجنان • كبرد الشباب

كبرد الشباب وبرد الشراب • وظل الامان ونيل الاماني • وعهد الصبا ونسيم الصبا • وصفو الدنان ورجع القيان • وباعتبار وجهه • عطف على قوله وباعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله • اما تمثيل وهو • اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد • امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك • وقيده • اي المنتزع من متعدد • السكاكي بكونه غير حقيقي • حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار • فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور • واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مرادفا للتشبيه • وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن الشبه عقليا علم انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الكلام مثلا لكذا كما يقال ضرب النور مثلا للقران والحيوة للعلم • واما غير تمثيل وهو بخلافه • اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور

من قصيدة لنعمان بن المنذر وروي بانك شمس وهو على التقدير تعليل للبيت قبله وهو الم تر ان الله اعطاك سورة ترى كل ملك دونها يتذبذب اراد بالسورة الرفعة وفي استعارة من سورة البناء

ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا وذكر جار الله العلامة ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا او كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله فمنه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر

مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلوم الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل سيصبح العيش لي والليل عند فتى كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في روق شبابه وريقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير الايادي لدي ووصل مواهبه الي طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله واما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهو على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه

اى يكون وجه الشبه لازماله كقولهم للكلام الفصيح هو
كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اى وجه
الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع
لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من
خواص المطعومات قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون
الا حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة
الحجاب وشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه
حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون
الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح
ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا
فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسى قطعا
حملهم ذلك على ان تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه منقسما
الى الحسى والعقلى لصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة
التى هى من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة
وفيه بحث لانه جعلهم وجه الشبه فى هذا التسامح هو
الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق فى قولنا
الخد كالورد فى الحمرة هو الحمرة التى هى من الامور المحسوسة ايضا
فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو
هذا دون ذاك والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى
ان تسامحهم فى تقسيم وجه الشبه الى الحسى والعقلى وتسمية
بعضه حسيا انما هو من جنس التسامح فى تسمية ما يستلزم
وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد
بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للحمرة المحسوسة فهذا
الاعتبار سموا وجه الشبه فى مثل هذا حسيا فليتأمل وايضا
تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل

مبتذل وهو اى التشبيه الذى ينتقل فيه من المشبه الى
المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى الراى اى
فى ظاهر الراى اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان
جعلته مهموزا من بدأ فمعناه فى اول الراى وظهور
وجه الشبه فى بادى الراى يكون لامرين اما لكونه امرا
جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من
التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه
شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه
من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لانه
المفصل يشتمل على المجمل وشئ اخر ولهذا كان العام
اعرف من الخاص ووجب تقديمه فى التعريفات الكاملة
وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة
ثم الى التفصيل ثانيا وكذلك فى النظرة الاولى جماد
وفلان لم يمعن النظر ولم يتبعه وكذا يدرك من تفاصيل
الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك فى المرة الثانية
ما لا يدرك فى المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اى
لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به
فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه
والمشبه به اذ لا يخفى ان الشئ مع ما يناسبه اسهل
حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز
فى المقدار والشكل فانه فى وجه الشبه تفصيلا ما حيث
اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور
الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة
حضور المشبه به فى الذهن مطلقا يكون لتكرره اى تكرر المشبه به
على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير
منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر

متحققا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمراة المجلوة
في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا
لكن المراة غالب الحضور في الذهن مطلقا فعارضه كل
من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل
في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة
او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال
مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة
في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض
التفصيل الحاصل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة
الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه
كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما في
القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما
قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل
فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر
لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم
الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس
كالمراة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة
فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في
نفس الراي للمراة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف
تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندوره اي ولندور حضور المشبه به
اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه
وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت
منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار
يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او

او لقلة تكرره اي المشبه به على الحس كقوله والشمس
كالمراة في كف الاشل فان المراة في كف الاشل ليست
مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق
له ان يرى مراة في كف الاشل وانما كان ندور حضور
المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين
ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يخطر
بالبال الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه والغرابة فيه
اي في تشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة
التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد
بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد
او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود
البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة
امور او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة
اعرفها ان تاخذ بعضها من الاوصاف وتدع بعضا اي
تعتبر وجود بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس حملت
ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان وان
تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة
اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك
وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتامل
بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من
شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة
ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل
امرء القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده
والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها
في المشبه به كما عبارتك في تشبيه الثريا بالعنقود والانجم انفسها

والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة
في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك
والثالث ان ينظر الى خاصة من الجنس كما في عين الديك
فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى اليسر في كل حمرة
ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على
الاغلب الاعرف والا فدقايقه لا يكاد تنضبط وكلما كان
التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان
التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله كما انما مثل
الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه
من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب
اي من البعيد الغريب دون القريب لغرابته اي لكون
هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه
العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابدع واحسن من
المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه
من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل
ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء وتعني بعدم الظهور في
بادي الراي يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب
بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن
بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فتحتاج الى نظر وتامل
وهل احلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما
يوصل الى المطلوب يظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود في
التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ و
اختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف
في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال
كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا

الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس
قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال
الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء وقوله لو كان
من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح و
ان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن
التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه
ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي
اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي كقول
الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن
للثاقبات افول اي الغائب فان تشبيه العزم
بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة
ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه
او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه
بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قول الاخر هي بدر يسكن الارض
اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة
بقوله وباعتبار اي التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما
حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب
ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف
الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل
على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء
والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة
قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما
متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث
الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل

لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي
ليالية اسحار وفيه هواجر كما خضلت والشمس تسعر
اصيال هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين المذكوران
في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام القاصرة
للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام
وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به
وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق
وذهبه هو الورق الذي اصفر ببرد الخريف ويسقط منه
على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الآخر
او مرسل عطف على قوله اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر
اداته وصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف
الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما
من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه و
التشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته
اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء
بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم
شيء فيه اي في وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل او
كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في التشبيه معروفه عند
المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي يكون قاصرا
عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع

خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة
باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه
اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه
مذكور قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى
التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة

فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب
التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد
كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان
كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف
الوجه والاداة فهو اعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود في هذا
المقام فلهذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار
ذكر اركانه كلها او بعضها معموله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة
مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر
اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو
زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد
ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف
احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط او مع حذف
المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد
ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار
عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان
نحو زيد كالاسد في الشجاعة وكالاسد في الشجاعة عند الاخبار
عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان
بالعكس متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما
وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر
او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما
اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرتين
فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط بين القوة
والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف

الاداة اقوى من حذف وجه الشبه بجعل المشبه عين
المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين
نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين قولنا
زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة
والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام
لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين
احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك
لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا
استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا
او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب
علمت والحال والصفة فالاصح ان يسمى تشبيها لا استعارة لان
اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا
لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد
اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو
ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون
الاتيان بالاسد لاثبات الشبه فيكون خليقا بان يسمى
تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو
لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه
لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد
فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا
في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان
هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة
بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام
الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس
من

فانه اسد اعبر به عن الرجل الشجاع وهو الرجل الشجاع ولم يكن المشبه مذكورا ولا مقدرا

لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر فلا يتحقق الاثبات المذكور

من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني زيد اسد استعارة لاجرائه
على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع
الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان
اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن
كذلك نحو رايت به كما في لقيت اسدا او لا باثبات
معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى
تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات
التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه
مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمي
مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ
في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان يطلق اسم الاستعارة
على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول
اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك كان
يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار
فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن
دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان
اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة
التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم
المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال ابن ع
تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه
لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة
الا بتغيير صورة نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس
الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب
من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب

لقوله • اسد دم الاسد الهزبر خضابه • موت فريص الموت منه يرعد • فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري • وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا • وموضع رحلي منه اسود مظلم • فانه لا سبيل فيه الى التشبيه لا حاجة حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وانت هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من جنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة

عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى • الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصود الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة على المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب • وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا • الحقيقة • في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى المفعول من حققت الشيء اي اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجرى على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل

واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس
نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا
من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح
الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في
اصطلاح به التخاطب اي وضعت له تلك الكلمة في اصطلاح
به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا باستعملت
اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا واحترز بقوله فيما وضعت له عن
شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس
ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز
والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح
التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة
وان كانت موضوعة بالتاويل لكن المفهوم عند الاطلاق
لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله
في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له
في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا
استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا
لكون الدعاء غير ما وضعت له في اصطلاح الشرع لانها في
اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة
مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت
كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد
والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول
لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو
الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين

تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة
تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى
معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة
على المعنى المجازي لا يكون وضعا له ودلالته انما يكون بقرينة
فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا
لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف
ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي
ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره
ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة ان الحرف
ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا
يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا
هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام
زيد مثلا وكذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم
بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز
لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا او
ذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم
الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك
لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء
مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني انه
مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام
منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى
الفهم دليل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا
قلت القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على
الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع
عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض

وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لانه يتوقف
الدلالة بواسطته وتحصل من هذين الوضعين وضع اخر
ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير
مجموع بينهما وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى
للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع
بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف
بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض معا
الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر
او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا
من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة
كما يكون معنوية فقد يكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله
دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد
ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع
فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في قولك رأيت اسدا يرمي
موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع
بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح
لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ
الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز
في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا
في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف
الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على
ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد وفي الكناية
تشتركان في كونهما حقيقيتين وتفترقان في التصريح وعدمه

وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له
بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد
جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء
لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ
لذاته ظاهره فاسد من العجائب في هذا المقام انه وقع لبعض مشاهير
الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان الحاجة
من ثمة اعتراضه على السكاكي بالدلالة بنفسها ان تكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته
ظاهره الفساد وتوهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما نقل
ان دلالة الالفاظ ذاتية فقال فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره
بحمله على معنى فاسد يرى عنه هذا الكلام واقول كيف حل لك ابطال
كلام المصنف بحمله على معنى هو بريء منه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف
ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى في نفسه و
ان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تأوله فما
اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك
اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ
على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى
جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع
ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر
ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري
من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي
او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم
واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة
وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين
اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص الدلالة

اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول
فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على
اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول
كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل
اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون
الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى
الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني
كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية
لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل
للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض
لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه
بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد
لا يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع
وقد تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه
عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف
كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك
وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين
شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم
بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم
بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات
تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان
والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل
شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا المجاز

والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه
نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها
على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار
البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا
مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه
فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية
شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء كتسمية
انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب
في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان
انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا
شرط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح
وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة
والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على
تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب
التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز
مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن
جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته
اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان
الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله
في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما
وقوله في اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه
المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا
استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان
مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح

الذي به

الذي وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها
المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد
من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح
وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس
على وجه يصح لعدم العلاقة وتخرج الكناية ايضا بقوله مع
قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع
جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا
وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون
منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له
الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول
مجاز في المعنى الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس
كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة
المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز
في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب
في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت
على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة
وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا
هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له
ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية
بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق
حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف
المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق
اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق
الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف

في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز
لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن
المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك
او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلانه واضعها
ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع
فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان
اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان
هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع
فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل
الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي
الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة
والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة
في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا
وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف
النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا
ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة
في الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة
والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى
الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة
غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة
فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه
الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة

الاستعارة تفتقر الى ستة اشياء المستعار والمستعار له والمستعار منه والمستعير والاستعارة وما يقع به الاسناد

على فعل المتكلم اعنى على استعمال اسم المشبه به فى المشبه
وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم
مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا
منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما
اى المشبه والمشبه به مستعار منه ومستعار له واللفظ
اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب
عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة
غير المشابهة كاليد فى النعمة وهى موضوعة للجارحة المخصوصة
لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود
بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلة لها وايضا بها
تظهر النعمة فهى بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا
فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت اياديه فلان عندى وجلت
يده لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد فى البلد والقدرة
اى وكاليد فى القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة فى
اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب
والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد فى قوله عم المؤمنون تتكافأ
دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب
التشبيه اى هم مع كثرتهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد
الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف
بها الجهة فى التصرف كذلك سبيل المؤمنين فى تعاضدهم على
المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ فى اسرار
البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبنى على ما نقلنا عنه
من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه فاطلاق الاستعارة عليه يجىء من القبول وههنا كذلك
اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية فى المزادة
اى فى المزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية

والراوية فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة والعلاقة كون
البعير حاملا لها لما ذكر المرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع
العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب
ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل
عنهم فى كل جزئى من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون
فى الاطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع العلاقة
ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت
ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب
ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم
المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى وانواع
العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقى ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمص
قد اورد ههنا تسعة عن ما سبق اولا فى اطلاق اليد على
النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق
الراوية على المزادة فقال ومنه اى ومن المجاز المرسل
تسمية الشىء باسم جزئه يعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا
وهو اللفظ الموضوع لجزء الشىء عند اطلاقه على ذلك الشىء لا
ان نفس التسمية مجاز ففى العبارة تسامح كالعين وهى الجارحة
المخصوصة فى الربيئة وهى الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك
لان العين لما كانت هى المقصودة فى كون الرجل ربيئة لان غيرها
من الاعضاء مما لا يغنى شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص
كله فلا بد فى الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى
الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان
كل منهما جزءا منه وعكسه اى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية
الشىء باسم كله كالاصابع فى الانامل فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى اذانهم
من الصواعق فان الانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل

جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصواعق وتسمية
اي وتسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات
الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت
السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح
في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهره
انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب
الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم
او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو
عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين
كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء
باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني
اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم
محله نحو فليدع نادية اي اهله نادية الحال فيه والنادي المجلس
او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء
نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي
يحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي
لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان
اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب
فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على
الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة
بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها
اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما
هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه
لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو وعلى
الخصوص فلا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما

واما في غيره فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو انه
اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير
مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق
فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز
بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك المعنى مما
يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى
الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل
فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى
ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط انه يلزم منه
تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير
على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب
الواقع وهو اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض و
الرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون لحصول
احد في الاخر كالحال والمحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما
او يكون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك مشتمل على اللزوم ولهذا
يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة
والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد
فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على
على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب
وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان
بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما
الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة
وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى
المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر
على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو

استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن
على الانف من غير قصد الى التشبيه مجاز مرسل فاللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا
مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد يتميز
عن التخييلية والمكنى عنها وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اى
ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك
المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية
او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما
لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له
فالحسي كقوله اى قول زهير لدى اسد شاكي السلاح
اى تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاكر السلاح بالقلب
والحذف مقذف اى رجل شجاع اى قذف به كثيرا الى
الوقايع وقيل قذف باللحم ورمى به فصار له جسامة ونبالة له
لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه
والتقليم مبالغة القلم وهو القطع والاسد ههنا مستعار للرجل
الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اى والعقلي كقوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام
وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح من قوله تعالى
فاذاقها الله لباس الجوع انه الظاهر من اللباس عند اصحابنا
الحمل على التخييل وانه كان يحتمل عندي انه يحمل على التحقيق وهو
ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون
وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف
مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل انه يكون عقلية وان يكون
حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه

يحتمل ان يريد به الضر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان
اريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي
وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم
كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف الاستعارة ما تضمن
تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني من اللفظ واستعمل
اللفظ فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء
نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان
معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له
لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة
عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها والاسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما
وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم انه اى الاسد في نحو زيد اسد مستعمل فيما
وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة
كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على انه اى اداة
التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان قلت
قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد
اسد اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا
وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة
قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد
مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع
فصحة حمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت
اسدا يرمي انه اسد استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد
اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص
موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد

فحذف المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة
ويدل على ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار
والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي
صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه الصلوة والسلام
هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول
اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت
اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي
بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت
من بروج البدر بعدا بدور وزهها تبرجها الكتان فضله الكلام
لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به
عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي
ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة
ولاحت من مخصوصة مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره
صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من
باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان
يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي
تقديره كما في قولنا رايت اسدا في شجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط
الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط
الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به
كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا
فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي
البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب
التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل
لان المشبه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بانه

بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملا في غير ما وضع له ولا
انه يصح وقوع اسم المشبه موقعها ولا يفوت الا المبالغة
في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا
وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد
بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن
كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن
انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر
الاجاج على الكافر بانه شارك العذب في منافع والكافر
خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد
قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار والحفاء وذلك
ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة
وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى
ضعفه على من تتبع لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة
مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا الاعم منهما
اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور
الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له
لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد
مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني
السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لاعم
من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه
على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا
بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني
المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صحيح في انه اذا اطلق

لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه
فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت
رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل
لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا
اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته وكسوته فقلت نعم
ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا
الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا البحث يشتبه على كثير
من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام
وارادة الخاص ويعتضون اي يظنون بانه لا دلالة للعام على الخاص
بوجه من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق
في بحث التعريف باللام اشارة الى الحقيقة • وقيل انها مجاز • عقلي
يعني ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله • اي دخول المشبه في جنس المشبه به
بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد • كان جوابا
لما استعمالها • اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال
الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا
انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن
كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة
لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه
ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا
كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان
متعديا الى مفعولين كان بمعنى صيّر ويفيد اثبات صفة لشيء حتى

لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان
نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له
معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد
مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل
تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس
في الواقع واقعا مجاز عقلي • ولهذا • اي ولان اطلاق اسم
المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به
صح التعجب في قوله • اي قول ابن العميد في غلام قام
على راسه يظلله • قامت تظللني • اي توقع الظل علي من الشمس •
نفس اعز علي من نفسي • قامت تظللني ومن عجب
وفي رواية يا حول يا عجبا ومن عجب • شمس • اي انسان
كالشمس في الحسن والبهاء • تظللني من الشمس • فلولا
انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة
لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن
الوجه انسانا اخر • والنهي عنه • اي ولهذا صح النهي عن
التعجب في قوله • لا تعجبوا من بلى غلالته • هي شعار يلبس تحت
الثوب وتحت الدرع ايضا • قد زر ازراره على القمر • تقول
زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه
فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى
لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي
لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن • ورد بان
الادعاء • اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في
جنس المشبه به لا يقتضي كونها • اي كون الاستعارة
مستعملة فيما وضعت له • للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل
الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك

ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد
بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجرأة
ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة
وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف
وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل
المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في
غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة
المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا اندفع
ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي
نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب
والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي
التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث
لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به
من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة
تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة
على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول
المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به
قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة
من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على
انه المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة
على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم
صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى
فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة
المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على
خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان

ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي
ومع هذا فلا وجه لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة
الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا
نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب
يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس
الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع
فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص
غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي
ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير
متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه
يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم
وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب
اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف
بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة
فيجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل
كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي
او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان
متعارفا او غيره فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد
المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف
بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع
له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي
قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت
اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها
قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا

فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فمتعلق قوله
تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران
السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون
وتلجأون الى الطاعة بالسيوف أو معان ملتئمة مربوط
بعضها ببعض بكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى
صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة
روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف
بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي
من انكفأ اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى
رب صاعقة من حد سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس
سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا
سحائب اي نصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس
الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة
والكثرة يستعار للاخر ولما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر
ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس
الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر
من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي
الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع
وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهي
باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان
لانه اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو
احييناه في او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه
استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية
التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء
والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المص انه

٢٢٢

اي الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال
فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا
قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة
التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق
واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم
للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود
كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع
وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره
الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة
اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة
مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المص ثم الضدان ان كانا قابلين
للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف
اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان
يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل
قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان
افعال المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا
كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه
اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى الضد وكذا في جانب الاشد
فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه
حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة
والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما
للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر
باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى
فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك
ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية

لتعاند الطرفين ومنها اى من العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل فى ضده اى الاستعارة التى
استعملت فى ضد معناها الحقيقى او نقيضه لما مر اى لتنزيل
التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم
على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم
اى انذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر به
للانذار الذى هو ضده بادخاله فى جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك
رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء
والاستعارة باعتبار الجامع اى ما قصد اشتراك الطرفين فيه
وهو الذى يسمى فى التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اى
الجامع اما داخل فى مفهوم الطرفين اى المستعار له والمستعار منه
نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة
طار اليها او رجل فى شعفة فى غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله
الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن
والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه
واستعد للجهاد فى سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن فى بعض
رؤس الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويكتفى بها فى امر معاشه ويعبد الله
حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما
فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما
فى العدو قال الشيخ فى اسرار البلاغة والفرق بينه وبين رايت اسدا
ان الاشتراك ثمه فى صفة توجد فى جنسين مختلفين كالاسد والانسان
بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة
وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات فى ذلك لا نوع
اختلاف فى الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو
واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان فى كل من المرسن و

والطيران خصوص وصف ليس فى الانف والعدو ان خصوص
الوصف الكائن فى طار مرعى فى استعارة للعدو بخلاف خصوص
الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور اليه بخلافه
ثمه ولهذا لو لوحظ فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر عد استعارة
وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على
وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت
والتماثل مخالفة السلف فانهم عدوها فى الاستعارات وخلطوها
بها فاعتددت بكلامهم فى الجملة ونبهت على ذلك بان سميته
استعارة غير مفيدة ووجه التشبيه بينه وبين الاستعارة التى
تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة
بينهما من واد واحد بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق
الاستعارة عليه فان قلت الجامع فى المستعار منه يجب ان يكون
اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى غير هذا
الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون
الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما
هو فى الماهية الحقيقية الا يرى ان السواد جزء من المجموع المركب
من السواد والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه
انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين
والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور
بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى المفهوم
مع كونه فى احد المفهومين اشد واقوى وفى كون استعارة الطيران
للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح
والسرعة داخلة فيه بل هى لازمة له فى الاكثر كالجراءة للاسد
والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال
بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها

عن البعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع
الداخل في مفهومهما وهو في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة
لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل
في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما
داخل كما في استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه
المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على
ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة
لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع
لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا
قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع
بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة
وصف له واما المستعار له وهو الرجل الموصوف بالشجاعة
لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان
المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم
الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني
الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو
انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا
يرمي او خاصية وهي الغريبة والتي لا يطلع عليها الا الخاصة
الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة
قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة
كما في قوله اي في قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف
فرسه بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس
سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه
اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج بعنانه علك
الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة

هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله
عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة
وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي
فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المحتبي ممتدا
الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره و
ساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت
الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال
انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي
الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين
حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان
بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين
منتصبتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى
العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس
من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة
بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهارى رحالنا
ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء
والمهارى جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن
من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى
اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت
عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا
ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال في
الرواح اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي
استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا

في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيهما ظاهر
عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة اذا اسند
الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها
حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل
الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة و
البطوء في سير الابل تظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما
في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في
الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات
لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له
لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف
الليل بالطول واستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب
يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف
بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره و
الشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال و
الاستعارة باعتبار الثلثة اي المستعار منه والمستعار له
والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما
حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له
عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة
الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في التشبيه والقسم الاول
ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف
بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار
بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي
نحو فاخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له
الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار

نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها
من موطئ فرس جبرئيل عم والجامع الشكل فان ذلك
الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة
المنقوشة على جدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار
منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده
السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا
فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع
هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة
الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من
قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه
فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف
فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول
تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة و
هذه استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب
في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه
فهذه استعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي
عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها
حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار
فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له
كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله
وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر
اي حصول او عقيب امر دائما او غالبا كترتب ظهور
اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء
عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة
هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس

فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن
الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة
بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه
ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل
فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي الداخلون
في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما
هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي
ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة
الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك
عار يا ابن ريطة ظاهر وفي قول الامام المرزوقي وذلك عار ظاهر اي زائل
قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر
عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة
الليل فالتام من ههنا عن فيكون موافقا للكلام غيرهما وذكر الشارح
العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن
الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب
والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني و
غيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر
على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة
لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف
الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي
عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان
النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام
لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل
الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم

يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان
اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال
اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف
ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس
عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرته
الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول
الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النار
كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون
النزع انتهى كلامه واقول تصويبه لذلك لا شك ان الشيء
انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب
بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام
عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل
واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت
شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة
وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب
المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان
الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون
نوعا اخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع
الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه
الاقسام الستة والا عطف على قوله وان كانا حسيين
اي وان لم يكن طرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان
نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم
والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي
فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية مع
ما سيجيء من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه

فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق
صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان
والمكان والآلة لان المنظور في هذا التشبيه هو الموت
والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون
المرقد بمعنى المصدر فيكون هو المستعار منه الرقاد تعبيرا
للكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث
وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر
ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى
فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى
واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا
الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون
ومنهم من جعل الجامع عدم ظهور الافعال ومن زعم ان القرينة
هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت
لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم
والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له
واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين
حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع
بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار
له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة
لا تمحى كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة
اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة او القبة على من
فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب
الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار له ضرب القبة على الشخص
او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت
الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان

والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او
الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدي بعلى اليها
فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان
مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء
حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي
والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما
عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان
لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو
ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين
من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة
اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير
للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا
ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم نحو رأيت اليوم حاتما والا
فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية كالفعل وما يشتق منه مثل اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان
والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما تصلح للموصوفية الحقائق
اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض
صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها
لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها
او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في
نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل
شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل

بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والالة لانها
تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير
ذلك ولا تقع اوصافا البتة وفيه ان الاصحاب قد خصصوا ما يشتق
من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات
بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان
والالة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه
فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر
التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا
بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا
كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان
اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد والاولى ان يقال
ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والالة
هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان
المستعار منه صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه
فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر
اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين
اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث
اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال
صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها
عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية
وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني
الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا
افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع

بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور
في زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت
الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة
الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم
يدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها
لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة
في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض
الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز انه يكون
اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة وقلت
ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون
مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا
كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة
احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة
الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ
ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في
مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق
النطق على الدلالة يصح التمثيل على احد الاعتبارين
فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة
اي يقدر التشبيه العداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته
اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في
الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة
والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فتكون
الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص

ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل
في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط
ان يكون لهم عدوا وحزنا لكن المحبة والتبني غير ان ذلك
لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل
لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب
ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية
او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون
في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موضع على ان يكون استعارة
بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة
مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص
المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية
في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة
الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية
في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب
علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة
على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة
اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما في نطقت الحال
فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل
انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة
مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في
نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت
قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية
والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار
قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي

اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان
النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا
في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء
الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق
قوما هم شر لاخوتهم منا عشية نجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة
القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة
او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع
وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات
قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث
يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت
بيانا واقود الحرون الشموس فان تعلق اقري بكل من المسامع
والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب
اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى
الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري حرب بني فلان
اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي
في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة
اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور
اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح
من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة
السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة
لاستعارة واحدة واما على ما يدار قرينتها على كذا الجواز ان يكون
القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا
شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة
باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام

لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه. الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه نحو عندي اسد. والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر. والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير. غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا. اي شارعا في الضحك آخذا فيه. غلقت لضحكته رقاب المال. يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين. و عليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة. وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس. فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا. قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف. والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب. والذي يلوح من كلام القوم في هذه

في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع و الخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة يعني الاظفار للمنية فلا يكون تجريدا. والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج و قد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله. لدى اسد شاكي السلاح. هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع. مقذف. له لبد اظفاره لم تقلم. هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي. والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية. ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لا شيء مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه و ذكر علوه. ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة

في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج
الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء
فلولا انه قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره
فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى
على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب
او النهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس
مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف
يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة
من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق
لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه
مع الاعتراف بالاصل اي المشبه به وذلك لان الاصل
في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف
في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض
يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم
من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان
المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه
وما ذكرنا صرح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله
واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان
لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول عباس بن الاحنف
هي الشمس مسكنها في السماء فعز امر من عزاه حمله على العزاء

وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها اي
الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا
وتجب تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة
فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز
اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز
لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه
وصار الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه
هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل
اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي
يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون
وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في
المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في
الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين
المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعي ان الصورة المشبهة
من جنس الصورة المشبه بها فتطلق على الصورة
المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها
كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه
انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت
شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب
في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى
فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه
الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة
امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه

منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به
واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة
وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل
او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون
استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك
ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص
كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع
مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات
فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون
ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فغير استعارة كقوله • هواي مع الركب
اليمانين مصعد • البيت فان المركب موضوع للاخبار
والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فقصر المجاز المركب على
الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب • ومتى
فشا استعماله • اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك
اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا على
معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا • اي ولكون المثل تمثيلا
فشا استعماله على سبيل الاستعارة • لا تغير الامثال •
لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه فلو تطرق التغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه
فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان
المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به
اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ
الذي يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا ينفصم

في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر
الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك
تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان
المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت
اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من
المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير
لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب
ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم
العجيب الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة
وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم
من العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء
على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة
بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين
الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى
ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب
اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المص ولما كانا
عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما
فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي
تطلق هي عليها فقال • وقد يضمر التشبيه في النفس • اي في
نفس المتكلم • فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه •
فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب
البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان
وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق

ان المراد به غير الاستعارة بالكناية • ويدل عليه اى على ذلك
التشبيه المضمر فى النفس بان يثبت للمشبه امر مختص
بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حساً او عقلاً يجرى
عليه اسم ذلك الامر ويسمى التشبيه المضمر فى النفس استعارة
بالكناية او مكنيا عنها • اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه
بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن
المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به
للمشبه استعارة تخييلية • لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى
يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه فى وجه الشبه ليخيل انه
من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه
على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه فى المشبه به بدونه والثانى ما به يكون
قوام وجه الشبه فى المشبه به فاشار الى الاول بقوله • كما فى قول ابى
ذؤيب الهذلى • واذا المنية انشبت اى علقت اظفارها •
الفيت كل تميمة لا تنفع • والتميمة الخرزة التى تجعل معاذة يعنى
اذا علق الموت مخلبه فى شئ ليذهب به بطلت عنده الحيل
روى انه هلك لابى ذؤيب فى عام واحد خمس بنين وكانوا
فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها
قوله • اودى بنى واعقبونى حسرة • عند الرقاد وعبرة
لا تقلع • حكى ان الحسن بن على رضى الله عنهما دخل
على معاوية يعوده فلما رآه المعاوية قام وتجلد وانشد •
وتجلدى للشامتين اريهم • انى لريب الدهر لا اتضعضع •
فاجابه الحسن رضى الله عنه على الفور وقال واذا المنية
انشبت البيت شبه فى نفسه المنية بالسبع فى
اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار

وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذى فضيلة فاثبت لها اى
للمنية الاظفار التى لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اى فى السبع
بدونها تحقيقا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة
بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار
الى الثانى بقوله • وكما فى قول الاخر • ولئن نطقت بشكر برك
مفصحا • فلسان حالى بالشكاية انطق • شبه الحال بانسان
متكلم فى الدلالة على المقصود • وهذا هو الاستعارة
بالكناية • فاثبت لها • اى للحال • اللسان الذى به قوامها
اى قوام الدلالة فيه • اى فى الانسان المتكلم وهذا استعارة
تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظى الاظفار والمنية
حقيقة مستعمل فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز
لغوى واما المجاز هو اثبات شئ لشئ ليس هو له
وهذا عقلى كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان
للمتكلم ومتلازمان فى الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخر
لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية البتة وهى يجب ان
يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا تقول المص
فى مثل قولك اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا
قلت له انه يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح
للتشبيه كما يسمى اطولكن فى قوله عم اسرعكن لحوقا بى
اطولكن يدا ترشيحا للمجاز عن اليد المستعمل فى النعمة
فان قلت ما ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية
شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة
لغوية وكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت
معناها الصحيح المذكور فى كلام السلف هو ان لا يصرح

بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود
بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة
الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح
بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه
الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع
الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له
المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون
عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد
من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه
من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار
البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار
ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمز
على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع
اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به
المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكن قد استفيد منه
ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية
بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد
وسيجي الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر
فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على انه
في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية
ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع
وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية وذلك انه قال في اسرار
البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن
مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت
اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا

موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم
كقول لبيد • وغداة ريح قد كشفت وقرة • اذ اصبحت
بيد الشمال زمامها • جعل للشمال يدا ومن غير ان يشار الى معنى
يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا اصبحت بشيء
مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى
لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت
الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك تصريف
الشيء بيده فيجد التشبيه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه
بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثلا ذي اليد من الاحياء
فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك
ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء ثم قال لا خلاف
في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء
اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه
اراد ان يثبت للشمال يدا • وكذا قول زهير • صحا • اي سلا مجازا
من الصحو خلاف السكر • القلب عن سلمى واقصر باطله • يقال
اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه فقيل هو على
القلب اي اقصر عنه باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال
امتنع باطله عنه وتركه بحاله • وعري افراس الصبى ورواحله
هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها
على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها
السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على
التحقيقية يبقى الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى
بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه
زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته
او الالات ما كان يركبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه

الصبي بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة فقضي منها
اي من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه
الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال
بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس
استعارة بالكناية فاثبت له اي بعد ان شبه الصبي
بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص تلك الجهة اعني
الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر
فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبي
على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة
يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا
في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا
اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه
اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس
وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها
الاسباب التي قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي
وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والانصار
فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل
تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي او حسا
اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح
في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها
والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال **فصل** عرف
السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من
غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل
في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول

وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في
غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على
القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر
عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل
فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها.
فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف
مجرد قوله المستعمل فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من
التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان
يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه جاز وانما ذكرت
هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة
فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا
لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل
والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله تستعمل فيما وضعت له
لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان
الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له
في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان
فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به
عن الاستعارة ويرتكب كون الكلام قلقا. وعرف السكاكي
المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن
ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام
في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة

او الشرع او العرف غيرًا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويًا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازًا لغويًا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه معان في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع بقوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة فانها اي المجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له بها والصحيح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثلها في قوله لئلا يعلم وقال ايضًا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازًا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازًا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازًا وهذا ايضًا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يكون الاحتراز عنه فلا بد هنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال وقولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة

الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز عن كذا ولكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة لا لاثبات الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقًا والا لانتفى الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام

ورد ايضًا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازًا كذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضًا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا ما ول في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد

مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز
لكون البحث عن الحقيقة غير مقصوده بالذات فكلام لا ينبغي
ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع
بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع
الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع
الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا
حتى تقييد الموضوع له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب ولا يغني
بعد التعريف سيوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف
الاعتبارات والاضافات لا بد في تعريفاتها من التقييد بقولنا
من حيث هو كذلك وهذا التقييد كثيرا يحذف من اللفظ لانسياق
الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذف في جميع المنطقيين
من تعريفات الكليات الخمس والمتقدمون من تعريف الدلالات
الثلث ولا يخفى ان الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة
بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا
لكن بحسب وضعين مختلفين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له
اي مع قطع النظر الى امراء الا ان تعليق الحكم بالوصف
يشعر الحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائلا اي من حيث
انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له من حيث انها موضوعة له فيخرج عن التعريف
نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله
اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا
لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له
لا تعال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز
ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار

عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز ايضا لصار المعنى
انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي
موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث
انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع
علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه
في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا بانه
تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على
وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة
معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع
وهذا غلط لا اشارة الى الكتاب حيث يقول خذ هذا
الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد
بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم
السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن
للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه
فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور
الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس
المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع
مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم
جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به
اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم
الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع
الاظفار في معرض السبع مع ايهام انه كذلك ينبغي كما هو شان
العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه

لا ايتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك
لها وسمي المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك
مستعارا منه وسمي اسم المشبه به مستعارا وسمي المشبه
بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه
في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار
هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه في مباحث التشبيه
كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسمي في كلامه
ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط
في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي
الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعني بالمصرح بها
ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به
وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية
وانما لم تقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية
ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة
للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما
اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد
التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم
الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة
استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور
لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة
التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل
على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود
اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة

الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من
قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة
مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون
ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة
من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي
وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم
الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن
لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة
فظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان
في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس
مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق
على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز
على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ
مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه
صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد وكلما
ذلك لكنا نقول بعدما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد
بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له
وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي
فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى
المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم الاصول الثاني انا
لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية
على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين
كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه
لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا الحاصل

لرد كلام المص حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا المجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث انه اضافة الكلي الى شيء او تقييده واقترانه بالكف شيء لا يخرجها عن ان يكون كلية فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلية مستعمل في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذه الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية

والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول لي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للكناية عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار لفظ الماء للمتوهم وزعم المص انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او قد شبه الملام بالماء المكروه واضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى كلا التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي له ان يشبهه بظرف شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية بتفسير غيره لها اي لغير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال

وجعل اليد التي للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق والتحقيق ان هذا المعنى مجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان حصص النفس المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية مثلا السبع اي ما يخصه وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي بل والقول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي

اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به بالمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة باظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي الموضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره

في المرشح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل
على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون
الحبل استعارة كعهده والاعتصام به استعارة للوثوق
بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه وحاصل
اعتراض المص مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه
ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه
كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن
اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى
ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا
رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه
هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف
بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة
المتوهمة لتصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون
الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدة عليها قلنا فرق بين
المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة
عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة
تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى
عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه
ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية
انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار
ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي
هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه بلفظ
المنية واريد المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية
لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون

لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة
المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية
كلفظ المنية مثلا يستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد
بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها
بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الاخر وجعلها قسما
من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق
واضافة نحو الاظفار الى المنية جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كأنه
جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى
اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه
قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد
سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من
جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة
بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقته اشد من
التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل هنا باسم المشبه كما نفعل
في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه به كما ندعي الشجاع اسما للفظ
الاسد بارتكاب تأويل صح به ما لنا التفصي عن التناقض بين
ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل
المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس
السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا
وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع
كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة
واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذه الطريق دعوى
السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك

لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق
من غير تأويل حتى تدخل في تعريف المجاز وتخرج عن تعريف الحقيقة
كما انا اذا جعلنا اسم الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل
لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا
اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله
في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة قلنا
وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا
اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا
يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله
في الموت استعمال في ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة
بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا
مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع
الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي
انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا
ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة
فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق
ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت
المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له
بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ
المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت
قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون
باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد
السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول
على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه من حيث
انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت

والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية الكلام في توجيه كلامه على
ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع
المكني عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء
والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق و
السكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به
اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي
اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه
صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية
عن السبع والحال من المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر
فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل
الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف
المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة
عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري
اعني استعمال المشبه به ادعاء فيتوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد
الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق
منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية
استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي
قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي
في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية و
اضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل
القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة
لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية
عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا

في قولنا نعم لهم لهذمیات بجعل اللهذمیات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله ليكون لهم عدوا وحزنا وبجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط وبجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل بجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة جعل القوم قرينة الاستعارة التبعية بجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية بجعل قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لان المجاز اذا كان علاقته المشابهة كان استعارة ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى

الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهم المصنف فاذا قلنا نطقت لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فظاهر من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية واما اذا قلت نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه بها في نطقت الحال هذا كلامه ولا اساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيهها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان

اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم
انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده
لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية
الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز
العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها امام مقدر وهي كالاظفار
في اظفار المنية ونطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك
انبت الربيع البقل او الهزم في قولك هزم الامير الجند قلت
هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد
صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر
امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا اقول بالاستعارة
التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على
التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى والتخييلية
تغيير المص مثلا في نطقت الحال بكذا جعل شبيه الحال بالمتكلم استعارة
بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت
حقيقة مستعملا في المعنى الاصلي كما هو مذهب السلف فلا يلزم القول
بالاستعارة ولو امكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما ولمع
ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل**
في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة
التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات
حسن التشبيه كان يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين
والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك
ما سبق في باب التشبيه وذلك لانهما مبناهما على التشبيه
فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة لفظا اي
وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من
جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه

تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل
الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه
اقوى في وجه الشبه بدليل قول ابن عم ظلمناك في تشبيه صدغيك
بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم
ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير
مقيدة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد خطا
لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة
الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولانه شرط
حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه
اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف
او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد
يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل
رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن
الاستعارة واما اذا لم تراع كما لو اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا
لكن يفوت الحسن كما لو قيل في الحقيقة رايت اسدا
واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة
واريد الناس من قوله عم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
وفي الفائق تجدون الناس كابل مائة ليست فيها راحلة
الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي
المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل
والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في
محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها
راحلة او هي جملة استينافية وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا
اي كل ما تتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل تتاتى فيه التشبيه

وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه تتأتى فيه الاستعارة التحقيقية
او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا
او تكلفا بالاطباق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي
بما ذكرنا من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا تحسن
الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين الطرفين
حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا
فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا
وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كان في
ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية
جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية
حسنها بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها
عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة فكان حسنها
متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها
قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها
وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ما مر الملام
ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة
مبنية على التشبيه فلم لم يحسن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه
ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمة
كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي الى غيره فظاهر عبارة
المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب
وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل
عن محله الى المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك
الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر في مثله مجاز والمقصود في فن
البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على التناقض

اقتداء بالسلف واحتذاء بصنيع السكاكي عن التزام عند
اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز
على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب
للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى
اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك
واسئل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر
ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع بان
المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق
الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا
لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع
بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها
فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا
ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال
سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى
ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول
الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف
وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس
وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود
نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله
والاحسن ان لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب
الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان
نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد
اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ
وهو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس
لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد

فكذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى
اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل
فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق
الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون
على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت
لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فح لا فرق بين
قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه
الكناية من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد
وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فانه
معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت
عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له
قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز
وشبيها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل
لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحدث ملا لكن العهدة في
ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده عن المجاز
اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على
سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام
المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس
كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا
في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف
الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له
في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه
لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي

والا فلا دخل في توقف السكاكي ايضا وانما قسمهم المجاز الى
هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل
ومنقطع فلا توقف للسكاكي ههنا ايضا فتدبره والله اعلم

الكناية

في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت
التصريح به وفي الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري
الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة
اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ و
هو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه
مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ
طويل النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه
ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذه انتفى
المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم انه
المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند
الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم
بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف
المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى
جائزة لا واجبة وهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي
ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد
طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية
كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة
للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط
وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب
ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية
هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة ما معناه

وحده او غير معناها وحده او معناها و غير معناها والاول
الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية
يشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح و
عدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من
جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان يشير الى ان
ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء
زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير
معه فوجه التوفيق بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة
المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف
واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه
اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم
الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم
المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره
بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة
اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالغيث الذي
هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع
الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما
لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان
يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون
ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل
عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم وان سلم فلم لا يجوز
ان يكون المجاز ايض كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما
يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق
الفرق والسكاكي ايض معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع

امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده
ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط
لها دونه قلت لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده
باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع
لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع
ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس
وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث
في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية
ثلاثة اقسام الاولى اي القسم الاول والتأنيث باعتبار
كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب
بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هو معنى واحد
وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف
معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف
كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع
الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان
معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هو مجموع معان وهي ان
تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي
القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطها اي
شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني معنى واحدا
قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المص فيه نظر
ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال

بلا واسطة والبعيدة ما يكون الانتقال بواسطة لوازم
متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان
كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي
مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان
فالجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ
لبساطتهما واستغنائهما عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما
وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك
الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من
الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك
وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية
الى المطلوب بها بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل
الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل
نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني
قولنا طويل نجاده وقولك طويل النجاد بقوله والاولى كناية
ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما
لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة
احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت
الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند
طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم
بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة
تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال
النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير
الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها
في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية
على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له

في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه
فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض
اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي منتفع بهم بخلاف نحو زيد
احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة ولذا قبح هند
قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف
فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح ولم لا كانت تصريحا كما في
قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين
جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها
في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب
انما هو بمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول
مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان
يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن
الابله عريض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة
الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى
البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى
امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى
المقصود لكن لارباب النظر وبهذا تمتاز عن البعيدة وجعل
صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية
عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه
نظر بل هي كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا
ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية
بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر
كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب
المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود

المصحح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا اكثر ان لم يكن الانتقال
فيه بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب
بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه
ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر
ومنها اى من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة
التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل
ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى
المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها
تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع
الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية
الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه
وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب تخصيص
الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا
كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اى كمال
الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه
اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات
اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح
باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف
على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب معطوف
على مفعول ان يقول اى او ان يقول نحو قولنا انه مختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها
والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة
لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن
الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به
في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافتها او اسنادها الى الموصوف

الى الموصوف او ضميره الاولى ان طول القامة المكني عنه بطول
النجاد مضاف الى ضميره في قولنا فلان طويل نجاده ومسند الى ضميره
في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه
يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك
التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك
الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون
فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على ابن الحشرج
وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب من الدنيا كثيرين فافاد
اثبات الصفة المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان
الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قول زياد في كون
الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط
به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث
لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين
برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من انه
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني
نحو طويل النجاد بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف
كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طول الى النجاد
تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا
صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة
له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين
ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى
يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن
يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى
فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة
ونسبة معا كما في قولنا كثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه

قلت ليس هذا الكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب
بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة
المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف
في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر
وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم
من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة
الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في هذا الكلام وكما تقول في عرض
من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد
حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر لهم مع انه قد كني عن الكفر
ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف
غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان
التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر
الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم
الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم والعرض الشيء بالضم
ناحيته من اي وجه جئته يقال نظرت اليه عن عرض وعرض
اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض
وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال
تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكره ليس من
اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض
اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان
المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان اذا
قلت قولا وانت تعنيه وكانك اشرت به الى جانب وتريد
جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء
وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع
له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما تقول

كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك وكانه امالة الكلام
الى عرض يدل به على المقصود ويسمى التلويح لانه تلوح منه
ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على
معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما
ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى
لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج
فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم
منه المعنى من عرض اللفظ اي من جانبه ولغيرها اي والمناسب
لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في
كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح
هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان
الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة
والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في
قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء
والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك
آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي
لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه
جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره
معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين
من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان
الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا
ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون

على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة
التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها
يشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة
له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم
وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه
الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير
الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال
من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد
بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى ان يكون كلام يدل على معنى
دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا
ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المص
وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف
كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء
ويلزم منه التهديد لكل من صدر منه الايذاء فان استعملته
واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية
وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه
للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا

فصل

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ
من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى
اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي
وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر
وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا
ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه
لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة
وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها

والمكني عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر
وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ
ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست
مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد
سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته
للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان
الاول افاد تأكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني
وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان
الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول
افاد تأكيدا لاثبات القرى له لم يفده الثاني واعترض المص بان
الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان
يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت
اسدا يفيد للمرء شجاعة الاسد والثاني يفيد له شجاعة
دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس
واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة
ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب
في شيء من الصور فهذا متحقق في قولنا رأيت اسدا بالنسبة
الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا
مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير
الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام
الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل
له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلت رأيت اسدا فهو لا يوجب
ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا

كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت
المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا
الحكم ثابت او منتفى وقد بينا ذلك فى بحث الاسناد الخبرى
والدليل على ما ذكرناه انه يحال فان قيل قرينة قولنا رايت اسدا
على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد فى الشجاعة ان المساواة
فى الاول يعلم من طريق المعنى وفى الثانية من طريق اللفظ فلنا
لا يتغير حال المعنى فى نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى
كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فكذا لا يتغير معنى مساواة
الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح فى ان مراده
ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط فى استنباط المعانى من عبارات
الشيخ لا فتقاره الى تأمل وافر والله اعلم هذا اخر الكلام فى
علم البيان والله المشكور على نواله المسؤول لاتمام القسم
الثالث بالنبى واله **الفن الثالث علم البديع وهو**
علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اى يتصور معانيها ويعلم
اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام
اشارة الى الوجوه المذكورة فى صدر الكتاب فى قوله ويتبعها
وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة
اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة
اى بالخلو عن التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما
تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر
على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين
الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها
الاعم الشامل لمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد
وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة
او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة

احترازا عما يكون داخلا فى البلاغة مما يبين فى علم المعانى والبيان
واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها ح بعض ما ليس من المحسنات
التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم
البديع وهى اى وجوه تحسين الكلام ضربان معنوى اى راجع
الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين
اللفظ ولفظى راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوى
لان المقصود الاصلى والغرض الاول هو المعانى والالفاظ توابع وقوالب
لها فقال اما المعنوى فالمذكور منه فى الكتاب تسعة وعشرون فمنه
المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ
ايضا وهى الجمع بين المتضادين اى المعنيين المتقابلين فى الجملة
يعنى ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك
وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف فى الجملة وفى بعض الاحوال سواء كان
التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل
الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف
او ما شبه شيئا من ذلك على ما يجئ من الامثلة ويكون ذلك
الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم
ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيى ويميت او حرفين نحو لها
ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان فى اللام معنى الانتفاع وفى على
معنى التضرر اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر
لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب
والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه
النفس وتنجذب اليه فكانت اجد فى تحصيله واعمل او من
نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضى ان يكون ههنا
ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود

الطباق والتضاد

هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء
مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق
ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين
فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر
نهي فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون
ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون
ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره
بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية
واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق
لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه من اقسام الطباق
وليس قسما من المعنوي براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول
ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب
الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من
سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم
قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب خضرا من ثياب
الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية
عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت
من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان
ولا يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول
الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر
اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي
العدو الازرق فحبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب
الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو
المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما
الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل

مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان
الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين
الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن
مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه
قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق والثاني هو الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما
بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي
يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب براسه اي ظهر ظهورا
تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب
لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى
البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان
لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين
يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي
في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة التي جعلها
السكاكي وغيره قسما براسه من المحسنات المعنوية وهي ان
يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل
ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة
على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين
متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا
متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة
ثم تختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة
مثل مقابلة الاثنين بالاثنين او مقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة
الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا
وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة

المقابلة

المقابلة بين اثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة
ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا • واقبح الكفر والافلاس
بالرجل • قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس
على الترتيب • ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى
وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى • واما من بخل واستغنى و
كذب بالحسنى فسنيسره للعسرى • ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا
الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله • والمراد باستغنى
انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه • اي عما عند الله
فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق • فيكون
الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فعلى هذا المثال
تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو
ملحق بالطباق لما مر من ان مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل
الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة • وزاد السكاكي في
تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين
متوافقين او اكثر وضديهما • واذا شرطا هنا • اي فيما بين
المتوافقين او المتوافقات • امر شرط ثمة • اي فيما بين الضدين
او الاضداد ضده • اي ضد ذلك الامر كهاتين الاثنين فانه لما جعل
التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده التعسير
وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها
اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب
فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في
الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده • ومنه
اي من المعنوي • مراعاة النظير • ويسمى التناسب والتوفيق
والايتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد
والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج
الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو الشمس والقمر

مراعاة النظير

بحسبان • وقد يكون • قد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي
قول البحتري في صفة الابل • كالقسي المعطفات • اي المنحنيات
من عطف العود عطفا حناه • بل الاسهم مبرية • اي منحوتة
من براه نحته • بل الاوتار • جمع بين القوس والسهم والوتر و
قد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير • انت ايها
الوزير اسمعيلي الوعد • شعيبي التوفيق • يوسفي العفو محمدي
الخلق • وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق • اصح واقوى
ما سمعناه بالندى • من الخبر الماثور منذ قديم • احاديث
يرويها السيول عن الحيا • عن البحر عن كف الامير تميم
فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر الماثور
والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا
والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في
العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله
كف الممدوح على ادعاء الشاعر • ومنها • اي من مراعاة النظير
ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب
ابتداءه في المعنى • والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه
الابصار وهو اللطيف الخبير • فان اللطيف يناسب كونه غير
مدرك الابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان
المدرك للشيء يكون خبيرا به • وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان
تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز
الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم
لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه
لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد
عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه اي غلبه ووجب

ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج
عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم
مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض لاحد عليك في ذلك
والحكمة فيما فعلته • ويلحق بها • اي بمراعاة النظير ان يجمع بين
معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس
والقمر بحسبان والنجم • اي النبات الذي ينجم اي يظهر من
الارض لا ساق له كالبقول • والشجر الذي له ساق يسجدان
اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما
ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن
ايهام التناسب بيت السقط • وحرف كنون تحت راء ولم يكن •
بدال يؤم الرسم غيره النقط • الحرف النافة المهزولة وهي مجرورة
معطوفة على الرهط في البيت السابق • تجل عن الرهط الاماني •
والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء
وليس المراد بها الحوت على ما وهم والراء اسم فاعل من رائه
اذا ضربت رئته وكذلك الدال اسم فاعل من دال الركاب اذا
رفق بسوقها واراد بالنقط ما تساقط على الرسوم من المطر
وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى تجل هذه الجنيبة عن ان
تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابي
لزيادة الاطلال فتضرب رئتها اذ لا حراك بها من شدة
الهزال يريد ان مراكب هذه الجنيبة سمان ذوات اسنمة
ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان
المراد بها معانيها المتناسبة واما تسمية بعضهم بالتفويف
من قولهم برد مفوف للذي على لونه وفيه خطوط بيض على الطول

على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية
او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا • تسربل وشيا
من خزوز تطرزت • مطارفها طرزا من البرق كالتبر • فوشي
بلا رقم ونقش بلا يد • ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر • تسربل اي
لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت
اي اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من
خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ذي
الجن • احلى وامر وضر وانفع ولين • واخشن ورش وابر
وانتدب للمعالي • اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا
للمخالف نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن
ورش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من بري القلم نحته
اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب للمعالي و
اجمعها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول
داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة
والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة
ومنه • اي ومن المعنوي • الارصاد • وهو نصب الرقيب
في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب
والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد و
الجمع والمذكر والمؤنث وسميه بعضهم التسهيم • من برد مسهم فيه
خطوط مستوية • وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة • وهي في النثر
بمنزلة البيت من الشعر مشاهد كقولهم هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه
فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل
حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر • او من البيت ما يدل عليه •
اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة • اذا عرف
الروي • الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد

بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات
او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة
واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم
فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي هو النون لربما
توهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله

احلت دمي من غير جرم وحرمت ۞ بلا سبب يوم اللقاء كلامي
فليس الذي حللته بمحلل ۞ وليس الذي حرمته بحرام

فانه لو لم
يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد
في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع
امرا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي
المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع
ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا
محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت
عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف
والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله
فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد لك بالجزم على انه جواب
الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك طبخه قلت
اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ
لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في
نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني
وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله
وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة
ونحن له عابدون وهو اي صبغة الله مصدر لانه فعلة من

من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها
الصبغ مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر
النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين
ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله
بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في
صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في
هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه
اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده
ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا
لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا
وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا
امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين
امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى
فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى
تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس
النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا
كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع
الى الكرام ويحسن اليهم تعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس
للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي
المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل
مسند الى ضمير المصدر كما مر في قولهم قد حيل بين العير والنزوان
بين المعنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان
في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل منهما معنى رتب
على الاخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني

صح لا ما يسبق الى الوهم رد على شارح التبيان حيث قال زاوج بين نهي الناهي ولجاج الهوى في الشرط وبين الاصاخة ولجاج
الهجر وعبارة الحلبي المحكية حيث قال والمعنى انه زاوج بين معنيين في الشرط ومعنيين [illegible] توضيحه كلامه [illegible] بالشرط مجموع الشرط
والجزاء [illegible] بعد زاوج بين معنيي الشرط والجزاء وفي بعض النسخ اصاختها الى الواشي بالتذكير قيل هو الصواب رواية
ودراية قرمى

عن جبهاء فلجّ بي الهوى موازيه اصاخت الى الواشي ، اي استمعت
الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدّقته فيما افترى علي
فلجّ بها الهجر ، زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي
الواقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما لجاج شيء
ومثله قوله ايضا ، اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها ، تذكرت القربى
ففاضت دموعها ، زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين
في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة
المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من
من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء
كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين
اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول
بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت
عليه ، ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم
جزء من الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء
الآخر والعبارة المصرحة بما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم
في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما
ظاهر عبارة المص فصادق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس
والله احق ان تخشاه وقول الشاعر ، سريع الى ابن العم يلطم
وجهه ، وليس الى داعي الندى بسريع ، ولا عكس فيه ويقع
العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف
اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات
العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو
احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات
ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس
فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين

صح ومثله قوله [illegible] البحر والضمير في دماؤها
للاحزاب بمعنى الكتائب وهي مؤنثة [illegible]
يقال [illegible]
قرمى

العكس

ابن العم

بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي ، فقد وقع العكس بين الحي والميت وبان
قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما
متعلقان لفعلين في جملتين ، ومنها اي من الوجوه ان
يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم
يحلون لهن ، فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن
على هم ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان كل واقع
في طرفي جملتين ، ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت
طويت باحراز الفنون ونيلها ، رداء شبابي والجنون
فنون ، فحين تعاطيت الفنون وحظها ، تبين لي ان
الفنون جنون ، ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو
العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله
لنكتة كقوله اي قول زهير ، قف بالديار التي لم يعفها القدم
بلى وغيرها الارواح والديم ، دل الكلام السابق على ان
تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه
ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار
الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق
ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق
قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ، ومثله فاف
لهذا الدهر لا بل لاهله ، ومنه اي من المعنوي التورية و
يسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية ، وهي
ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى
القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه
البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي

تحملها

الرجوع

صح قوله [illegible] ابطال الدعوى لا يكون الا بعد [illegible]
[illegible]
قرمى

التورية

هو الاستقرار. ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا
مما يلائم المعنى القريب المورّى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو
والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايد معناه البعيد اعني القوة
وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو
قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي عياض: لا انت الفضيل
تصف ربيعا بارزا. او الغزالة من طول المدى خرفت. فما تفرق
بين الجدي والحمل. يعني كأن الشمس من كبرها وطول مدتها
صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان برج الحمل
اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة
وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت
السقط. اذا صدق الجد افترى العم للفتى. مكارم لا تخفى وان
كذب الخال. اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة. فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش
وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما
امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله وقالت اليهود
يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد
من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل
للتثنية من ضيق العطن والمسافرة في علم البيان مسيرة
اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته و
توقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايد الى جهة حقيقة
او مجاز او قد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي
بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين

القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا
على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل
ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين
للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين. ومنه

الاستخدام

اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان
احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع
الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري
ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير
الآخر معناه الآخر فالاول كقوله. اذا نزل السماء بارض قوم
رعيناه وان كانوا غضابا. اراد بالسماء الغيث وبالضمير
الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري
فسقى الغضا والساكنيه وان هم. شبوه بين جوانحي
وضلوعي. اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور
في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار
اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار
الغضا. ومنه اي من المعنوي

اللف والنشر

اللف والنشر وهو ذكر متعدد
على سبيل التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد هذا
المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي
يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان
يكون المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر
ويكون على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله
على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني

لما قبله وهذا على الترتيب وليس معكوس الترتيب كقوله اى قول
ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال
لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف
للحقف وهو النقا من رمل يشبه به الكفل في العظم والاستدارة
او لا يكون كذلك وليس مختلط الترتيب كقولك هو شمس
واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني هو ان يكون
ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا
من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى
فذكر الفريقان على سبيل الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما
فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان يجعل قول الفريقين
فانه قد لف بين القولين في قالوا اى قالت اليهود وقالت النصارى
وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان اللف منهما
في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث
قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على
متعلق باحدهما ومتعلق بالاخر من غير تعيين اى قالت اليهود لن يدخل
الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من
كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس
والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل
كل فريق صاحبه واعتقاده ان داخل الجنة هو لا صاحبه وقالت
اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع
آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل
ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال
ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والاخر مجمل
وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا او اعطيت

واعطيت عمرا او خرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام ومخافة
الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه
ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم
ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف
مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم
ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد
بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن
الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة
الفطر ولعلكم تشكرون اى ارادة ان تشكروا علة الترخيص
والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي
الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه
اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد
بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات
ليس الا انه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة
وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه
ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر
كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام
بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر ليصوم بها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم
كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر
المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث
الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل

قوله اى ما يدعو صاحبه الخ وانما كانت هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع الى اتباع الهوى والفراغ هو انتفاء الموانع عن ارتكابه والجدة اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية فى المفسدة ومعنى البيت ان الشباب الذى هو زمان استيلاء القوى الشهوانية والغضبية والفراغ الذى هو عدم الاشتغال بالاشياء المانعة عن متابعة الهوى الزاجرة عنه ودواعى الصحة والجدة الذى هو مساعدا اهل الفساد والفجور يعد من اعظم المفاسد ويحصل المراد والمعنى المفهوم منها مفسدة عظيمة للمرء يدعوه الى طرق الحرام والمعاصى والمهالك

راجعا الى واحدة من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا العدة
الامر براعاة العدة شامل لامرات هد بصوم الشهر بناء على
ان العدة هى الشهر كل من شهد بصوم الشهر وعدة ايام
الافطار المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد
بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب فى ان
الامر براعاة العدة فى قوله ولتكملوا على الامر براعاة العدة اشارة
الى المذكور قبله وهو امر المرخص له براعاة عدة ما افطر فيه ومنه
اى من المعنوى الجمع وهو ان تجمع بين متعدد فى حكم وذلك
المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا
وقد يكون اكثر نحو قول ابى العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان الشباب والفراغ والجدة اى الاستغناء يقال وجد
فى المال وجدا وُجدا وِجدا وجدة اى استغنى مفسدة
للمرء اى مفسدة اى داعية اى ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه
اى من المعنوى التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين
من نوع فى المدح او غيره كقوله اى قول الوطواط ما نوال
الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير
بدرة عين هى عشرة الالف درهم ونوال الغمام قطرة ماء
ومنه اى من المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة
ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد
اهمله السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل
ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف
والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه
ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم
اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر اى لا يقيم احد
على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان الا الاذلان هو استثناء

استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان
كان مسندا الى العام المحذوف عير الحى العير الحمار الوحشى والاهلى
وهو المناسب ههنا والوتد هذا اى عير الحى على الخسف اى الذل
مربوط برمته هى قطعة حبل بالية وذا اى الوتد يشج اى يدق
ويشق راسه فلا يرثى اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد
ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشج
على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى
القريب فكل منهما يحتمل انه يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق
التعيين فيجوز ان يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لم يقل الشاعر
بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يفتقر الى
تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى ولو سلم فسواء جعلت هذه الاشارة
الى عير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب
ان التعيين محتمل ومثل هذا البيت فى اللف والنشر فليتامل
ومنه اى من المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان
فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط فوجهك
كالنار فى ضوئها وقلبى كالنار فى حرها اى ادخل قلبه ووجه الحبيبة فى كونهما
كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء و
ادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اى من المعنوى
الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او
العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى
الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام اى الممدوح وهو
سيف الدولة وتضمن الاقامة معنى التسلط عداها بعلى فقال
على اربض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة اى من بلاد
الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع
جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى معبد النصارى وجنى

التفريق

التقسيم

الجمع مع التفريق

الجمع مع التقسيم

متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني
قال العكبري اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم و
هذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا
لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني
وفصل فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا او
من ولدوا لانه احق من قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا لانه
في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم
ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل
هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك
مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها
في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور في اكثر
من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق
لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة و
الثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم
اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم
اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك
منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق
فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين
بعد الاكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو
كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى
ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني في كونها
سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي
الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه
معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة
كقوله يوم يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والكاف

يوم يأت

منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من
جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا
من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون
ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والماذون فيه
هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم
اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى
الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين
شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس
والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات
والارض اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة
للابد او هي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول
العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء
ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة
خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك
عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان
قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء
لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبغيره
من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة
لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل
الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون
في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن
الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء
الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم
المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم

والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقص باعتبار الانتهاء فكذلك
ينتقص باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار
ان شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي
فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة
في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها
شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس
واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم
من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين
شقوا الخ. وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما ان تذكر
احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله
اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم
من طول ما التثموا مرد. ثقال جمع ثقيل لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم
على اللقاء. اذا لاقوا. اي حاربوا الاعداء. خفاف جمع خفيف
الى الاجابة. اذا دعوا. الى كفاية مهم ومدافعة خطب. كثير
اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة. قليل اذا عدوا.
ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني
استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب
لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما
فان الانسان اما ان لا يكون له ولد او يكون واذا كان فاما
ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام
وذكرها وقدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء
لا ما يشاؤه الانسان وكان ذكر الاناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه
الانسان اهم لكنه لحير بتأخير الذكور عرفهم لان في المؤنث تنويها بالذكر وكانه
قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين
حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على انه تقديم الاناث

قوله سأطلب حقي بالقنا ومشايخ [illegible]

الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر. ومنه اي من المعنوي
التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل
لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه
اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة
حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح
ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد
اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق
حميم اي الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان
من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه
اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون
بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا
لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا
في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية
على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من
لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا
لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان
صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل
ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء
من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة
اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحروب
تعدو تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو
الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن
مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي
للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس

درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدونه اي بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي. فلئن بقيت لارحلن بغزوة. تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة. او يموت كريم. ويروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن. او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وفي هذا الخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا اسقط ما قيل انه اراد بالكريم في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والتصحيح في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت. مكانك تحمدي او تستريحي. ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا. يشرب كاسا بكف من بخلا. اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء بل انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله ومنها

ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب. لا خيل عندك تهديها ولا مال. فليسعد النطق ان لم يسعد الحال. اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد المال والخيل والحال ومثله قول الاعشى. ودع هريرة ان الركب مرتحل. وهل تطيق وداعا ايها الرجل. ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان. وانما الشعر لب المرء يعرضه. على المجالس ان كيسا وان حمقا. فان اشعر بيت انت قائله. بيت يقال اذا انشدته صدقا. وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله. لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى. واسيافنا يقطرن من نجدة دما. حيث استعمل جمع القلة في الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو ذلك والمذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد المذكورين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا

المبالغة المقبولة

عقلا وعادة فتبليغ كقوله اى قول امرء القيس يصف فرسه
بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء اى في الصحاح العداء بالكسر
الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق
واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة
الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف
على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك
ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن
عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم
جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره
لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة في اثره
وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اى التبليغ والاغراق مقبولان
والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون
ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى نواس واخفت
اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التى
لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة
وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو اصناف
منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظ يكاد في قوله يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط تجار كتب
وافراسا وابلا مرادفكاد ان تسبح الرجال ومنها ما تضمن
نوعا حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب عقدت
سنابكها عليها اى الضمير للجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد
فوق رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك الجياد عنقا
هو نوع من السير عليه اى على ذلك العثير لامكنا اى امكن
العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق
رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك

تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا
اى ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله
اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل يخيل لى ان سمر
الشهب في الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى اى يوقع
في الخيال ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان
عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى في تلك الليلة
وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة
كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب
ومنه اى من المعنوى المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطلوب
على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للمطلوب
نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو
تعدد الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب
الكلامى ليس في القران وكانه اراد بذلك ان يكون برهانا وهو عبارة
المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التى لا تحتمل النقيض
بوجه ما وتعدد الالهة ليس قطعى الاستلزام للفساد وانما هو كلمة
الصادقة وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك
حلفت فلم اترك لنفسك ريبة اى شكا وليس وراء الله للمرء مطلب اى هو اعظم
المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عنى جناية
لمبلغك الواشى اغش من غش اذا خان واكذب واللام
في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكننى
كنت امرأ لى جانب من الارض فيه اى في ذلك الجانب مراد به

أن ثَمَّ بستانًا أي موضعًا يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجعًا من راد
الكلأ وارتاده. ومذهبًا. ملوكًا. أي في ذلك الجانب ملوك
وإخوانًا إذا ما مدحتهم. أُحكَّم في أموالهم وأُقرَّب. كفعلك. أي
يجعلونني حكمًا في أموالهم مقرَّبًا منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل أنت
في قوم أراك اصطنعتهم. وأحسنت إليهم. فلم ترهم في مدحهم
لك أذنبوا. يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا
إليّ كما لا تلوم قومًا مدحوك وقد أحسنت إليهم فكما أن مدح أولئك
لا يعد ذنبًا كذلك مدحي لمن أحسن إليّ. وهذه الحجة على صورة التمثيل
الذي يسميه الفقهاء قياسًا. ويمكن رده إلى صورة قياس الاستثنائي
بأن يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبًا لكان مدح أولئك القوم لك أيضًا
ذنبًا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم. ومما ورد على صورة القياس الاقتراني
قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه أي الإعادة
أهون وأسهل عليه من البداء وكل ما هو أهون فهو أدخل في الإمكان
وقوله تعالى حكاية فلما أفل قال لا أحب الآفلين أي القمر آفل وربي [ليس بآفل فالقمر]
ليس بربي. ومنه. أي من المعنوي. حسن التعليل وهو أن
يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي. أي بأن ينظر
نظرًا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون حقيقيًا في نفس الأمر
يعني يجب أن لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع
وإلا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول
قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم. وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من أن
هذا الوصف غير مفيد لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي ومنشأ
هذا الوهم أنه سمع أرباب المعقول يطلقون الاعتبار على مقابل الحقيقي
ولو كان الأمر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل
غير مطابق للواقع. وهذا أربعة أضرب لأن الصفة التي ادعي لها
علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها أو غير ثابتة أريد إثباتها والأول

حسن التعليل

والأول إما أن لا يظهر لها في العادة علة. وإن كانت لا تخلو في
الواقع عن علة. كقوله. أي أبي الطيب. لم يحك. أي لم يشابه. نائلك
أي عطاءك. السحاب وإنما حُمَّت به. أي صارت محمومة بسبب نائلك
وتفوقه عليها. فصبيبها الرحضاء. أي فالمصبوب من السحاب هو
عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة
في العادة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح
أو يظهر لها. أي لتلك الصفة. علة غير العلة المذكورة. إذ لو كانت
علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن
التعليل. كقوله. أي قول أبي الطيب. ما به قتل أعاديه ولكن يتقي
إخلاف ما ترجو الذئاب. فإن قتل الأعداء. أي قتل الملوك أعداءهم
إنما يكون في العادة لدفع مضرتهم. حتى يصفو لهم ملكهم عن
منازعتهم لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته أنه
يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديه لما علم أنه لما غدا
للحرب غدت الذئاب ترجو أن يتسع عليها الرزق من
قتلاهم. وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه
بالشجاعة على وجه تخييلي أي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك
للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فإذا غدا للحرب رجت
الذئاب أن تنال من لحوم أعدائه ويتضمن أيضًا مدحه بأنه ليس
ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق أي ليست قوته الغضبية
متصرفة فيه بالإفراط. ويتضمن أيضًا قصور أعدائه عنه وفرط أمنه
منهم وأنه لا يحتاج إلى قتلهم واستئصالهم. والثانية. أي الصفة
الغير الثابتة التي أريد إثباتها. إما ممكنة. كقوله. أي قول مسلم بن الوليد
يا واشيًا حسنت فينا إساءته. نجّى حذارك. أي حذاري إياك. إنساني
أي إنسان عيني. من الغرق. فإن استحسان إساءة الواشي
ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس

اساءة الواشي وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر استحسان
اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من
الواشي يجني اسائه اي اساءة عليه الشاعر من التوقي
في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف
على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمص وقد وجد بيتا فارسيا في هذا
المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد
منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب
يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير
ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر لان المفهوم من الكلام
على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون
نية الجوزاء خدمته علة كرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق
عليه اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد
تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول
مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد
ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها
الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطاء خطاء مبينا لانه
حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو
محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولانه
المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز
ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون
رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة الممدوح
اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة
والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف
ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة

علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا
جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول
واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان
من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان
الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس
ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على
الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لانه
فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام
كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحب الماطرة الغزيرة
الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي
ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي
قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى
جادها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجاد من
الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل
الشك نزول المطر من السحب بانها غيبت حبيبا تحت تلك
الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب
طللان طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى
فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض الثقات فسر
هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير
قلت وجه هذا التفسير انه قصده الملائمة لمطلع القصيدة
وهو قوله الا ان صدري من عزائي بلاقع عشية شاقتني
الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت
مثل قوله كان السحاب الغر على هذا فالضمير في تحتها للديار
البلاقع فكان نفس اي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحب
في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت

قوله وفي طريقته قول الحماسي وهو قول ابي الوخ العاصم بن حبيل في قصيدة مطلعها. ارى الخلان بعد ابي خبيب. وحجر في ضباهم جفاء. من البيض الوجوه بني سنان. لو انك تستضيء بهم اضاؤا. البناة جمع بان والاساة جمع الآسي وهذا الجمع يختص بالمعتل والآسي مداوي الجراحات والكلم الجرح وهذا مثل لشدة الاهوال واضطراب الاحوال والمعنى اذا تفاقمت الامور وحرجت الصدور بما اختلعت فيها فانهم يتلافونها بلطفهم وعنفهم وهم ملوك ودماؤهم شفاء من الكلب الكلب

لتعلق امر حكم بعد اثباته. اى اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر
على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا
غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله. اى قول الكميت من قصيدة
يمدح بها اهل البيت. احلامكم لسقام الجهل شافية. كما دماؤكم
تشفي من الكلب. الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث
للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى كلب باكل
لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا
الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم
ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول
الحماسي. بناة مكارم واساة كلم. دماؤكم من الكلب الشفاء
فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم
بشفاء دمائهم من داء الكلب. ومنه اى من المعنوي تاكيد
المدح بما يشبه الذم. النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب
والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات
الكلام كقوله تعالى فلا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف
يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم
غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وتسميته تاكيد الشيء
بما يشبه نقيضه. وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة
ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها
فيها. اى دخول صفة المدح في صفة الذم. كقوله. اى قول النابغة
الذبياني. ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم. بهن فلول. اى كسور
في حدها والواحد فل من قراع الكتائب. اى من مضاربة
الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح
وهو ان سيوفهم ذوات فلول اى ان كان فلول السيف
عيبا فاثبت شيأ منه اى من العيب على تقدير كونه منه

قوله على تقدير كونه منه زيادة توضيح للمقصود لكون اثبات شيء من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء اثبات شيء منه على الشرط المذكور يعني قوله ان كان فلول السيف عيبا وفيه بحث اذ الظاهر ان قوله ان كان فلول السيف عيبا ... من المصنف متفرع على ما ذكره من مراد الشاعر ... على الشرط المذكور جزاء له كما توهم فانه ركيك جدا لفظا ومعنى ... قوله على تقدير كونه منه

منه. اى كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود
وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اى
هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال
الشجاعة. فهو. اى اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال
كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط. فالتاكيد فيه.
اى تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى
الشيء ببينة. لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء
من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن
جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال. اى كون المستثنى
منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء
فيكون ذكر المستثنى اخراجا عن الحكم الثابت للمستثنى منه
وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه
واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال. فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى يوهم اخراج شيء. وهو المستثنى مما قبلها. اى قبل
الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض
المتكلم ان يخرج شيأ من افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته
حتى يحصل فهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اى ظننته و
اوهمته غيري. فاذا وليها. اى الاداة. صفة مدح. وتحول الاستثناء
من الاتصال الى الانقطاع. جاء التاكيد لما فيه. من المدح على
المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء
صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة (خديعة) وتاخيذ للقلوب. والضرب
الثاني. من تاكيد المدح بما يشبه الذم. ان يثبت لشيء صفة
مدح ويعقب باداة الاستثناء. اى يذكر عقيب اثبات صفة
المدح لذلك الشيء اداة الاستثناء تليها صفة مدح اخرى له. اى
لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد

بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اى فى هذا الضرب
ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء فى الضرب الاول منقطع
لكون المستثنى غير داخل فى المستثنى منه وهذا لا ينافى قوله ان الاصل
فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فلبيان لكنه اى المستثنى المنقطع
فى هذا الضرب لم يقدر متصلا كما فى الضرب الاول بل بقى على حاله
من الانقطاع لانه ليس فى هذا الضرب صفة ذم منفية عامة
يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء فى
هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثانى من
الوجهين المذكورين فى الضرب الاول وهو ان الاصل فى مطلق
الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ
مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح
اخرى جاء التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعنى دعوى
الشئ ببينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء
متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد فى هذا الضرب من الوجه الثانى
فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين
واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من
الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا فى اللغو فيفيد التاكيد من وجهين
وان يكون من الضرب الثانى بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء
من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا
حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك
وكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام
فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون
فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربى تاكيد
المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعنى حقيقة
الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله من اللغو لكنه لا يمكن

لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك
فى الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتى بالاستثناء المتصل من
الاول مثل ان تقول ما جاءنى رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصدت
ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اى من
تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء
مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى
المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اى ما تعيب
منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله
تعالى نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب
هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام
فيه للانكار فيكون بمعنى النفى وهو كالضرب الاول فى افادة التاكيد
من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن فى هذا الباب
اى باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء فى افادة المراد
كما فى قوله اى قول ابى الفضل بديع الزمان الهمدانى يمدح خلف
بن احمد السجستانى هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضر
غام لكنه الوبل فالا وان استثناء آن مثل قوله بيد انى من قريش
وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا
الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن
ومنه اى من المعنوى تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة
ذم له بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة الذم فى صفة المدح
كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيئ الى من احسن اليه
وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة استثناء
يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب
الاول يفيد التاكيد من وجهين والثانى من وجه واحد وتحقيقهما

على قياس ما قد يأتي منه الضرب الآخر اعني الاستثناء المنقطع
نحو لا يستحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل
لكنه فاسق · ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على
وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله · اي قول ابي الطيب · نهبت
من الاعمار ما لو حويته · اي جمعته · لهنئت الدنيا بانك خالد ·
مدحه بالنهاية في الشجاعة · اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم
لخلد في الدنيا · على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا
ونظامها · حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد
بشيء لا فائدة له فيه · قال علي بن عيسى الربعي وفيه · اي
في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار
دون الاموال · وهذا مما ينبئ عن علو الهمة · والثاني انه لم يكن
ظالما في قتلهم · اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح
الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان
ظالما في قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده · ومنه · اي من المعنوي
الادماج يقال ادرج الشيء في الثوب اذا لفه فيه · وهو ان
يضمن كلام سيق لمعنى · مدحا كان او غيره · معنى آخر · منصوب
مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول وهذا المعنى
الآخر يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق
لاجله فمن قال في قول الشاعر · ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا
واسعفنا فيمن نحب ونكرم · فقلت له نعماك فيهم اتمها · ودع
امرنا ان المهم المقدم · انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد
سهى لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل
التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله
المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله · اي قول
ابي الطيب اقلب فيه · اي في ذلك الليل اجفاني كأني · اعد

اعد بها على الدهر الذنوبا · فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية
من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كأني اعد على
الدهر ذنوبه · وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا
كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة · ولا بد لي من
جهلة في وصاله · فمن لي بخل اودع الحلم عنده · فانه ادمج الفخر
بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل
صالح لان يودعه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان
حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان
من يصلح لهذا الشأن وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه
ابدا لكن لما كان مريد الوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل
المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه
اياه فان الودائع تستعاد آخر الامر · ومنه اي من المعنوي
التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين
مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا · خاط لي عمرو قباء
ليت عينيه سواء · فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة
فيكون مدحا وتمني العكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه
اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين
المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء
الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد
ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية
والايهام · ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد
كقوله · اذا ما تميمي اتاك مفاخرا · فقل عد عن ذا كيف
اكلك للضب · ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف
وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال
لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول

الخارجية • ايا شجر الخابور ما لك مورقا • من اورق
الشجر اذا صار ذا ورق • كانك لم تجزع على ابن طريف • فهي تعلم
ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان
الدال على الشك • والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي
البحتري • المع برق سرى ام ضوء مصباح • ام ابتسامتها بالمنظر
الضاحي اي الظاهر • بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين
لمع البرق وضوء المصباح • او المبالغة في الذم كقوله اي زهير • وما
ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء • فيه دلالة
على ان القوم للرجال خاصة • والتدله اي وكالتحير والدهش في الحب
كقوله اي حسين بن عبد الله • بالله يا ظبيات القاع • هو المستوي
من الارض قلن لنا • ليلاي منكن ام ليلى من البشر • في اضافة
ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ • ومن هذا
القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله
امنزلتي مي سلام عليكما • هل الازمن اللائي مضين رواجع •
وهل يرجع التسليم او يدفع البكا • ثلاث الاثافي والديار البلاقع
وكالتحقير كقوله حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم
كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا عليه الصلوة والسلام كانهم
لم يكونوا يعرفون الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس • وكالتعريض
في قوله وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين • وكغير ذلك من الاعتبارات
ومنه اي من المعنوي • القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان
تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء
حكم فتثبتها لغيره • اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير
ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه • اي من غير ان
يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك
الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل و

ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين • فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين
كناية عن فريقهم والاذل كناية عن فريق المؤمنين وقد اثبتوا
لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة
العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت
ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله
والمؤمنين ولا لنفيه عنهم • والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير
على خلاف مراده مما يحتمله • اي حال كون خلاف مراده من المعاني
التي يحتملها ذلك اللفظ • بذكر متعلقه • متعلق بالحمل اي حمل على خلاف
مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله • قلت ثقلت اذ اتيت
مرارا • قال ثقلت كاهلي بالايادي • فلفظ ثقلت وقع في كلام
الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله
على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم • وبعده • قلت طولت
قال لا بل تطولت • وابرمت قال حبل ودادي • اي طولت الاقامة
والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والتطول
التفضل والانعام • وقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل • واما قول
الشاعر • واخوان حسبتهم دروعا • فكانوها ولكن للاعادي • وخلتهم
سهاما صائبات • فكانوها ولكن في فؤادي • وقالوا قد صفت منا
قلوب • فقد صدقوا ولكن عن ودادي • فالبيت الثالث من هذا
القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ محمول على معنى لم يقع
في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى يحمل على خلاف ذلك المعنى • ومنه
اي من المعنوي • الاطراد وهو ان يؤتى باسماء الممدوح او غيره
واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك
ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في
اطراده وسهولة انسجامه • كقوله • ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
بعتيبة بن الحارث ابن شهاب • يقال ثل الله عروشهم اي هدم

هلكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم وقد
ثل عروشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت
في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث
ومنه قوله عم الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب
بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي
واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور
منه في الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين
وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في
المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم
او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ
كثيرة تجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام
والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف
وكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع
الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج
الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البَرد والبُرد
بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة كيفية تحصل لها
باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على
هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب للمبني للمفعول
وفي ترتيبها اي تقدم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه
وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم
اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة
فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع
واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين
يسمى متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان
اما متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم

ويوم تقوم الساعة اي القيمة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة
من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال
اجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع
من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما
مختلفان نحو قول الحريري فذي ذمام وفت بالعهد ذمته ولا
ذمام له في مذهب العرب الذمام الاول الحرمة والثاني جمع ذمة
وهي البئر القليلة الماء وان كانا اي اللفظان المتفقان
فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف
يسمى مستوفى كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان
فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده
وايضا بقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه
اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا يسمى جناس
التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان
اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر
مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم
المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح
البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه
فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا
وجدك من منازل منازل عنها ليس عني بمقلع مطايا فعل
ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اي وان لم يتفق
اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط خص هذا
النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين
في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا
جام لنا ما الذي ضر مدير الكاس لو جاملنا اي عاملنا
بالجميل فان قلت يدخل في قوله والا خص باسم المفروق ما يكون

اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن
تذكار ذنبك وابكه * بدمع يضاهي الوبل حال مصابه * ومثل
لعينيك الحمام ووقعه * وروعة ملقاه ومطعم صابه * فالثاني
مركب من صابه والميم من مطعم والمصاب عصارة شجرة مرة
المصاب الاول للصحيح مفعل من صاب المطر اذا نزل وسماه غيره
متفقين في الخط يسمى مرفوا فقلت لا اذ يجب في المرفو
ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم
ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا
والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح فعلى
عبارة الكتاب سامح هذا اذا كان اللفظان متفقين
في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا
متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في
ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها
او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لما اختلفا في اثنين من ذلك
او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او
في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد
التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال
وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله
فالتام فيه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر
وان اختلفا اي اللفظان المتجانسان في هيئة الحروف فقط
واتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس محرفا
لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف
قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد
بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق
ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف

وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط
لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا
يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف
لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة
واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف
واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف
المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من
مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في
الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني
متحرك ومن هذا النوع اعني من الاختلاف في الهيئة قولهم
البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح و
من الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني
ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف
لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف
احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في
النوع والهيئة والترتيب يسمى الجناس ناقصا لنقصان
احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف
واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في
الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد
في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق
او في الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر كقوله اي ابي تمام يمدون
من ايد عواص عواصم * تمامه تصول باسياف قواض قواضب *
من في من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد
او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم
هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص

جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه
وحماه وقواضٍ من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه
اي يمدون للضرب يوم الحرب ايدياً ضاربات للاعداء
حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة
بالقتل قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي يكون زيادة
الحرف في الآخر مطرّفاً ووجه حسنه انه يتوهم قبل ورود آخر
الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتى
بها لتأكيد الاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك
انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس
منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا مثالا
واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول الخنساء
ان البكاء هو الشفا من الجوى اي حرقة القلب بين
الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيّلا
وان اختلفا في انواعها اي اختلف لفظا المتجانسين
في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف
باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس
كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب
ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين
في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف
الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس
او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل
معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة
وما بين الراء واللام من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن
الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل
لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في

في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على
الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم
تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله وانه
على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء
والميم الشفويين نظرا او في الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن
وان اختلفا في ترتيبها اي ان اختلف لفظا المتجانسين
في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم
في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر يسمى
هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير
من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب
يسمى قلب الكل والا يسمى قلب البعض ومثالهما بقوله
نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب
فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين
تجنيس القلب في اول البيت والمتجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس
القلب ح مقلوبا مجنّحا لان اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله
لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء
كان جناس القلب ام غيره ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس
الآخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ
يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجدّ وجد وقولهم النبيذ بغير النغم
وبغير الدسم سقم ومثل عواص وعواصم وقواض وقواضب وكقولك
حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق
اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني
ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه الصلاة والسلام
عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقوله غرّك عزّك

فصار قصار ذلك ذلك فاحش فاحش فعلك فعلك تهدأ بهذا
وقد يعد من هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها
كقولهم في مسعود دمعته يعود دوره المستنصرية جنة المسمى بفرحة
حه وقيل لفاضل استنصح ثقة ايش تصحيف فقال ايش
بتصحيف ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين
الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة
والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان
من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اى اللفظين المشابهة وهي
ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في
كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن
لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين
فانه قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض
ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف انه ليس المراد بما يشبه
الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق
في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق
ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن
انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ
بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه
اى من اللفظى رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد
اللفظين المكررين اعنى المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين
اى المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اى بالمتجانسين
والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اى آخر
الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين
نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو

نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني
من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا
ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال
انى لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اى اللفظين المكررين
او المتجانسين او الملحقين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع
الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب
المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر حشو المصراع الثاني
نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه اولى
اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني
اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام وهو ان
يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر
المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان
او ملحقان بهما فيصير اثنى عشر حاصلا من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار
ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
تصير الاقسام ستة عشر حاصلا من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف
لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا لعدم الظفر بالامثلة
الثلثة الباقية حملا للمقام على ما يشبه الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد
ثلثة عشر مثالا اولها ما يكون اللفظان مكررين مما يكون احد اللفظين
في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى
ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع وما يكون اللفظ
الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الصمة بن عبد الله القشيرى
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار هي وردة
ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن
زائدة وتمتع مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي
بنا بين المنيفة فالضمار ومعنى اجار رفيقي وابانه قصنتنا

والرواحل سجع بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك
متلهفا استمتع بشم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا
من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول
مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب
وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فمازلت
بالبيض يعني بالسيف القواضب القواطع مغرما وما يكون
في اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج
ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها
بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول والتعليل والتعريج
على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير
الالمام وقليلا صفة موكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى
الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة
وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها
للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها
باهلها ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة النعم بها وان لم يكن
المامكما بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي
واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت
والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني
دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل
فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس
الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا
البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف
البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم
وهو ابريق فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل
هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني

الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون
المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف
بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل
من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانه يثنى في كل ركعة ويسمى
جميع القرآن مثاني ايضا لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات
المثاني اي نغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى
بفعل من الثنى وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي انه ليس فيهم
فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون
احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري
ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب
جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها
والضريب المثل واصل المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل
واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله
اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه
بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره اليه
فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق
وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب
من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي
وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو
المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه
الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد
فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ضائر ويضير مما يجمعهما
الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول
ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى

وتغير صرف الدهر بآثره الغر • وقد كان بالبيض القواضب اي السيوف
القواطع في الوغى • بواتر اي قواطع فحسن استعماله اياها فهي الآن
من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فبتر والبتر
مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر وامثال الامثلة الثلثة التي اجملها
المص فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر
البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري • ولاح
يلحى على جري العنان الى • ملهى فسحقا له من لايح لاح • فالاول ماض يلوح
والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول
قوله • ومضطلع بتلخيص المعاني • ومطلع الى تلخيص عاني • فالاول
من عني يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع
الثاني قول الآخر • لعمري لقد كان الثريا مكانه • ثراء فاضحى الآن مثواه
في الثرى • فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي • ومنه اي من اللفظي
السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار
كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كالسجع وقد يطلق على
توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر
على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في
النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت
اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب
ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف
واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي
في الشعر الالفاظ المتواطئ عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل
ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما
اراده المص فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي
ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذا
الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر وكما ان التقفية تسمية توافقها

سجع

قوله او غير ذلك وهو ما سيأتي في كلامه ان القافية عند الخليل هي من آخر حرف في البيت الى اول ساكن قبله يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وهو رأي الخليل ويحفظ ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية وعند بعضهم هي البيت وعند بعضهم القصيدة • فنري

قوله وانما اراد السكاكي اي عبارته بلفظ الجمع حيث قال الاسجاع وهي في النثر كالقوافي في الشعر • فنري

توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة
اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا
وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف
الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره
اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى
في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله
من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظ فهو فلا يقابله شيء من القرينة الثانية ولو قيل
بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتوازي
اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي
وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في
الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط
نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق و
الصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل
من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر • قال ابن الاثير السجع يحتاج
الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ
تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل من الفقرتين دالة على معنى آخر والا كان تطويلا
كقول الصابي • لا تدركه الاعين بلحاظها • ولا تحده الالسن بالفاظها •
ولا تخلقه العصور بمرورها • ولا يهرمه الدهور بكرورها • والصلوة على من لم
ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه • ولا رسما الا ازاله وعفاه • اذ لا فرق بين مرور
العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم • قيل واحسن السجع
ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد
ان لم يتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل
صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن
ان يؤتى بعد قرينة بقرينة اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام

احسن السجع

الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن
الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا
تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني
لفظات والثاني تسع ولم في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان
الاوليين تجيئان في عدة واحدة ثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز
ان تجيء متساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها
خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو
عنده عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء
الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها
ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة
من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر
مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة
الى عشرة وما زاد عليها وهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون
تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا
اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة و
الاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض
من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف
والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر
الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا
غير جائز في القوافي ولا وافية بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلم
عن اوضاعها لازدواج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات
وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني واخذه ما قدم وحدث اي حدث بالفتح
مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن

في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال
فواصل وهذا مشعر بان السجع انما هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ
لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا
ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي
وفاض به ثمدي هو المال القليل واصله في الماء واورى به زندي اي صار
ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر
الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط
وتصحيف والضماير في به يعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو
قوله ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر من الحمد ومن
السجع على هذا القول اي القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى
التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة
التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري
البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول
الثاني للجعل لان الشطر ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين سجعتين
سجعة تسمية الكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب
وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى
صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين
فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه
من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول
سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت
الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب
ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض
مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت
والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع
مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل

كقول امرء القيس: افاطم مهلا بعض هذا التدلل • وان كنت قد ازمعت هجري فاجملي • الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء كان مرتبطا به كقوله ايضا: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل • بسقط اللوى بين الدخول فحومل • الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي: من شروط الصبوح في المهرجان • خفة الشرب مع خلو المكان • الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب: مغاني الشعب طيبا في المغاني • بمنزلة الربيع من الزمان • الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد الله بن الابرص: فكل ذي غيبة يؤوب • وغائب الموت لا يؤوب • وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام: فتى كان شربا للعفاة ومرتعا • فاصبح للهندية البيض مرتعا • السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء القيس: الا ايها الليل الطويل الا انجلي • بصبح وما الاصباح منك بامثل • لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا • السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس: اقلني قد ندمت من الذنوب • وبالاقرار عذت من الجحود • فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان بعضه خارج عما نحن فيه • ومنه اي من اللفظي • الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة • فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي • ومثل قوله: هو الشمس قدرا والملوك كواكب • هو البحر جودا والكرام جداول • والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وحينئذ يكون بينها

وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك • فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ • او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة • الاخرى في الوزن • سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة • فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما هي المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انه يجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالشعر كما سبق الى بعض الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم • وقوله اي قول ابي تمام: مها الوحش الا ان هاتا اوانس • اي هذه النساء موانس بك ويحدثنك ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل • وهذه نواضر لا ذبول فيها والظاهر ان الاية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري • فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا • واقدم لما لم يجد عنك مهربا • ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه الاخير

القلب

تنبيه

الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وقد يكون في النظم و
قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين
قلبا للآخر كقوله • ارانا الاله • هلالا انارا • وقد لا يكون كذلك بل يكون
مجموع البيت قلبا لمجموعه كقول القاضي الارجاني • مودته تدوم لكل
هول • وهل كل مودته تدوم • واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل
كل في فلك وربك فكبر • والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف
لان المعتبر هو الحروف المكتوبة • ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى
التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول
يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون
الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر
ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد
فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين
مشعر بذلك فليتامل كقوله اي قول الحريري • يا خاطب الدنيا • من خطب المراة
الدنية الخسيسة انها • شرك الردى اي حبالة الهلاك • وقرارة الاكدار
اي مقر الكدورات • دار متى ما اضحكت في يومها • ابكت غدا بعدا لها من دار
غاراتها لا تنقضي واسيرها • لا يفتدى بجلائل الاخطار • وكذا سائر الابيات
فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه التام
وعلى القافية الاولى من ضربه الثاني والقافية عند الخليل من آخر حرف
في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه
ايضا انه المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى منه
قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر او مجموع
قوله ك الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظ دار
منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين
او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري • جود على المستهتر الصب الجوى • وتعطف

مطلب في معنى حرف الروي

وتعطفي بوصاله وترحمي • ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي • ثم اكشفي
عن حاله لا تظلمي • فانه قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين وجد البناء
على قافيتين قلنا الظاهر من قوله بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا
عليهما فقط • ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام و
التضمين والتشديد والاعنات ايضا • وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو
الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وينسب اليه فيقال قصيدة لامية
او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته
وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت
عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت ينتهي عنده
فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب • او ما في معناه اي قبل الحرف
الذي هو في معنى الحرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي يقع في فواصل
الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات • ما ليس بلازم في السجع
مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما
في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد انه يجيء ذلك في بيتين او
اكثر وفي فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم
في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم
وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية
البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب
السجع يعني لو جعل ما ان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى
الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال
انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل
حرف الروي او ما في معناه فمجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي
من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر • فالراء بمنزلة حرف الروي
وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع
بدونه ذلك مثلا فلا تنهر فلا تسخر فلا تنظر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق

مثل قوله • فعانك مني ذكر حبيب ومنزل • بسقط اللوى بين الدخول وحومل • قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم صح صح

السجع في نحو فلا تمهر ولا تنهر ولا تقهر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق
القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي في نحو قوله
سأشكر عمرا ان تراخت منيتي • ايادي لم تمنن وان هي جلت • اي لم تقطع
او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت لقد نعمة واشكر وله
وحد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكانه اراد سأشكر لعمرو ويحذف الجار
او جعل ايادي بدل اشتمال من عمرو • فتى • اي هو فتى • غير محجوب الغنى عن صديقه •
ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت • يقال في الكناية عن نزول الشر ومحنة
المرء زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به
البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي نظيره
قول الاخر • اذا افتقر المرء لم ير فقره • وان ايسر المرء ايسر صاحبه •
رأى خلتي • اي فقري • من حيث يخفى مكانها • لاني كنت استرها بالتجمل • فكانت
قذى عينيه حتى تجلت • اي انكشفت وزالت باصلاحه اياها باياديه يعني
من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي
هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب
السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومست وانشقت ونحو ذلك فعلم كل
من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام
والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس
كقول ابن الرومي • لما تؤذن الدنيا به من صروفها • يكون بكاء الطفل ساعة
يولد • والا فما يبكيه منها وانها • لاوسع مما كان فيه وارغد • حيث التزم فتح
ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين
ايضا كقول الحريري • وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم
في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك
قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك
في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه
اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لانه جميع ما في البيت

ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا
ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل
اللام التي هي بمنزلة حرف الروي ولكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم
ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزمه من
مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي
او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والاكثر المناسب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح ويكون ذلك في غير
الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم
قد يجيء في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي • واصل
الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات • ان يكون الالفاظ
تابعة للمعاني دون العكس • اي لا ان يكون المعاني توابع للالفاظ
وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا
تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا واما ان اتى بالفاظ متكلفة مصنوعة
وجعل المعاني تابعة لها كانت كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن
على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب
عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية
فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق
لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المص هذا ما تيسر لي
باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء
يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين
اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه
راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين
في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كالتجنيس
فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف

كقول الحريري: فتنتني فجننتني تجني * بتجنٍّ يفتن غبَّ تجنّي. ومثل المقطع
وهو ضد الموصل كقول الوطواط: وأدرك أنه زرت دار ودود * درا
ودر دا أو ورداً وزردا. ومثل الخيفاء وهي الرسالة أو القصيدة التي
تكون حروف إحدى كلمتيها منقوطة بأجمعها وحروف الأخرى غير منقوطة
بأجمعها كقول الحريري: الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين، إلى آخر الرسالة.
ومثل الرقطاء وهي التي يكون أحد حروف كل كلمة منها منقوطة والآخر غير
منقوطة. ومثل الحذف وهو أن يتكلف الكاتب أو الشاعر فيأتي برسالة
أو خطبة أو قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثانية ما لا أثر له في
التحسين قطعا مثل الترديد وهو أن تعلق الكلمة في المصراع أو الفقرة بمعنى
ثم تعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم وكقول زهير:
من يلق يوما على علاته هرما * يلق السماحة منه والندى خلقا. وقول أبي
نواس: صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها * لو مسها حجر مسته سراء.
ومثل التعديد ويسمى سياقة الأعداد وهو إيقاع أسماء مفردة على سياق
واحد. ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات
متوالية. وأما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل ما سماه
بعض المتأخرين الإيضاح وهو أن ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي
بكلام يبين المراد ويوضحه فإنه داخل في الإطناب. ومثل التوشيع بالمعنى
المذكور في باب الإطناب وقد أورده في المحسنات أو لكونه مشتملا
على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وإيصاله إلى
النفس فإنه قد يجيء مع الإيجاز وقد يجيء مع الإطناب ومع المساواة
أيضا. القسم الثالث ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله
فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول
في الابتداء والتخلص والانتهاء. والمص قد ختم الفن الثالث بذكر
هذه الأشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك أن الخاتمة إنما هي
خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة

كالمقدمة على ما توهمه بعضهم. **خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها**
أي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك
مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء. واتفاق القائلين إن كان
في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو
غير ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى
لتقرره أي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه
الفصيح والأعجم والشاعر والمفحم. وإن كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة
على الغرض وهو أن يذكر ما يستدل به على إثبات وصف من الشجاعة
والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة
لاختصاصها بمن هي له أي لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك
الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة أي السائلين وكوصف
البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فإن اشترك الناس في معرفته أي
معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها أي في العقول والعادات
كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالأول أي فالاتفاق في هذا النوع
من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يعد سرقة ولا أخذا
فقوله فهو كالأول جزاء لقوله فإن اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء
لقوله وإن كان في وجه الدلالة. وإلا أي وإن لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل
إليه كل واحد لكونه مما لا ينال إلا بفكر جاز أن يدعى فيه أي في هذا النوع من وجه
الدلالة السبق والزيادة بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وأن أحدهما
أكمل من الآخر وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه. وهو أي ما لا يشترك
الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان: أحدهما خاصي في نفسه
غريب لا ينال إلا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما أخرجه عن الابتذال إلى
الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى الغريب
الخاصي والمبتذل العامي إما مع البقاء على الابتذال أو مع التصرف فيه
بما يخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما في الأمثلة المذكورة ثم وإذا تقرر هذا

فالاخذ والسرقة اى ما يسمى بهذين الاسمين • نوعان ظاهر وغير ظاهر •
اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده •
عطف على قوله اما مع اللفظ اى او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ
كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوخذ المعنى
مع اللفظ كله او بعضه والثانى انه يوخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان
لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير لنظمه او بدونه فهذه
عدة اقسام اشار اليها بقوله • فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه • اى
لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات • فهو مذموم لانه سرقة
محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول
معن بن اوس • اذا انت لم تنصف اخاك • يعنى اذا لم تعط صاحبك
النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه
لنفسك عليه وجدته • على طرف الهجران ان كان يعقل • اى وجدته هاجرا لك
مبتذلا بك وبواخاتك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة • ويركب
حد السيف • اراد بركوب حد السيف تحمل امور يقطع تقطيع السيف
وتوثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت منه ان تضيمه اى بدلا
من ان تضيمه • اذا لم يكن عن شفرة السيف • اى عن ركوب حد السيف
مزحل • اى مبعد اى لا يبالى ان يركب من الامور ما يوثر فيه تاثير السيف
مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار او اهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا
ومعدلا فقد حكى ان عبد الله ابن الزبير دخل على معاوية فانشد هذين
البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله
المجلس حتى دخل معن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها • لعمرك
ما ادرى وانى لاوجل • على اينا تغدو المنية اول • حتى اتمها وفيها
هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله ابن الزبير وقال له الم تخبرنى
انهما لك فقال اللفظ والمعنى له وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره
وفى معناه • اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم • ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها

او بعضها ما يرادفها • يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى
قول الحطيئة • دع المكارم لا ترحل لبغيتها • واقعد فانك انت الطاعم
الكاسى • وكقول امرء القيس • وقوفا بها صحبى على مطيهم • يقولون
لا تهلك اسى وتجمل • اورده طرفة فى داليته الا انه اقام تجلد مقام
تجمل • وقال عباس بن عبد المطلب • وما الناس بالناس الذين عهدتهم
ولا الدار بالدار التى كنت تعلم • فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام
تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها فى المعنى
مع رعاية النظم والترتيب كما يقال فى قول حسان • بيض الوجوه كريمة
احسابهم • شم الانوف من الطراز الاول • سود الوجوه لئيمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الاول • وان كان اخذ اللفظ كله مع
تغيير لنظمه • اى نظم اللفظ • او اخذ بعض اللفظ لا كله يسمى هذا الاخذ
اغارة ومسخا • وهو ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون ابلغ من الاول
او دونه او مثله • فان كان الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة
لا توجد فى الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة
معنى • فممدوح • اى فالثانى ممدوح مقبول • كقول بشار • من راقب الناس
اى حاذرهم من الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب
العقاب ويتوقعه • لم يظفر بحاجته • وفاز بالطيبات الفاتك اللهج • اى
الشجاع القتال الذى له ولوع بالفتك • وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة
يسمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه باع
مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به • من راقب الناس
مات هما • اى غما انتصب على انه مفعول او تمييز • وفاز باللذة
الجسور • اى الشديد الجراة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا
روى عن ابى معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم
فقال ذهب والله بيتى فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم
ولا شربت • وكقول الآخر • خلقنا لهم فى كل عين وحاجب •

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها • واجلس فانك انت الآكل اللابس • صح

بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباتة بعده * خلقنا باطراف القنا
في ظهورهم * عيونا لها وقع السيوف حواجب * فبيت ابن نباتة ابلغ
لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن
والضرب على ظهورهم * وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة
لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم * مردود * كقول ابي تمام
في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته * هيهات لا يأتي الزمان
بمثله * ان الزمان بمثله لبخيل * ان بعده ان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد
شبابه له بدلالة ما قبله وهو قوله * انسى ابا نصر نسيت اذنه بدرا * من حيث
ينتصر الفتى وينيل * قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ
في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وانه يقال انه يعز
او انه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز
وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله * وقول
ابي الطيب * اعدى الزمان سخاؤه فسخا به * ولقد يكون به الزمان
بخيلا * فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن
مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون
بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان
فان قلت هنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي
يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب
لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير
فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل
كذا ذكره المص واعترض عليه بانا سلمنا انه ايجاده لم يبق في تصرفه
لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فلانه
يسمح بهلاكه وانه يبخل فنقض الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده
واعدامه كانا بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط
لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي

تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل
عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني
اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا
سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن
فورجه هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف
بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعدى سخاؤه
اسعدني بضمي اليه وهداني له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع
مأخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده
او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو
اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق
الى بعض الاوهام لما كان مأخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا
تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعدما ذكر معنى
ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني منقول من ابي تمام بهيهات البيت
وان كان الثاني مثله اي مثل الاول * فابعد اي فالثاني ابعد من
الذم والفضل للاول كقول ابي تمام * لو حار مرتاد المنية لم يجد *
الا الفراق على النفوس دليلا * الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى
المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها و
لم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق * وقول ابي الطيب *
لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى ارواحنا سبلا *
الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت
اضيفت الى المنايا والمراد بها المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ
كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح * وكذا القاضي
الارجاني * لم يبك الا الحديث فراقكم * لما اسر به الى مودعي * هو ذلك
الدر الذي اودعتم * في مسمعي القيته من مدمعي * وقول جار الله في
مرثية استاذه * وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها * عيناك سمطين

سمطين • فقلت هي الدر التي قد حشا بها • ابو معمر اذني تساقط
من عيني • وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني
دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول
ابي تمام • مقيم الظن عندك والاماني • وان قلقت ركابي في البلاد • و
لا سافرت في الآفاق الا • ومن جدواك راحلتي وزادي • وقول ابي الطيب
واني عنك بعد غد لغاد • وقلبي عن فنائك غير غاد • محبك حيث ما اتجهت
ركابي • وضيفك حيث كنت من البلاد • ولما فرغ من الضرب الاول النوع
الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده
فقال • وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله فان اخذ اللفظ • سمي
اخذ المعنى وحده الماما من ألم بالشيء اذا قصده واصله من ألم بالمنزل
اذا نزل به • وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ
للمعنى بمنزلة الجلد فكأنه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر • وهو ثلثة
اقسام كذلك • اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ
من الاول او دونه او مثله • اولها • اي اول الاقسام وهو ان يكون
الثاني ابلغ من الاول • كقول ابي تمام • هو الصنع
اي الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعني قوله • ان يعجل فخير
وان يرث • اي يبطؤ • فللريث في بعض المواضع انفع • وقول ابي
الطيب • ومن الخير بطؤ سيبك • اي تأخر عطائك • عني • اسرع
السحب في المسير الجهام • اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل
تأخر عطاياك عني يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها
ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب
ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
وثانيها • اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول • كقول
البحتري • واذا تألق • اي لمع • في الندي • اي في المجلس الخاص
باشرف الناس • كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه • اي

اي سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه • وقول ابي الطيب • كأن
السنتهم في النطق قد جعلت • على رماحهم في الطعن خرصانا • خرصان
الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر
يعني انهم لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كأن السنتهم عند النطق جعلت
اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم
فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظ
تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق و
الصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه
بالسيف وهو استعارة بالكناية • وثالثها • اي ثالث الاقسام
وهو ان يكون الثاني مثل الاول • كقول الاعرابي • اي زياد • ولم يك اكثر
الفتيان مالا • وروي وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوم والسوام
الابل الراعية • ولكن كان ارحبهم ذراعا • في الاساس فلان رحب الباع
والذراع ورحيبهما اي سخي • وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى •
وليس باوسعهم في الغنى • الضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله • يروم الملوك
مدى جعفر • ولا يصنعون كما يصنع • ولكن معروفه • اي احسانه • اوسع
وكقول الاخر في مرثية ابن له • والصبر يحمد في المواطن كلها • الا عليك
فانه مذموم • وقول ابي تمام بعده • وقد كان يدعى لابس الصبر حازما • فاصبح
يدعى حازما حين يجزع • وهذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة • واما غير الظاهر
فمنه ان يتشابه المعنيان • اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني
كقول جرير • فلا يمنعك من ارب • اي حاجة • لحاهم • بالضم جمع لحية
سواء ذو العمامة والخمار • اي لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة
الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف • وقول ابي الطيب في
سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له • ومن في كفه منهم
قناة • كمن في كفه منهم خضاب • فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب
عنه بمن في كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب

ويجوز في تشابه المعنيين أن يكون أحد البيتين نسيبا والآخر مديحا
أو هجاء أو افتخارا أو غير ذلك فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى
المختلس لينظمه احتال في إخفائه بتغيير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب إلى المديح
أو غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته • ومنه أي من غير الظاهر أن ينقل المعنى
إلى محل آخر كقول البحتري • سلبوا أي ثيابهم وأشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم
لم يسلبوا • لأن الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم • وقول أبي الطيب
يبس النجيع عليه أي على السيف • وهو مجرد • عن غمده فكأنما هو مغمد • لأن
الدم اليابس صار بمنزلة غمده فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف • ومنه
أي من غير الظاهر أن يكون معنى الثاني أشمل من معنى الأول كقول جرير • إذا
غضبت عليك بنو تميم • وجدت الناس كلهم غضابا • لأنهم يقومون مقام
كلهم وقول أبي نواس • ليس من الله بمستنكر • أن يجمع العالم في واحد • فالأول
يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي أنه لما بلغ هارون
الرشيد كثرة أفضال الفضل البرمكي وفرط إحسانه في زمانه غار عليه غيرة
أفضت به إلى التنكر له والأمر بحبسه فكتب إليه أبو نواس هذه الأبيات
قولا لهارون إمام الهدى • عند احتفال المجلس الحاشد • أنت على ما بك
من قدرة • فلست مثل الفضل بالواجد • ليس من الله بمستنكر البيت فأمر
هارون بإطلاقه وخلع عليه • ومنه • أي من غير الظاهر • القلب وهو أن يكون معنى
الثاني نقيض معنى الأول كقول أبي الشيص • أجد الملامة في هواك لذيذة •
حبا لذكرك فليلمني اللوم • وقول أبي الطيب • أأحبه الاستفهام للإنكار والإنكار
راجع إلى القيد الذي هو الحال أعني قوله • وأحب فيه ملامة • كما يقال أتصلي وأنت
محدث هذا إذا جعلت الواو للحال إما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو
كما هو رأي البعض أو على تقدير المبتدأ أي وأنا أحب وإذا جعلتها للعطف
فالإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين أعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون إلا
واحدا إن الملامة فيه من أعدائه • وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا
محبوبا فهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص والأحسن في هذا النوع أن يبين

أن يبين السبب كما في هذين البيتين إلا أن يكون ظاهرا كما في قول أبي
تمام • ونغمة معتف جدواه أحلى • على أذنيه من نغم السماع • وقول
أبي الطيب • والجراحات عنده نغمات • سبقت قبل سيبه بسؤال •
وأراد أبو تمام أن الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية
الكرم ونهاية الجود وأراد أبو الطيب أنه سبقت نغمة من سائل عطاء
الممدوح يبلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لأن عادته أن يعطي
بغير سؤال • ومنه أي من غير الظاهر أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف
إليه ما يحسنه كقول الأفوه • وترى الطير على آثارنا • رأي عين أي
عيانا ثقة حال أي واثقة أو على أنه المصدر أقيم مقام الصفة أو مفعول له
من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها
أنه ستمار • أي ستطعم من لحومهم من القتلى • وقول أبي تمام • وقد ظللت
أي ألقيت عليها الظل عقبان أعلامه ضحى • بعقبان طير في الدماء نواهل •
من نهل إذا روي نقيض عطش • أقامت أي عقبان الطير مع الرايات
أي الأعلام اعتمادا على أنها ستطعم لحوم قتلاه حتى كأنها • من الجيش إلا
أنها لم تقاتل • يعني أن رايات الممدوح التي كالعقبان قد صارت
مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لأنه إذا خرج للغزو
تسير العقبان فوق راياته لأكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها
فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأي عين ومن معنى قوله ثقة
أنه ستمار يعني أن أبا تمام إنما أخذ بعض معنى بيت الأفوه لا كله
لأن الأفوه أفاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لأنها إذا
بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها إنما يكون لأجل توقع
الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود أعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار
على قتل الأعادي ثم قال ثقة أنه ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة
لاعتيادها بذلك وهذا أيضا يؤكد المقصود وأما أبو تمام فلم يلم بشيء
مما أفاده قول الأفوه رأي عين وقوله ثقة أنه ستمار لا يقال إن قوله

ح: الافوه هو [illegible] من [illegible] والاقدام منه
جده منسوب الى القبيلة [illegible]
لاجل توقع الفريسة [illegible] الاقتدار [illegible]

ابي تمام ظللت الما بمعنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات
يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ام اذ قد يقع الظل على الراية
وهي في جو السماء بحيث لا يرى اصلا. لكن زاد ابو تمام عليه اي
على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه
وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء
نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها
مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول يعني قوله الا
انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها
لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها
مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش
فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق
بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها
يتم حسن الاول اي بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول
اعني تساير الطيور على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في
الايضاح وعليه التعويل. واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر
ونحوها مقبولة ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف
من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع
يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد
روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ و
السرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من
ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية
كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني
اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو
عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب
عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في

في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على
سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد
لنفسه • مفيد ومتلاف اذا ما اتيته • تهلل واهتز اهتزاز المهند •
فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الان علمت اني شاعر
اذ وافقته على قوله ولم اسمعه. وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك
اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد
منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله
فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه
فكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه
الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق
ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم • خليفة الله يستسقى به المطر •
لم ينب سيفي من رعب ولا دهش • عن الاسير ولكن اخر القدر •
ولن يقدم نفسا قبل ميتتها • جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر • ثم اغمد
سيفه وهو يقول • ما ان يعاب سيد اذا صبا • ولا يعاب صارم
اذا نبا • ولا يعاب شاعر اذا كبا • ثم جلس يقول كاني بابن المراغة
يعني جريرا قد هجاني فقال • بسيف ابي رغوان سيف مجاشع •
ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم • وقام وانصرف وحضر
جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول • بسيف ابي رغوان سيف
مجاشع • ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم • فاعجب سليمان
ما شاهده ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق
قد اجابني فقال • ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم • اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم • ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا • كذاك
سيوف الهند تنبو ظباتها • وتقطع احيانا مناط التمائم • ولا نقتل
الاسرى ولكن نفكهم • اذا اثقل الاعناق حمل المغارم • وهل ضربة
الرومي جاعلة لكم • ابا عن كليب او ابا مثل دارم • فاذا لم يعلم انه

قوله تهلل [illegible] الوجه والاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع من حديد الهند [illegible]

قوله للحطيئة [illegible]

قوله [illegible] السيف [illegible]

قوله الصمصامة الذكر في الصحاح الصمصام والصمصامة السيف الصارم الذي لا ينثني والصمصامة اسم سيف عمرو بن معدي كرب

قوله [illegible]

بحث الاقتباس

الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص • ومما يتصل بهذا • اي بالقول في السرقات الشعرية • القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات الشعرية ان في كل منها اخذ شيء من الآخر • اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه • اي لا على طريقة ان يكون ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا او قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا او في الحديث كذا او نحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري • فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب • والثاني مثل قول الآخر • ان كنت ازمعت على هجرنا • من غير ما جرم فصبر جميل • وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل • والثالث مثل قول الحريري • قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه • فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد • قال الحبيب • لي انه رقيبي سيء الخلق فداره • من المداراة وهي المخاتلة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره • اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته

قوله ومن لطيف هذا الضرب الخ ومما يضاهيه قول الحجاج حين بنى عبد الملك بن مروان بابا من ابواب المسجد الاقصى بالبيت وبنى الحجاج بن يوسف بابا الى جانبه فجاءت صاعقة فاحرقت الباب الذي بناه عبد الملك فتطير لذلك فبلغ ذلك الحجاج فكتب اليه بلغني كذا وكذا فليهن امير المؤمنين ان الله تعالى يتقبل منه وما مثلي ومثله الا كابني ادم اذ قربا قربانا فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر فلما وقف عبد الملك على كتابه سري عنه وهذا من غرائب الحجاج ... فاسقطه الحجاج من القرآن الكريم وما فيه من نظائره العكرانه كونه عنده باستعداد لاستخراج مثله ولا غرو ولا عجب فانه كان من الفصحاء المعدودين

حففته بكذا اذا جعلته محفوفا محاطا يعني انه وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف • وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي • لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي • لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع • فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع • ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام وحلق رأسه • تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ • والبس من ثوب الملاحة ملبوسا • وقد جرد الموسى لتزيين رأسه • فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى • ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره • كالتقفية كقوله • اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه • قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا • انا الى الله راجعونا • وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون • واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال بكون قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر ابن الطاهر التميمي • اذا ضاق صدري وخفت العدى • تمثلت بيتا بحالي يليق • فبالله ابلغ ما ارتجي • وبالله ادفع ما لا اطيق • وبدون التنبيه كقول بعضهم • كانت بلهنية الشبيبة

بحث التضمين

سكرة • فصحوت واستبدلت سيرة مجمل • ووقفت انتظر الفنا
كراكب • عرف المحل فبات دون المنزل • البيت الثاني لمسلم
بن الوليد الانصاري ومناسبته فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا
لا حاجة اليه قول بن العميد • كانه كان مطويا على احن • ولم يكن في
قديم الدهر انشدني • ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا • من كان يألفهم
في المنزل الخشن • البيت الثاني لانه تمام وتضمين المصراع مع
التنبيه على انه شعر الغير كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي
عرضه ابو زيد للبيع على انه سأنشد يوم بيعي • اضاعوني واي
فتى اضاعوا • المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان
بن عفان رحمه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية
بن ابي الصلت وتمامه • ليوم كريهة وسداد ثغر • اللام في ليوم للوقت
والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده
بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت
الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي
كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم واما بدون التنبيه فكقول الاخر
قد قلت لما اطلعت وجناته • حول الشقيق الغض روضة آس •
اعذاره الساري العجول ترفقا • ما في وقوفك ساعة من باس • المصراع
الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم
المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر
كنا معا امس في بؤس نكابده • والعين والقلب منا في قذى واذى
والآن اقبلت الدنيا عليك بما • تهوى ولا تنسى ان الكرام اذا • اشار
الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه
اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي شعر البيت او المصراع
المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الاول كالتورية و
هو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول

اي قول صاحب التحبير • اذا الوهم ابدى • اي اظهر لي لماها اي سمرة شفتيها
وثغرها • تذكرت ما بين العذيب وبارق • ويذكرني من الاذكار
من قدها ومدامعي • مجر عوالينا ومجرى السوابق • انتصب مجر على
انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين
العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي
الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف
للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر
ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا
بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا
يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل
فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين
لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق
ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه بتبختر قدها بتمايل الرمح
وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب
بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد
تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب
اقول لمعشر غلطوا وغضوا • من الشيخ الرشيد وانكروه • هو ابن
جلا وطلاع الثنايا • متى يضع العمامة تعرفوه • فالبيت لسحيم بن
وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني
فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي
وقعوا في الغلط فرحة وحطوا من رتبة ولم يعرفوا مقداره وفيه
تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم و
ربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين
المصراع وما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره
شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه

ردفا خرق شوره بشعر الغير وأما العقد وهو أن ينظم نثر قرآنا كان
او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت
انه طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث
لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن او الحديث فنظمه
عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي
العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر حال اي ما باله مفتخرا
عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة
وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا
لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن
او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي
استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق
البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل
مسمى فاكتبوه وقول الامام الشافعي رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات
اربع قالهن خير البرية اتق المشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك
واعملن بنية عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما
امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام
المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات وأما الحل فهو ان ينثر نظم
وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم
وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة
فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل
في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة
وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده و
يراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل
المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة
واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيحقق ظنه

ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصادقه وأما التلميح
صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون
في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان
الى غير ذلك من العبارات وأما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر
ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا
خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح
والتمليح وفسرهما بانه يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا
واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر
او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير
لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم
او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل
سائر اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا
باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا
الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا
ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله
ما ادري ااحلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في
في اخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وانهم لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير
على الماء دار وحومه غيره نضا ذهب به وازاله الضمير في ضوءها وبهجتها
للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين
وقوله احلام نائم استعظام لما راه واستغراب اشار الى قصة
يوشع بن نون فتى موسى عم واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف
الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف
ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل لهم قتالهم فيه فدعا
الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو
مع الرمضاء اي الارض الرمضاء اي الحارة التي ترمض فيها القدم اي تحترق والنار

تلتظي ارق من رق له اذا رحمه واحنى من حنى عليه تلطف وتشفق
منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدا خبره ارق ومع
الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي
حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث
بعمرو وعند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير
من الرمضاء بالنار وعمرو وهو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة
وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس بجار لها
من جرم بن زبان له ناقة وكليب قد حمى ارض العالية فلم يكن يرعاها
الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب
فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها
يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس
ايتها الحرة اهدأي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل
جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا فخرج
فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني
بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب
وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس
اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودون خرط القتاد
يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا
يظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتادة
من اعلاها الى اسفلها حتى يتناثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة
او الى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار
الى قول النابغة فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في
انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عم والتلميح الى المثل كقول
العتبي فبالها من بهرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل
اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما
في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان
يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على
نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول
الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق
المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله
بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ
محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ
محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء
ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله
اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل
هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال

فصل

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم
شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي انه يفعل فعل المتأنق في الرياض
من تتبع الانق والاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها
متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من كلام حتى يكون تلك
المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل
واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير
الملبس وان يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة و
السلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكتسي اللفظ
الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب
وتلاؤم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة
العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل
الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب
المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه
اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع

٢٩١

على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في
غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول
امرئ القيس • قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل • بسقط اللوى بين
الدخول فحومل • السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج
ملتوٍ الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول
كاسم الجمع مثل القوم والانام يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت
بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق
له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين
الاول فاحسن منه هذا بيت النابغة • كليني لهم يا اميمة ناصب • وليل
اقاسيه بطيء الكواكب • وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الديار كقول
اشجع السلمي • قصر عليه تحية وسلام • خلعت عليه جمالها الايام • في الاساس
خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب • فراق ومن
فارقت غير مذمم • وام ومن يممت خير ميمم • وفي الشكاية قوله ايضا •
فؤاد ما تسليه المدام • وعمر مثل ما يهب اللئام • وفي الغزل قوله ايضا •
اريقك ام ماء الغمامة ام خمر • بفي برود وهو في كبدي جمر • وينبغي ان يجتنب
في المديح مما يتطير به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها
للداعي العلوي • موعد احبابك بالفرقة غد • فقال له الداعي موعد احبابك
يا اعمى ذلك المثل السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان
وانشده • لا تقل بشرى ولكن بشريان • غرة الداعي ويوم المهرجان •
فتطير به الداعي وقال يا اعمى تبتدأ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه
على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه • واحسنه
اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق
الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى
كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق

اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن
يهنئ الصاحب بولد لابنته • بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا • وكوكب
المجد في افق العلى صعدا • وقوله في المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي
في مرثية فخر الدولة • هي الدنيا تقول بملء فيها • حذار حذار اي احذر من
بطشي • اي اخذي الشديد • وفتكي • اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ
المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك
الوقت • السيف اصدق انباء من الكتب • في حده الحد بين الجد
واللعب • بيض الصفائح لا سود الصحائف في • متونهن جلاء
الشك والريب • وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاة • عظيم
لعمري ان يلم عظيم • بآل علي والانام سليم • وكقول ابي الطيب في
التهنئة بزوال المرض • المجد عوفي اذ عوفيت والكرم • وزال عنك الى
اعدائك السقم • ومنه ما اشار في افتتاح الكتب الى الفن المصنف
فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا
منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية • وثانيها
اي ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها • التخلص اي الخروج
مما شبب الكلام به اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب
ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر
فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب • من نسيب
اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك • الى المقصود
مع رعاية الملائمة بينهما اي ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا
القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص
هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما
كان التخلص من المواضع الثلثة التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع يكون
مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا
متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده

والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم
من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن
والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر
يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي
اخذ منه اي اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال
سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث
السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن
من ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود
الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهر بن حيدان
الى قبيلة تنسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق جمع
الواحد اقود اي يقول قومي والحال انه قد اثرت السرى ومسايرة المطايا بالخطى
قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى
لا على قوله منا بمعنى انه السرى اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما
يتوهم ومفعول يقول قوله أمطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا
ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت
واحد كقوله اي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء
في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى
ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو
اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين
بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة بالخاء والضاد المعجمتين
وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة
مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية
والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب
وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا

ايضا قد تبعوهم في ذلك وجروا على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص
كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية
لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع
اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال
كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من
الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك
بعد حمد الله اما بعد فاني فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل
من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه
التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط
وتعلق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت
كذا وكذا قصدا الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه وقيل هو اي قولهم بعد
حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون
من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل
امر ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق
اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومنه اي من الاقتضاب القريب
من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين
لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال
ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي
هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء
واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب
قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل
وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك
من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي
من الاقتضاب القريب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال
من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ

الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب.

وثالثها: الانتهاء اي ثالث المواضع الثلثة التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فانه كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن المورودة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد. وانّي جدير اذ بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني. وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله. اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر اياك في هذا المنع وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة. واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول المعري. بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله. وهذا دعاء للبرية شامل لانه بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلّت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عنه كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله تعالى في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان

القاصرة حيث افتتح بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله. ويظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم. من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا علام الغيوب. هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد. ونظمه من الفرائد. مع توزع البال. وتشتت الاحوال. وتفاقم الاحزان والمحن. وتكاثر الافزاع والفتن. وتواتر حوادث اورثت الطبع ملالا. والخواطر كلالا. ولكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام. ورزقنا الفوز بهذا المرام. وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعماية بمحروسة هراة صانها الله عن الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين وسبعماية بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات فالحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على نبيه محمد خير البرية. وعلى آله واصحابه ذوي النفوس الذكية. وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى. ونعم النصير.

تيسر لنا الفراغ من اتمام كتابة هذه النسخة الشريفة. المشتملة على المباحث الدقيقة المشحونة. مع القراءة والاطلاع عند حضرة استاذنا ومولانا اعلم العلماء المتبحرين وافضل الفضلاء المتأخرين اعني به استاذ الكل عمر افندي طول الله عمره ونال مرامه امين بحرمة سيد المرسلين وانا الفقير اضعف الطلاب عبد الرحيم الشهير بين الاخوان بقدسي زاده ونال مراده الساكن باسكدار حماها الله عن الآكدار

شوقه عدد ٢ — يا براوه عدد ٢٨٩